●المدير العام ومدير النشر: خالد دامي ●رئيس التحرير: نهيلة الدويبي

أول جريدة ورقية ووطنية تصدر من قلب الصحراء المغربية

aswatnews.ma

# أصوات NEWS

●العدد: 111 ●من 16. إلى 31 أكتوبر 2024

الحلقة الثانية

في مقالنا هذا سنتطرق بشكل خاص عمل مؤسسة الوالي بـ الجهات االثلاثة (جهة خنيفرة-بني ملال ) (جهة فاس-مكناس) (جهة الشرق) بين استحضار جوهر القسم و البيعة والخطب الملكية ..

# ولاة الملك محمد السادس . .

## بين الرُؤية المَلكية وتحديات التَنفيد في الجهات الثلاث

الوطن ليس مجرّد مكان جغرافي، بل هو مفهوم يتجاوز الحدود الجغرافيّة ليشمل الانتماء والهوية والولاء. هو شعور عميق يجمع بين حب المكان وروح المجتمع وقيمه وتقاليده، فلا يمكن حصره في مساحة على الخريطة، بل يمتد ليكون جزءًا من شخصية كل فرد وجزءًا من هويته..8-9

التنمية والنهضة لا تُبنى على أسس من الشعارات الرنانة أو الكلمات المتلألئة التي تطفو على السطح دون تأثير حقيقي؛ إنما تُبنى على صرح من الأفعال القوية والإرادة الصامدة التي لا تعرف الاستسلام. حين نجعل العزيمة سلاحنا، يمكننا تحويل كل تحدٍ إلى إنجاز وكل حلم إلى واقع. إن الطريق إلى المستقبل الأفضل مرصوف بالإرادة الحديدية والأفعال المدروسة التي تحفر بصمة التغيير..6-7

لا شك أن دور المسؤول هو خدمة مصلحة الوطن والمواطن، ولكن ما نشهده في واقعنا اليوم يبين تباينًا صارخًا بين القول والفعل. فبينما يُفترض أن تكون الأولوية للمصلحة العامة، نجد أن الكثير من المسؤولين يتجهون نحو تحقيق مصالحهم الشخصية، مما يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف الشفافية في المؤسسات الحكومية..4-5

## الحِكمة والوضُوح ..الصحراء المغربية انتصارات أكيدة يثبتها الواقع ..

منذ تولي الملك محمد السادس عرش أسلافه الميامين، أبدى حرصًا كبيرًا على حماية القضايا الوطنية المغربية والسهر على أمن واستقرار الوطن. أحد أبرز هذه القضايا هي قضية الصحراء المغربية، التي تعتبر من القضايا الأساسية في تاريخ المملكة

ص: 10-11

موضوع عام يتعلق بتقييم عمل مؤسسة الوالي بالجهات 12 للمملكة ،بين استحضار جوهر القسم والبيعة و الخطب الملكية ،خدمة لرعايا جلالة الملك حفظه الله و رعاه ..

كيف لا و هو القائل و الفاعل الأول ،يتشرف خادمكم الأول ،كلمة لا معنى لها إلا تحمل المسؤولية الأولى و الكبرى والأعلى من جلالته و تكليف من يرعاها من مسؤوليين ترابيين لخدمة رعاياه الأوفياء في تكامل و تعاون بين المعنيين والمنتخب لهذه الغاية النبيلة ،أم أن هذا الموثق العظيم ضرب عرض الحائط في انسجام بين خدمات متبادلة بين السياسي مدبر المالية العامة ،و المكلف راعيها .

حلقات تقييمية لهذا العمل سنقدمها بكل حياد و مسؤولية مهنية بعد ثلاث سنوات من الولاية الانتخابية الحالية موضوع ايجابي لمن عمل و نجح و سلبي لمن خدم مصالحه و رسب ..

# ولاة الملك محمد السادس :
# بين الرؤية الملكية وتحديات التنفيذ في الجهات الثلاث
## (جهة بني ملال -خنيفرة ) (جهة الشرق ) (جهة فاس-مكناس)

تُعد عملية الإصلاح في أي مجتمع خطوة حيوية نحو تحسين ظروفه وتحقيق تنميته المستدامة، ولا تكتمل هذه العملية إلا بالإنصات العميق إلى نبض الشعب. فالمغرب، كغيره من الدول، يواجه تحديات اجتماعية واقتصادية وثقافية تتطلب إصلاحات جوهرية تهدف إلى تلبية احتياجات المواطنين وتعزيز العدالة الاجتماعية. وفي هذا السياق، فإن الإنصات لنبض الشعب المغربي لا يعتبر مجرد خطوة تكتيكية، بل هو ضرورة استراتيجية لبناء مستقبل أفضل وأكثر استقرارًا، حيث يشعر الشعب بالمشاركة والانتماء لعملية التنمية.

إن الإصغاء إلى صوت الشعب المغربي يعد ركيزة أساسية لأي عملية إصلاح تهدف إلى إحداث تغيير حقيقي وملموس. فالشعب يعيش التحديات اليومية ويعاني من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية على أرض الواقع، وهو الأقدر على التعبير عن احتياجاته وتطلعاته. ومن خلال الإنصات إلى نبض الشعب، يمكن للحكومة والمؤسسات المعنية بناء سياسات تتماشى مع الواقع وتلبي احتياجات المواطنين، مما يسهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين الدولة والشعب. وعندما يشعر المواطنون أن آرائهم تؤخذ بعين الاعتبار، فإنهم يصبحون أكثر استعدادًا للمساهمة بشكل إيجابي في عملية الإصلاح، ما يخلق بيئة من التعاون والثقة المتبادلة.

يواجه الشعب المغربي العديد من التحديات التي تتطلب إصلاحات جذرية وحلولًا عملية. ومن أبرز هذه التحديات مشكلة البطالة، التي تؤثر بشكل كبير على الشباب الذين يجدون أنفسهم في مواجهة صعوبات في إيجاد فرص عمل تحقق لهم الاستقرار المالي. إلى جانب ذلك، يعاني قطاع التعليم من ضعف في جودة الخدمات التعليمية المقدمة، ما يجعل الحاجة ملحّة إلى تطوير النظام التعليمي ليكون قادرا على مواكبة التطورات وتلبية احتياجات سوق العمل. ولا يمكن إغفال مشكلة الفقر، التي تطال شريحة كبيرة من المجتمع المغربي، حيث تعاني بعض المناطق من نقص كبير في الخدمات الأساسية كالصحة والإسكان، ما يتطلب توفير برامج دعم شاملة تسهم في تحسين مستوى المعيشة.

تتحمل الحكومة المغربية مسؤولية أساسية في قيادة مسار الإصلاحات المطلوبة، إلا أن دور المجتمع المدني لا يقل أهمية عن ذلك، بل يُعتبر شريكًا أساسيًا في هذه العملية. فالجمعيات والمنظمات غير الحكومية تلعب دورًا جوهريًا في توجيه الأنظار نحو القضايا الاجتماعية العاجلة، وتقديم الدعم للشرائح الأكثر تضررًا. ويمكن للمجتمع المدني أن يكون حلقة وصل فعّالة بين الشعب والحكومة، حيث يعمل على توصيل صوت المواطنين ومطالبهم إلى صناع القرار، مما يساهم في تعزيز فعالية السياسات التي تستجيب للتحديات الواقعية التي يواجهها الشعب. وعبر شراكة قوية بين الحكومة والمجتمع المدني، يمكن تنفيذ إصلاحات تنموية تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

لا يمكن التعامل مع الإصلاح كخطوة عابرة أو مشروع مؤقت، بل ينبغي اعتباره عملية مستدامة تتطلب التقييم الدوري والتكيف مع المتغيرات الجديدة. فالتحديات الاجتماعية والإقتصادية تتطور باستمرار، وما قد يكون حلًا مناسبًا اليوم قد لا يكون كذلك غدًا. ولذا، فإن الحكومات الناجحة هي تلك التي تتبنى مقاربة مرنة للإصلاح، حيث تُجري تقييمات دورية لسياساتها وتستمع باستمرار إلى احتياجات المواطنين. ومن خلال الالتزام بهذه المبادئ، يمكن ضمان أن تكون الإصلاحات فعالة ومستدامة، وأن تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

إن الإنصات يُعتبر البوابة الرئيسية لأي مسعى يرمي إلى التغلب على العقبات وتعبيد الطريق نحو تواصل وحوار جادين ومثمرين. فمتى ما توفر الإنصات كقيمة أساسية، تصبح الطريق مفتوحة لتحقيق أهداف مرئية وغايات منشودة، تعكس مصداقية التواصل وتُثبت جدوى الحوار. عندما نستمع بصدق للطرف الآخر، فإننا نؤسس لعلاقة تقوم على الاحترام المتبادل والتفهم، وهي علاقة ضرورية لكل بناء اجتماعي وسياسي ناجح.

الإنصات ليس مجرد فعل، بل هو مشروع بحد ذاته يرمي إلى تحقيق أهداف منظورة ويسعى للوصول إلى غايات مأمولة. من خلاله، يمكن تجاوز الخلافات وتعزيز الشراكة، بما يخدم المصلحة العامة. فعندما نجعل الإنصات جزءًا أساسيًا من عمليات التواصل، فإننا نمنح أنفسنا فرصة لفهم الآخر بعمق ونعزز فعالية الحوار. هذا النهج لا يعزز فقط مصداقية التواصل، بل يبني أيضا الثقة بين الأطراف، ويفتح المجال لتبادل الأفكار بشكل منتج وبناء.

لا شيء أسمى من مصلحة البلد، وهي التي تستوجب تبني مشاريع تعزز الحوار والتفاهم بين الأطراف المختلفة. في ظل التحديات التي قد تواجهها المجتمعات، تصبح الحاجة ملحة لإطلاق مشاريع هدفها الاستماع إلى جميع الأطراف وتضمينهم في عملية اتخاذ القرار. فمن خلال الإنصات الحقيقي، يُمكن تعزيز الوحدة الوطنية، وتجنب النزاعات التي قد تضر بالصالح العام.

لا يمكن لأحد أن يدّعي حرصه على المصلحة العليا للوطن إذا كان يقصي ويستبعد الآخرين من مائدة الحوار، ويصر على فرض رأيه دون الاستماع للآخرين. الإقصاء يُعتبر جرحًا في مصداقية أي دعوة للحوار، وهو ضد روح الإنصات التي تستند إلى التفهم وتقبل وجهات النظر المختلفة. فإرادة الإقصاء هي التي تجرح كل ادعاء بالحرص على المصلحة الوطنية، حيث يتعين على جميع الأطراف، مهما كانت مبرراتهم، أن يتجنبوا أساليب الاستبعاد والتهميش، وأن يدركوا أن المصلحة الوطنية تتطلب مشاركة الجميع وتكاتفهم.

على الرغم من أن ولاة المغرب يعتبرون ممثلين للحكومة على المستوى المحلي، ومسؤولين عن تنفيذ السياسات العامة، فإن العديد من المواطنين يرون أن أداء بعض الولاة بعيد كل البعد عن تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم. تزداد الشكاوى من الولاة مع تنامي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في العديد من الأقاليم المغربية، حيث يشعر الكثيرون بأن الولاة قد أصبحوا جزءًا من المشكلة بدلًا من أن يكونوا حلًا لها.

رغم أن الولاة مكلفون بالتفاعل مع المواطنين والاستماع إلى مطالبهم، إلا أن بعضهم يبدو بعيدًا عن هموم الناس اليومية. هناك شكاوى لا يقومون بزيارات ميدانية كافية، ولا يحضرون اللقاءات المفتوحة مع المواطنين إلا نادرًا، ما يجعلهم بعيدين عن واقع الأقاليم التي يخدمونها. هذا الانفصال يؤدي إلى ضعف الثقة بين المواطنين والمسؤولين، ويجعل المواطنين يشعرون بأن صوتهم لا يصل إلى الجهات العليا، وأن مطالبهم لا تؤخذ بعين الاعتبار.

في كثير من الأقاليم، يُعاني المواطنون من مشكلات أساسية تتعلق بالخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية. ورغم أن الولاة مكلفون بالإشراف على تنفيذ البرامج التنموية وحل المشكلات العاجلة، فإن العديد من الأقاليم تشهد تقصيرًا واضحًا في هذا الصدد. في بعض الحالات، يمكن ملاحظة أن مشروعات البنية التحتية لا تكتمل في الوقت المحدد، أو لا تُنفذ بالمستوى المطلوب، مما يزيد من معاناة السكان. وقد يشعر المواطنون أن المسؤولين يفتقرون إلى الإرادة الحقيقية لتحقيق التغيير الملموس.

في مقالنا هذا سنتطرق بشكل خاص عمل مؤسسة الوالي بـ الجهات التالية: (جهة بني ملال -خنيفرة ) (جهة الشرق ) (جهة فاس-مكناس) )بين استحضار جوهر القسم و البيعة و الخطابالملكية خدمة لرعايا جلالته كيف لا و هو القائل و الفاعل الأول بتشرفخادمكم الأول كلمة لا معنى لها إلا تحمل المسؤولية الأولى و الكبرى والأعلى من جلالته و تكليف من يرعاها من مسؤوليين ترابيين لخدمة رعاياهاالأوفياء في تكامل و تعاون بين المعيين و المنتخب لهذه الغاية النبيلة أم أنهذا الموثق العظيم ضرب عرض الحائط في انسجام بين خدمات متبادلة بينالسياسي مدبر المالية العامة و المكلف راعيها حلقات تقييمية لهذا العمل بعدثلاث سنوات من الولاية الانتخابية الحالية موضوع ايجابي لمن عمل و نجح وسلبي لمن خدم مصالحه و رسب..

# جهة بني ملال-خنيفرة

"لا شك أن دور المسؤول هو خدمة مصلحة الوطن والمواطن، ولكن ما نشهده في واقعنا اليوم يبين تباينًا صارخًا بين القول والفعل. فبينما يُفترض أن تكون الأولوية للمصلحة العامة، نجد أن الكثير من المسؤولين يتجهون نحو تحقيق مصالحهم الشخصية، مما يؤدي إلى انتشار الفساد وضعف الشفافية في المؤسسات الحكومية ، ظواهر لا تخلق فقط حالة من الإحباط لدى المواطنين، بل تغرس أيضًا عدم الثقة في نفوسهم تجاه القيادة والمجالس المسؤولة عن اتخاذ القرارات. وبما أن الثقة هي أساس أي مجتمع ناجح، فإن انعدامها يؤدي إلى تراجع المشاركة الفعالة للمواطنين في الشأن العام، ويزيد من تعقيد التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي نواجهها.

عندما نتحلى بالجدية في الاستماع إلى النبض الوطني ونـدرك مسؤولياتنا تجاه مجتمعنا، فإننا نفتح أمام أنفسنا أبوابًا واسعة للتغيير نحو الأفضل، ونساهم بشكل فعّال في بناء مجتمع متوازن، حيث تسود قيم التعاون والاحترام المتبادل. إن الالتزام بالاستماع لمشاعر وآراء الناس يعكس مدى حرصنا على مصلحة الوطن والمواطن، ويدفعنا نحو اتخاذ قرارات حكيمة ترتقي بمستوى الحياة وتحسن من جودة الخدمات المقدمة. ومع ذلك، إذا غاب هذا النبض عن حياتنا اليومية، فإننا نخاطر بفقدان روح العطاء والتفاني التي تعتبر أساسية لنمو المجتمع وازدهاره. في غياب الالتزام الوطني، تتعرض مصلحة الوطن والمواطن للضرب عرض الحائط، ويصبح مستقبلنا معرضًا للتحديات والصراعات التي قد تؤثر سلبًا على حياتنا.

إن دور الوالي في المغرب يعدّ من الأدوار الحيوية التي تسهم في تعزيز التنمية الوطنية وتحقيق الرفاهية للمواطنين. فبصفته ممثلاً لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يقع على عاتق الوالي مسؤولية كبيرة تتمثل في تطبيق السياسات العامة وتوجيهات جلالة الملك على أرض الواقع و يجب أن يتحلى الوالي بروح الغيرة على بلده، حيث إن هذه الغيرة تمثل الدافع الحقيقي وراء العمل الجاد والمخلص في خدمة الوطن والمواطن. فالنجاح في تحقيق التنمية يتطلب من الوالي أن يكون لديه رؤية واضحة وأن يتجاوز جميع الاعتبارات الشخصية أو الحزبية. ينبغي أن تكون الأولوية في كافة القرارات والإجـــراءات هي تعزيز رفاهية المواطنين وتحقيق تنمية مستدامة تشمل جميع جوانب الحياة...ولكن، في حال فشل الوالي في أداء مهامه، فإن هذا الفشل لا يؤثر فقط على شخصه، بل يمتد ليشمل كافة المجالات والقطاعات، مما ينعكس سلبًا على المجتمع ككل.

عانى الأطلس الجميل كثيراً، ولا يزال يُعاني في صمت تحت وطأة الظروف القاسية! في ظل الوالي الحالي "خطيب الهبيل" وممن سبقوه !! تلك المنطقة، التي تجسّد جمال الطبيعة وسحر الجبال، تحمل في طياتها قصصاً من المعاناة التي تعجز الكلمات عن وصفها. ففي جهة بني ملال خنيفرة، تتراكم الصعوبات وتتزايد التحديات، بينما يبقى الأمل حاضراً في قلوب السكان الذين تعودوا على الصبر ومواجهة الواقع الصعب، تحت غطاء الغابات الكثيفة وأعالي الجبال الشاهقة، يعيش الناس حياة مليئة بالتحديات، حيث تفتقر الكثير من القرى إلى أبسط الخدمات الأساسية. الطرق الوعرة، وانقطاع المياه، ونقص الخدمات الصحية والتعليمية، كلها مشكلات تضاف إلى حياة يومية شاقة. لقد انتظر أهل الأطلس الجميل طويلاً على أمل أن تصل التنمية إليهم، وأن يجدوا من يلتفت إليهم لتخفيف أعباء الحياة عن كواهلهم...لكن على الرغم من كل هذا، تظل أرواحهم صامدة، وتظل قلوبهم متشبثة بأرضهم التي لا يعرفون غيرها، تلك الأرض التي تستحق أن ترى يوما تنعم فيه بالازدهار و ا لتقد م .

> على الرغم من أن جهة بني ملال تُعتبر غنية بتراثها الثقافي وتاريخها العريق، إلا أن هذه الموارد الهائلة لا يتم استغلالها كما ينبغي. فالجهة تضم مناطق فريدة بموروثها الثقافي، لكنها تظل محرومة من استثمارات جدية تُعزز السياحة وتُسهم في تحسين حياة السكان. يبدو أن سوء التدبير قد ألقى بظلاله على كل محاولات التنمية..

خطيب الهبيل والي جهة بني ملال خنيفرة

إن صبرهم الطويل وكرامتهم العالية هما شهادة على قوة إرادة سكان هذه الجبال، وهم ينتظرون بعزيمة وإصرار أن تأتي الفرصة التي ستعيد الأمل إلى حياتهم وتضمن لهم حياة كريمة تتناسب مع جمال الطبيعة التي تحيط بهم..

لقد قامت الدولة بواجبها نحو إقليم بني ملال خنيفرة، حيث خصصت ميزانيات مالية كبيرة لتنميته، وأطلقت العديد من البرامج التنموية التي أشرف عليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. هذه البرامج تعكس اهتمام جلالته بالنهوض بالإقليم وتحسين مستوى معيشة سكانه. لكن، في الوقت نفسه، فإن نجاح هذه البرامج مرهون بتطبيقها الفعلي على أرض الواقع، وهو ما أوكل إلى أبناء الإقليم أنفسهم من خلال المنتخبين والفاعلين الاقتصاديين والسياسيين في الجهة.. فعملية تنزيل البرامج تتطلب تنسيقاً عالياً وجهوداً مضاعفة من قبل هؤلاء المسؤولين المحليين، الذين يجب أن يتحلوا بالإرادة الحقيقية والالتزام لتحقيق الأهداف المرجوة. فالدعم المالي والخطط الموضوعة ليست كافية إذا لم تكن هناك متابعة جادة وإشراف مستمر لضمان تنفيذ المشاريع بكفاءة وفعالية. إن المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق المنتخبين والفاعلين تتطلب منهم العمل بروح وطنية والتفاني من أجل تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتحقيق التنمية الشاملة .. فالواقع أن أبناء الإقليم هم الأدرى باحتياجات منطقتهم، وهم الأقدر على تحديد أولويات المشاريع وتنفيذها بما يتناسب مع ظروفهم المحلية. وبالتالي، فإنهم يحملون الأمل في عيون الناس الذين ينتظرون بفارغ الصبر رؤية هذه المشاريع تتحقق على أرض الواقع، ويأملون أن تثمر هذه الجهود عن تحسين مستوى حياتهم وتوفير فرص جديدة للشباب ودفع عجلة التنمية إلى الأمام لكن ما يجسده الواقع المُر مختلف تماماً !!

تعيش جهة درعة بني ملال خنيفرة واقعًا يفتقر إلى مظاهر التقدم والتنمية، وتبرز كأحد الأمثلة الصارخة على التهميش والإهمال الذي تعاني منه أقاليم الجهة. هذه المنطقة الغنية بتراثها وتاريخها وأبنائها، تعاني في المقابل من نقص شديد في الخدمات الأساسية وغياب فرص العمل، مما يجعلها رمزًا للنسيان والتقصير. فما بين وعود المسؤولين وواقع الحياة اليومية، تتزايد معاناة السكان في ظل غياب رؤية تنموية حقيقية تلبي احتياجاتهم.

لقد استبشر سكان الجهة بوعود المسؤولين والمنتخبين الذين يتنافسون في إطلاق الشعارات البرّاقة وتنظيم الفعاليات الشكلية التي تظهرهم بمظهر الفاعلين والمجددين. غير أن هذه الفعاليات، في واقع الأمر، لا تتجاوز كونها بروتوكولات ومظاهر خادعة، ولا تسهم فعليًا في تحسين حياة المواطنين. فالشعارات وحدها لا تبني مدارس، ولا تفتح مستشفيات، ولا تخلق فرص عمل. وبدلًا من تركيز المسؤولين على معالجة المشاكل الحقيقية التي يعاني منها السكان، يبدو أنهم قد اختاروا الطريق الأسهل عبر الاكتفاء بالوعود دون تنفيذ فعلي.

تشهد هذه الجهة نقصًا حادًا في الخدمات الصحية، حيث يضطر العديد من المرضى إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى أقرب مستشفى يتوفر على تجهيزات أساسية، وغالبًا ما تكون هذه المرافق في حالة مزرية تفتقر إلى الأدوية والأطقم الطبية الكافية. كما أن التعليم يعاني بدوره من تدهور مستمر، مع وجود مدارس تفتقر إلى الموارد الأساسية، وانعدام المرافق الضرورية التي تجعل من بيئة التعلم مكانًا مشجعًا. هذا الوضع يجعل الأجيال الشابة في مواجهة مستقبل غامض، حيث تصبح فرصة النجاح محدودة وفرص العمل قليلة، مما يدفع الكثيرين إلى الهجرة للبحث عن حياة أفضل خارج هذه المنطقة المنسية.

ولا يقف الأمر عند الصحة والتعليم فحسب؛ فالبنية التحتية والمرافق العامة هي الأخرى تعاني من نقص فادح، حيث تفتقر العديد من القرى إلى طرق معبدة، مما يجعل التنقل صعبًا، وخاصة في مواسم الأمطار. كما تفتقر العديد من الأحياء إلى شبكات مياه الشرب والصرف الصحي، مما يشكل تهديدًا كبيرًا لصحة المواطنين.

هذه المشاكل تعكس واقعًا مريرًا يُسلط الضوء على الفجوة الكبيرة بين ما يتم الترويج له في الخطط الاستراتيجية وبين الواقع المعاش الذي يكشف زيف الشعارات.

كل يوم يمر يشهد زيادة في معاناة السكان الذين يشعرون بأنهم خارج حسابات التنمية. وفي ظل هذا الوضع، تبرز الحاجة الملحة إلى تجاوز هذا المشهد المؤسف من خلال تكثيف الجهود وتحقيق العمل الجاد والمخلص على أرض الواقع. فمن الضروري أن تتوجه الأنظار نحو تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وأن تكون هناك إرادة سياسية حقيقية تتجاوز الشعارات، وتهدف إلى ملامسة هموم المواطن وإيجاد حلول

عملية لمشاكله.

إن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا بتضافر الجهود بين جميع الأطراف المعنية، بدءًا من المسؤولين والمنتخبين، وصولا إلى المواطنين أنفسهم. يجب أن تستند خطط التنمية إلى دراسة واقعية لاحتياجات السكان، مع إشراكهم في تحديد أولوياتهم، والعمل على توفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة. كما يجب أن تحظى الخدمات الصحية والتعليمية بتركيز خاص، من خلال توفير المستشفيات والمدارس والمرافق العامة التي تلبي احتياجات السكان وتُسهم في تحسين جودة حياتهم.

أقاليم جهة بني ملال (خريبكة ، خنيفرة ،ازيلال ،الفقيه بن صالح ..) تعيش واقعًا مأساويًا يتجلى في التدهور المتزايد لمختلف القطاعات الحيوية بسبب الفساد وسوء التدبير. لقد تم إغراق المنطقة في دوامة من الإهمال والتسيّب، حيث أصبحت المشاكل تتراكم وتتفاقم بشكل ينذر بالخطر. فالمسؤولون الفاسدون الذين يفتقرون إلى الحس الوطني تجاه مصلحة المواطنين، يسهمون في تكريس هذه الحلقة المفرغة من الأزمات دون تقديم حلول حقيقية، بل يكتفون بإطلاق الشعارات الجوفاء التي لا تسمن ولا تُغني من جوع.. يظهر أثر الفساد واضحًا في كل تفاصيل الحياة اليومية للساكنة، حيث يفتقر المواطنون لأبسط الخدمات الأساسية التي تضمن لهم . أما الرعاية الصحية، فهي الأخرى تعاني من نقص حاد في الكوادر الطبية والتجهيزات الضرورية، مما يجعل المرضى في كثير من الأحيان مجبرين على السفر إلى مناطق بعيدة لتلقي العلاج..، إضافة إلى ذلك، تعاني المنطقة من غياب فرص العمل، حيث يتزايد عدد العاطلين عن العمل يومًا بعد يوم، مما يؤدي إلى ازدياد معدلات الفقر وتفاقم الظروف الاقتصادية للسكان. كل هذه المشكلات هي نتاج مباشر للفساد وسوء التدبير الذي استشرى في هذه الجهة. فالوعود المتكررة التي يطلقها المسؤولون لا تتجاوز حدود التصريحات الإعلامية، مما يؤدي إلى إحباط السكان الذين يرون أن أوضاعهم تتدهور دون أي تغيير يذكر.

إن معالجة هذه الأوضاع المتردية تتطلب تبني رؤية جديدة وشاملة تهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في مختلف المؤسسات. يجب أن يتم اتخاذ إجراءات صارمة لمحاسبة المسؤولين الذين يثبت تورطهم في الفساد وسوء التدبير، لأن عدم المحاسبة يشجع على استمرار هذه الممارسات التي تُضر بالجهة وأبنائها. بالإضافة إلى ذلك، يتعين تفعيل آليات الرقابة على المشاريع والخدمات العامة، لضمان تنفيذها بشكل يحقق مصلحة المواطنين ويخدم تطلعاتهم نحو حياة أفضل.. و ينبغي أن تبدأ الجهود الإصلاحية من خلال وضع خطة تنموية حقيقية تعنى بتحسين جودة الحياة في الجهة، بدءًا بتطوير قطاع التعليم من خلال توفير المدارس المجهزة جيدًا وتأهيل المدرسين. كما يتعين إعطاء الأولوية للرعاية الصحية من خلال بناء المستشفيات وتزويدها بالمعدات والأطقم الطبية اللازمة، ليتمكن السكان من الحصول على خدمات صحية متكاملة دون عناء...،ومن الضروري أن يتم التركيز على تعزيز الفرص الاقتصادية، عبر دعم الاستثمار المحلي وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها توفير فرص العمل للشباب وتحسين المستوى المعيشي للسكان. إن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب إرادة سياسية حقيقية تنبثق من مبدأ خدمة المواطن وتلبية احتياجاته، بعيدًا عن الشعارات والتصريحات البراقة التي لا تلامس واقع الحال.. السبيل الوحيد لإخراج جهة بني ملال من هذا النفق المظلم هو تبني استراتيجيات فعالة تضمن إصلاح النظام الإداري ومكافحة الفساد بكل أشكاله. يجب أن تكون هناك جدية في معالجة التحديات، وأن تُبذل الجهود اللازمة لتحسين ظروف المواطنين عبر مبادرات ملموسة تُترجم إلى نتائج على أرض الواقع. فمن غير المقبول أن تستمر معاناة السكان في ظل عدم تجاوب المسؤولين مع احتياجاتهم الأساسية.

تُعتبر جهة بني ملال نموذجًا حيًا للتهميش والنسيان، حيث تتلاشى أحلام التنمية وسط تلال من الشعارات والوعود الفارغة. أقاليم هذه الجهة، مثل أزيلال وخنيفرة وخريبكة، تعيش وضعًا مترديًا لم يلتفت إليه قطار التنمية السريع، وكأن هذه المناطق قد أصبحت خارج نطاق الاهتمام. عندما يزور أي شخص هذه الأقاليم، لا يسعه إلا أن يتساءل: أين تذهب الميزانيات الضخمة التي تُخصص سنويًا للجهة؟ ولماذا لا نرى على الأرض ما يعكس هذه المخصصات؟ تبدو الحقيقة مؤلمة؛ فالبنية التحتية شبه غائبة، والمشاكل الأساسية مثل الصرف الصحي ماثلة في كل زاوية وشارع. طرقٌ وشوارع متهالكة تشهد على سنوات طويلة من التهميش والإهمال، ولو كانت الجدران قادرة على الحديث، لكانت أفصحت عن قصص من الفساد الذي استنزف موارد الجهة دون تحقيق أي تقدم ملموس. إن هذه الأوضاع المتدهورة ليست سوى انعكاس لحالة عامة من سوء التدبير، حيث يبقى المسؤولون عالقين في دوامة من الفساد والمحسوبيات التي تعيق أي تقدم حقيقي.

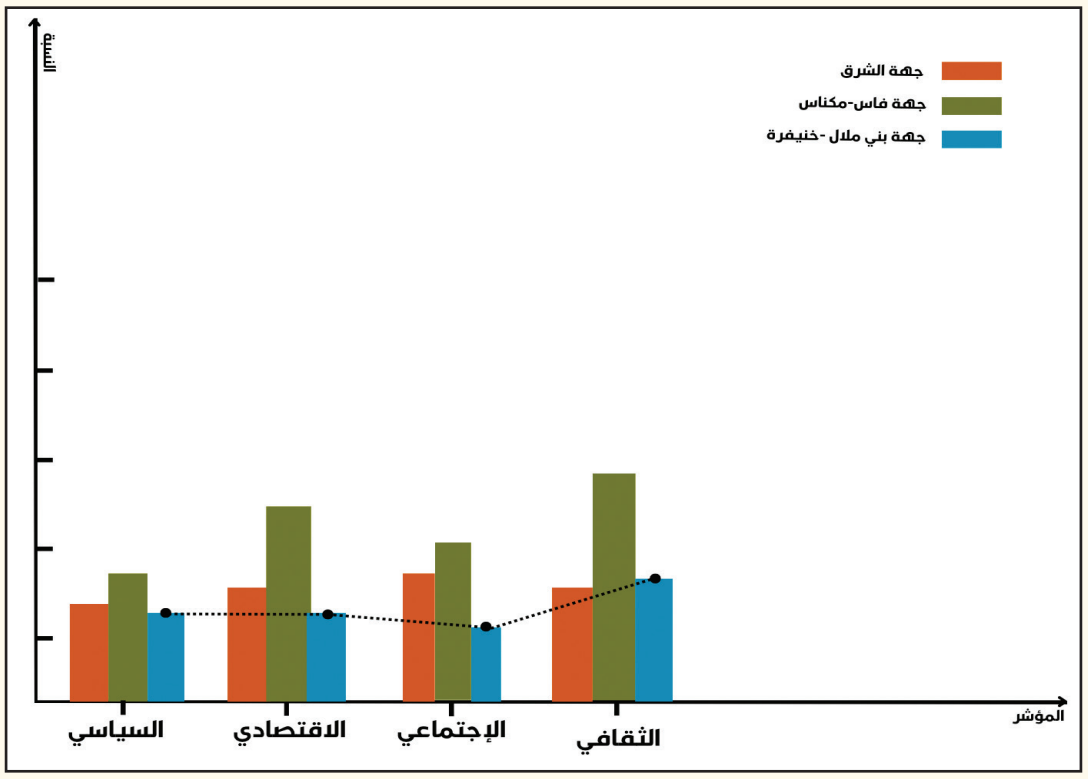


> تُعتبر جهة بني ملال نموذجًا حيًا للتهميش والنسيان، حيث تتلاشى أحلام التنمية وسط تلال من الشعارات والوعود الفارغة. أقاليم هذه الجهة، مثل أزيلال وخنيفرة وخريبكة، تعيش وضعًا مترديًا لم يلتفت إليه قطار التنمية السريع، وكأن هذه المناطق قد أصبحت خارج نطاق الاهتمام..

وعلى الرغم من أن جهة بني ملال تعتبر غنية بتراثها الثقافي وتاريخها العريق، إلا أن هذه الموارد الهائلة لا يتم استغلالها كما ينبغي. فالجهة تضم مناطق فريدة بموروثها الثقافي، لكنها تظل محرومة من استثمارات جدية تُعزز السياحة وتُسهم في تحسين حياة السكان. يبدو أن سوء التدبير قد ألقى بظلاله على كل محاولات التنمية، مما جعل هذه الموارد الطبيعية والثقافية تحت رحمة من لا يملكون رؤية حقيقية لتطويرها.

إن استغلال هذه الموارد الفريدة يتطلب إرادة سياسية صادقة وخططًا استراتيجية تتجاوز إطار التصريحات الإعلامية إلى واقع ملموس على الأرض. فالجهة بحاجة إلى استثمار في السياحة الثقافية وتعزيز البنية التحتية، وإقامة مشاريع ترفع من شأن المناطق النائية وتمنح السكان فرصًا حقيقية للعمل وتحسين مستوى معيشتهم. إلا أن الإرادة الحقيقية تبدو مفقودة في السياسات المتبعة، والتي لا تسعى إلا إلى تحقيق مصالح ضيقة، بعيدة كل البعد عن تطلعات المواطن العادي.

لو كانت التنمية شاملة وعادلة، لكان بإمكان جهة بني ملال أن تصبح نموذجًا للنهضة الاقتصادية بفضل ما تملكه من موارد بشرية وطبيعية وثقافية وسياحية . ولكن الواقع أن قطار التنمية لا يزال معطلا، عالقا بين فساد الإدارات وسوء التخطيط، في حين يعاني المواطن من تداعيات هذا الجمود. كما أن غياب الرقابة والمحاسبة يزيد من حدة الفساد الذي ينخر في عظام الجهة، لتبقى المنطقة غارقة في مشاكلها دون حلول حقيقية تلوح في الأفق.

في ضوء هذا الواقع، يجب أن تكون هناك رؤية جديدة تُعنى بإخراج الجهة من هذا النفق المظلم. فالتنمية لا تقتصر فقط على تعبيد الطرق أو بناء بعض المنشآت، بل تتطلب نهجًا شاملًا يراعي احتياجات السكان ويحترم خصوصياتهم الثقافية ويستثمر في إمكاناتهم. ويجب على المسؤولين أن يلتزموا بالعمل الجاد لمكافحة الفساد وتفعيل آليات الرقابة الحقيقية، لتحقيق التغيير المنشود.

تحتاج جهة بني ملال إلى اهتمام خاص من قبل الدولة، وإلى تخطيط استراتيجي طويل الأمد يأخذ بعين الاعتبار ثرواتها وخصوصياتها، ويضع مصلحة السكان فوق كل اعتبار. كما أن إشراك المجتمع المحلي في صنع القرارات المتعلقة بمستقبلهم هو أمر ضروري لتحديد الأولويات التي تهمهم فعلاً. بهذه الطريقة فقط، يمكن لجهة بني ملال أن تتحرر من قيود الفساد وتتحول إلى منطقة مزدهرة تجسد تطلعات سكانها وتحقق لهم حياة كريمة ومستدامة.

إن الإصلاحات الحقيقية تتطلب تضافر الجهود بين الحكومة والمجتمع المدني والمواطنين، بهدف بناء مستقبل أفضل لجهة بني ملال. فلا يمكن ترك السكان عالقين في هذه الدوامة إلى الأبد. هناك حاجة ملحة للتغيير، وهذا التغيير لن يتحقق إلا بوجود إرادة سياسية صادقة، وإجراءات صارمة تهدف إلى إنهاء التهميش وإعادة إحياء هذه الجهة المنسية.

في الختام، إن إعادة الاعتبار لهذه الجهة يتطلب تضافر الجهود بين كافة الأطراف المعنية، سواء من المسؤولين أو من المجتمع المدني، لبناء مستقبل أفضل يعتمد على العدالة والشفافية والتنمية المستدامة. هذا التحدي يجب أن يكون بمثابة دعوة للعمل الجاد والدؤوب من أجل تصحيح الأوضاع الحالية، والنهوض بمستوى الخدمات المقدمة للسكان، لعل هذه الخطوات تكون بداية لتحقيق التغيير المنشود الذي طال انتظاره.

# جهة فاس-مكناس

التنمية والنهضة لا تُبنى على أسس من الشعارات الرنانة أو الكلمات المتلألئة التي تطفو على السطح دون تأثير حقيقي؛ إنما تبنى على صرح من الأفعال القوية والإرادة الصامدة التي لا تعرف الاستسلام. حين نجعل العزيمة سلاحنا، يمكننا تحويل كل تحد إلى إنجاز وكل حلم إلى واقع. إن الطريق إلى المستقبل الأفضل مرصوف بالإرادة الحديدية والأفعال المدروسة التي تحفر بصمة التغيير.. في طريقنا نحو النهضة والتقدم، ينبغي أن نتذكر دائما أن الشعارات، مهما كانت بليغة، لا تخلق التغيير الحقيقي؛ بل هي الإرادة والعزيمة والعمل الجاد التي تصنع الفرق، حيث تشكل كل خطوة مدروسة نحو الأمام جزءا من مسيرة التنمية المستدامة. إن التحولات الكبرى تبدأ بأفعال صغيرة تتراكم لتؤسس لمستقبل أفضل، فلا يمكننا الاعتماد على الأقوال دون دعمها بأفعال حقيقية.. التنمية ليست شعارا يُرفع، ولا نهضة تُعلن؛ بل هي إرادة صلبة تتحدّى الصعاب، وعزيمة تقاوم التحديات، وأفعال تزرع بذور التغيير في أرض الواقع. إن كل إنجاز حقيقي يبدأ بفعل واع، وكل خطوة نحو الأمام تتطلب إرادة لا تتزعزع وعزيمة تواصل السعي مهما كانت التحديات. حين تجتمع الأفعال بالإرادة، يولد التقدم وتزهر التنمية..

حققنا العديد من الإنجازات التي تجعلنا نفتخر بما وصلنا إليه حتى الآن، سواء على الصعيد الوطني أو في الافتخار الشخصي؛ بل هو في الأساس تكليف يتطلب من حامله بذل كل ما لديه من طاقة ومعرفة لخدمة المجتمع والارتقاء به. إن من يتقلد منصبا قياديا أو يتولى دورا مسؤولا لا بد أن يعي أنه قد اختير لهذه المهمة ليكون في خدمة الآخرين، وأنه أمام واجب عظيم يتطلب التفاني والعمل المتواصل.. قد نشعر بالاعتزاز بما أنجزناه، ولكننا يجب أن ندرك أن الإنجازات الصغيرة وحدها لا تكفي لمواجهة التحديات الكبرى. من السهل أن نشعر بالفخر بما تحقق، لكن الأهم هو أن نرى في هذه الإنجازات حافزا للانطلاق نحو إنجازات أكبر. فالتحديات التي تواجهنا اليوم، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، تحتاج إلى حلول جذرية ومستدامة تتجاوز مجرد تحقيق نجاحات مؤقتة.. وأن تكون مسؤولا يعني أن تكون في خدمة الآخرين، وأن تكرّس جهودك لتحقيق الرفاهية والازدهار للمجتمع بأكمله. في الواقع، إن تأثير المنصب يتجاوز الشخص الذي يتولاه ليصل إلى كل فرد في المجتمع، ولذلك، فإن المسؤولية ليست أمرا اختياريا بل هي التزام وواجب. علينا أن نتذكر دائما أن أي نجاح نحققه يجب أن يُقاس بمدى تأثيره الإيجابي على حياة الناس ومدى مساهمته في بناء مجتمع متماسك ومستقر..

تعد جهة فاس-مكناس واحدة من مجالات التنمية المختلفة. ومع ذلك، ينبغي أن ندرك أن هذه النجاحات ليست سوى خطوات أولية في مسيرة طويلة نحو مستقبل أكثر إشراقا وتطورا. التحديات التي تواجهنا ما زالت كبيرة، وتحتاج إلى أكثر من مشاعر الفخر والاعتزاز بالمناصب؛ فهي تتطلب جهدا دؤوبا ووعيا عميقا بمفهوم المسؤولية.. في واقع الأمر، تولي المناصب القيادية ليس غاية بحد ذاته، ولا هو مجال للتباهي أو ومعرفياً منذ قرون، مثل فاس التي يُنظر إليها كأقدم مدينة في العالم الإسلامي، ومكناس التي تحمل طابعاً معمارياً وتراثياً فريداً. ورغم ما تتمتع به هذه الجهة من

> تعد جهة فاس-مكناس واحدة من الجهات المغربية ذات الإرث التاريخي والثقافي العريق، إذ تضم مدناً كانت مركزاً حضارياً ومعرفياً منذ قرون، مثل فاس التي يُنظر إليها كأقدم مدينة في العالم الإسلامي، ومكناس التي تحمل طابعاً معمارياً وتراثياً فريداً. ورغم ما تتمتع به هذه الجهة من مؤهلات هائلة، فإنها تعاني من غياب إدارة استراتيجية واضحة لتفعيل التغيير وتحريك عجلة التنمية بالشكل المطلوب..

سعيد زنيبر والي جهة فاس مكناس

بين مختلف الفاعلين. ..، من جانب آخر، هناك قطاعات اقتصادية أخرى بإمكانها أن تلعب دورا مهما في تنمية المنطقة، مثل قطاع الصناعات التقليدية التي تمتاز بها مدينة فاس، خصوصا صناعة الجلد والنحاس. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع تحديات تتعلق بالتمويل، والتسويق، وتطوير أساليب الإنتاج، مما يتطلب دعما حكوميا وتوجيها استراتيجيا لتحديثه والنهوض به...، ورغم كل ما تملكه جهة فاس-مكناس من موارد ومؤهلات، فإنها تواجه تحديات كبرى تعيق تحقيق التنمية الشاملة. أولى هذه التحديات تتمثل في غياب رؤية واضحة ومتكاملة لتوجيه جهود التنمية. فالتنمية المستدامة لا تتحقق بمجرد تنفيذ مشاريع معزولة، بل تحتاج إلى استراتيجية شاملة تُحدد الأولويات وتعمل على تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات ..إلى جانب ذلك، يعاني الإقليم من بنية تحتية متواضعة في عدد من المناطق الريفية، حيث يعاني السكان من ضعف في خدمات النقل والصحة والتعليم. هذا النقص في البنية التحتية يعيق تحقيق التنمية ويزيد من حدة الفوارق الاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، مما يؤدي إلى هجرة السكان إلى المدن الكبرى بحثا عن فرص عمل وخدمات أفضل ..

لايبدو الوضع في جهة فاس مكناس خاليًا من المشاكل، بل إن الأقاليم هناك لا تزال تعاني من تحديات متعددة تشمل ضعفا صارخا في البنية التحتية والخدمات الأساسية، ونقص الاستثمارات اللازمة لتنمية القطاعات الحيوية، مما يعكس واقعًا معقدًا يعكس صورة قاتمة عن التنمية في هذه المنطقة. على الرغم من المجهودات التي بُذلت، أظهرت التقارير وجود خروقات جسيمة في تنفيذ المشاريع التنموية وعدم الالتزام بالمخططات التي كان من المفترض أن تُحسن مستوى معيشة المواطنين، مما يثير القلق بشأن فعالية السياسات المعتمدة في هذا السياق. فالمشاكل مستمرة ومتجذرة في المجتمع، حيث يعاني السكان من تدهور مستمر في ظروف حياتهم اليومية، ويعكس الوضع الحالي أن الأقاليم تعاني من تحديات متعددة تشمل نقص المياه، والبطالة المرتفعة، وتدهور البيئة، مما يتطلب استجابة سريعة وفعّالة. إن هذه التحديات تفاقمت على مدى السنوات، مما يجعل الوضع أكثر تعقيدًا وقلقًا، حيث لا تخلو الأقاليم من المشاكل المزمنة التي تتطلب اهتمامًا عاجلًا وحلولًا مبتكرة. لقد عاشت المنطقة تحديات عديدة وخروقات جمة أدت إلى فشل في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة وتلبية احتياجات السكان.

التحديات المتعلقة بتدبير الموارد وتحقيق التنمية المستدامة لا يمكن تجاهلها، إذ أن غياب التخطيط الاستراتيجي والرؤية الواضحة أدى إلى تدهور مستوى المعيشة، مما يساهم في تزايد حالة الإحباط بين المواطنين. إن الأوضاع المتردية في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، تعكس فشلًا في توفير بيئة ملائمة للتنمية، حيث إن تدهور البنية التحتية يجعل من الصعب على السكان الوصول إلى الخدمات الضرورية. فضلًا عن ذلك، يعاني الشباب من البطالة المرتفعة، مما يزيد من تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في الجهة. لقد كان من المتوقع أن تُحدث السياسات التنموية فرقًا حقيقيًا في حياة السكان، لكن الواقع يظهر أن هناك حاجة ماسة إلى حلول جذرية وفعالة.. يتطلب الوضع في جهة فاس مكناس إعادة التفكير في الاستراتيجيات المعتمدة، والعمل على وضع خطط تنموية تتجاوز الشعارات، لتعكس التزامًا حقيقيًا بتحسين مستوى المعيشة. يجب التركيز على توفير استثمارات جديدة في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، بالإضافة إلى تعزيز البيئة الحاضنة للاستثمار وتوجيه الموارد بشكل صحيح. من المهم أن تُعطى الأولوية لمشاريع تنموية تراعي الاحتياجات الحقيقية للسكان، وتساهم في تحسين جودة الحياة. إن فشل هذه السياسات في تحقيق نتائج ملموسة يعد دعوة عاجلة لإعادة النظر في أساليب التخطيط والتنفيذ، مما يتيح إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في الجهة. .، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ المشاريع، يمكن استعادة ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة. إن الوضع في جهة فاس مكناس يتطلب جهودًا منسقة وتعاونا فعّالًا بين جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتحقيق التنمية المستدامة. إنه الوقت المناسب للتحرك واتخاذ خطوات فعّالة نحو تحسين الأوضاع، وذلك من

خلال تبني سياسات شاملة تركز على تلبية احتياجات المواطنين وتعزيز جودة الحياة. فالمستقبل يعتمد على الإرادة السياسية والقدرة على تحويل التحديات إلى فرص للنمو والازدهار في جهة فاس مكناس، مما يسهم في بناء مجتمع متماسك وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

يعتبر دور والي الجهة من الأدوار الحيوية في تحسين جودة الحياة للمواطنين، إذ يجب أن يكون شغل الوالي الشاغل هو الوطن والمواطن. فنجاح أي سياسة تنموية يعتمد بشكل كبير على قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق رفاههم، مما يتطلب من الوالي وضع تحسين جودة الحياة في صميم أولوياته. فالمسؤولية الكبيرة التي يتحملها الوالي تتمثل في استكشاف مشكلات المجتمع والعمل على إيجاد حلول فعالة تعزز من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يسهم في بناء مجتمع متماسك وقادر على مواجهة التحديات. إن المواطنين يتطلعون إلى والي يكون صوتهم ومرآة لاحتياجاتهم، يعمل بجد لتوفير الظروف المناسبة التي تسهم في تحسين مستوى المعيشة من خلال توفير فرص العمل، وتعزيز البنية التحتية، وتقديم خدمات اجتماعية وصحية تتماشى مع متطلبات العصر. ولكن للأسف، غاب هذا الفهم في الجهة في ظل الوالي الحالي و ولايات سابقة لم تنتفع معها الجهة بشيء سوى الشعارات الفارغة والأهازيج المتعلقة بالإنجازات التي لم تكن كافية لتحقيق التطلعات الحقيقية للسكان. فقد كانت تلك السياسات تعتمد على الكلام المعسول والتعهدات غير المدعومة بخطط فعلية، مما أدى إلى غياب الرؤية الواضحة والإرادة القوية لتحقيق التنمية المستدامة. وبدلاً من تحقيق الإنجازات المرجوة، أصبحت المشاريع التنموية التي تم تنفيذها تبدو كأنها مجرد محاولات غير كافية لتلبية احتياجات المواطنين وتطلعاتهم. وفي الوقت الذي كان من المفترض أن يتحمل فيه الوالي مسؤولية أكبر، تراجعت الجهة إلى الوراء، تاركة خلفها علامات الاستفهام حول مستقبلها.. .يجب أن يسعى الوالي إلى بناء علاقات وثيقة مع المواطنين والاستماع إلى صوتهم، مع التركيز على تطوير مشاريع تستجيب لاحتياجاتهم الحقيقية، وذلك من خلال إرساء أسس التنمية المستدامة التي تتجاوز مجرد التفاخر بالإنجازات. فالجهة بحاجة إلى والي يُدرك أن تطوير المجتمع ليس مجرد شعارات، بل هو عمل مستمر يتطلب الجهد والتفاني والابتكار. إن الفرصة سانحة لتحقيق التغيير المنشود وبناء مستقبل أفضل يستحقه كل مواطن في الجهة، وهذا يتطلب التزاما حقيقيا برؤية استراتيجية تستند إلى الحقائق والبيانات. في النهاية، يتوجب على الوالي أن يكون قائدًا فعّالًا يسهم في تحسين جودة الحياة ويعمل على تلبية احتياجات المواطنين، إذ أن نجاحه يعتمد على مدى قدرته على تحويل التطلعات إلى واقع ملموس يسهم في تطوير المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة ولي العكس !!

لا ينبغي أن يقتصر الاهتمام على منطقة معينة دون أخرى، لأن كل جزء من أرض المملكة يتطلب العناية والاهتمام. الأهم هو وضع خطط ملموسة تعكس التزامنا بتغيير واقع الوطن والمواطن نحو الأفضل. نحن بحاجة إلى رؤية شاملة تتجاوز الخطط النظرية، لتتحول إلى واقع يسهم في تحسين البنية التحتية وتعزيز الوضع الاجتماعي وتحفيز الاقتصاد. يجب أن تتضافر الجهود لخلق بيئة تنموية متكاملة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في جميع المناطق دون استثناء. صحيح أن ميزانيات ضخمة تُخصص سنويًا للتنمية، ولكن يظل السؤال المحوري: أين تذهب هذه الميزانيات؟ كان بالإمكان أن تُحدث تغييرات جذرية في الظروف المزرية التي تعاني منها العديد من المناطق، بدءًا من تدهور البنية التحتية وصولًا إلى الأوضاع الاجتماعية الصعبة، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية التي يواجهها المواطنون. يجب أن نعمل على توجيه هذه الموارد بشكل فعّال لتحقيق أهداف ملموسة وضمان حياة كريمة للجميع، وليس فقط لبعض المناطق. إن تجاهل مناطق معينة يعني إغفال جزء مهم من نسيج الوطن، مما يتطلب منا التفكير بجدية في كيفية وضع خطط فعالة وملموسة. لا يمكن أن يستمر الوضع القائم، وعلينا أن ندرك أن كل الميزانيات الضخمة المخصصة يجب أن تُترجم إلى نتائج حقيقية تُغيّر الظروف الصعبة التي يعيشها المواطن. من خلال التركيز على تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات الاجتماعية، ودعم الاقتصاد المحلي، يمكننا خلق مستقبل أفضل يعكس التطلعات الحقيقية لجميع المواطنين في كافة أنحاء المملكة.

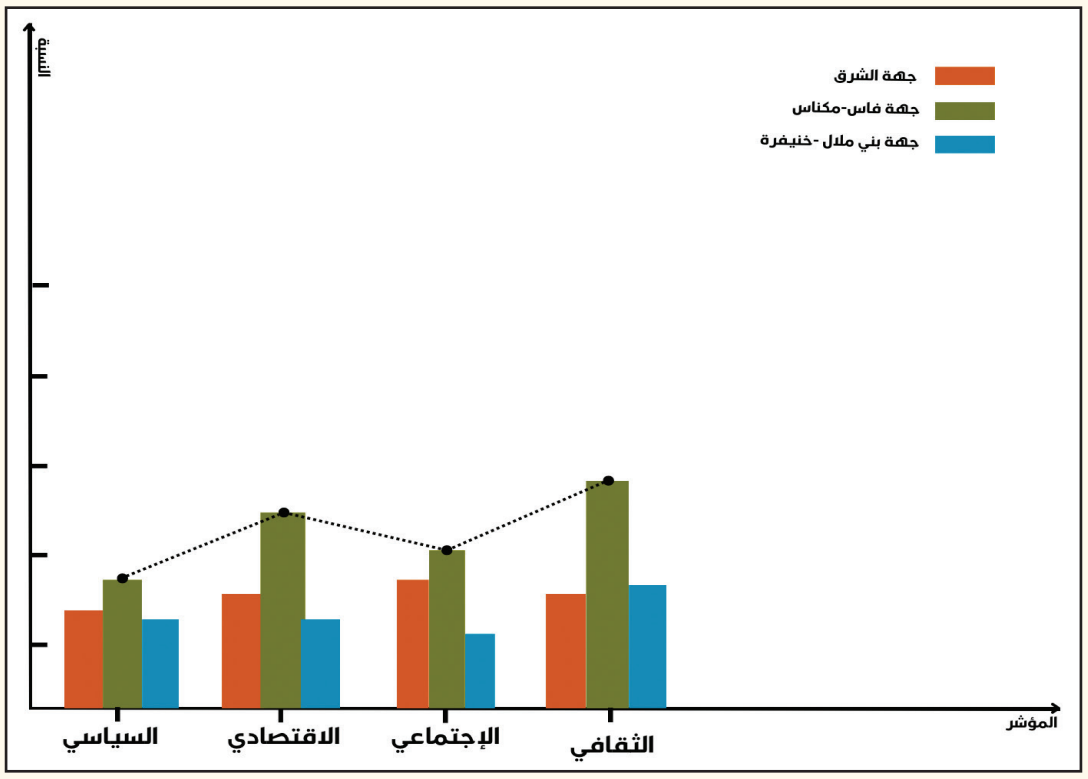


> أُغرقت جهة فاس - مكناس في دوامة خانقة من الفساد وسوء التدبير، مما جعل الأوضاع تتفاقم بشكل مقلق. إن الفاسدين، الذين أهملوا مصلحة الوطن والمواطن ، أسهموا في تعزيز هذه الحلقة المفرغة التي تفتقر إلى أي حلول حقيقية، وتظهر آثار الفساد جلية في شتى مجالات الحياة اليومية، بدءًا من نقص الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، وصولًا إلى غياب فرص العمل وسبل العيش الكريم ..

لقد أُغرقت جهة فاس - مكناس في دوامة خانقة من الفساد وسوء التدبير، مما جعل الأوضاع تتفاقم بشكل مقلق. إن الفاسدين، الذين أهملوا مصلحة الوطن والمواطن ، أسهموا في تعزيز هذه الحلقة المفرغة التي تفتقر إلى أي حلول حقيقية، وتظهر آثار الفساد جلية في شتى مجالات الحياة اليومية، بدءًا من نقص الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، وصولًا إلى غياب فرص العمل وسبل العيش الكريم. مع كل وعد يُطلق، يتضح أن الإجراءات المتخذة لا تتجاوز حدود الشعارات، مما يُسهم في إحباط الساكنة وزيادة معاناتهم. إن هذه الحالة تعكس فشلًا ذريعًا في تحقيق الأهداف التنموية، حيث يعيش المواطنون في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، مما يتطلب رؤية جديدة واستراتيجيات فعالة تُعنى بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. يجب أن تُبذل جهود حقيقية لإخراج الجهة من هذا النفق المظلم، عبر محاسبة المسؤولين عن الفساد وتفعيل آليات الرقابة، فغياب الشفافية يجعل من الصعب على المواطنين التعرف على مجريات الأمور ويعزز من ثقافة الإحباط وفقدان الثقة في المؤسسات. إن الحاجة ملحة لخلق بيئة مواتية للتنمية، مما يتطلب استراتيجيات مبتكرة تُعالج أسباب الفساد وتعمل على استعادة الثقة بين الحكومة والمواطنين. لتحقيق ذلك، ينبغي التركيز على بناء مؤسسات قوية وفعالة تتمتع بالنزاهة والكفاءة، بالإضافة إلى دعم المبادرات المجتمعية التي تعزز من دور المواطن في اتخاذ القرار والمشاركة في العمليات التنموية. إن العمل على مكافحة الفساد لا يُعتبر مجرد خيار بل ضرورة ملحة، فمن خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، يمكننا أن نفتح آفاق جديدة للتنمية وتحسين جودة الحياة في جهة فاس - مكناس.

إن تنزيل التوجيهات الملكية يتطلب أكثر من مجرد التزام إداري؛ فهو يحتاج إلى حب حقيقي للوطن وإرادة قوية من المسؤولين لتطبيق هذه التوجيهات على أرض الواقع. فالمغرب، كبلد غني بتنوعه الثقافي والطبيعي، يستحق قيادة تُعبر عن آمال وتطلعات الشعب وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة التي ترفع من مستوى معيشته. هذا الحب للوطن يُترجم إلى رغبة في العمل الدؤوب والتضحية من أجل مصلحة البلاد، ويتعين على المسؤولين أن يكونوا مثالا يُحتذى به في العطاء والإخلاص، وأن يسعوا جاهدين لتنفيذ البرامج التي وضعتها التوجيهات الملكية، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة بين مختلف الجهات. إن هذه التوجيهات، التي تُعبر عن رؤية جلالة الملك لمستقبل البلاد، تحمل في طياتها آمال المواطنين في تحسين أوضاعهم المعيشية، لذا، يجب أن تكون هناك قناعة راسخة لدى كل مسؤول بأن تنفيذ هذه التوجيهات هو واجب وطني يتطلب الجدية والمثابرة. إن المسار نحو تحقيق الأهداف التنموية المنشودة يتطلب التفاعل الإيجابي بين مختلف الفاعلين، بدءًا من الحكومة والسلطات المحلية وصولًا إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث يجب أن يعمل الجميع بتكامل وتنسيق لتحقيق رؤية مشتركة تستند إلى القيم الوطنية. من الضروري أن تُعطى الأولوية للقطاعات الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وذلك من خلال تطوير استراتيجيات فعالة تُعزز من هذه القطاعات وتساهم في توفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة. إن نجاح عملية تنزيل التوجيهات الملكية لا يعتمد فقط على التزام المسؤولين بل يتطلب أيضا مشاركة فعالة من المواطنين في رسم السياسات ومراقبة تنفيذها، مما يعزز من مفهوم المواطنة الفعالة ويقوي روابط الثقة بين الدولة والمجتمع. إن هذه اللحظة التاريخية تتطلب من الجميع العمل بروح الفريق الواحد، من أجل مغرب يزخر بالفرص والعدالة الاجتماعية، مغرب يحقق التنمية الشاملة التي تُعلي من شأن الإنسان وتضمن له حياة كريمة.

# جهة الشرق

الوطن ليس مجرّد مكان جغرافي، بل هو مفهوم يتجاوز الحدود الجغرافيّة ليشمل الانتماء والهوية والولاء. هو شعور عميق يجمع بين حب المكان وروح المجتمع وقيمه وتقاليده، فلا يمكن حصره في مساحة على الخريطة، بل يمتد ليكون جزءًا من شخصية كل فرد وجزءًا من هويته. الانتماء للوطن ليس شعورًا عابرًا، بل هو التزام يجسد من خلاله الإنسان معنى الهوية المشتركة مع الآخرين، تلك الهوية التي تتجلى في العادات والتقاليد واللغة والثقافة وحتى التحديات التي يواجهها الوطن. روح المسؤولية تجاه الوطن هي عنصر أساسي لأي فرد ينتمي إلى هذا المكان؛ فالمسؤولية تجاه الوطن تعني الإسهام في بنائه، والعمل على ازدهاره، والدفاع عن قيمه ومبادئه. لا يمكن للوطن أن يكون قويًا ومتماسكًا إلا عندما يحمل أبناؤه روح الولاء الصادق ويكونون على استعداد لبذل الجهد والتضحية من أجله. إن الوطن بحاجة إلى أفراد يشعرون بواجبهم تجاه المجتمع ويعملون على تحقيق المصلحة العامة، وليسوا ممن يسعون فقط لتحقيق مكاسبهم الشخصية دون اعتبار لمصلحة الوطن. من يسعى لتحقيق أهدافه الشخصية على حساب الوطن لا يمكن أن يشعر بالولاء الحقيقي؛ فالولاء للوطن هو تضحية وبذل، وليس مجرد وسيلة لتحقيق المصالح الذاتية. الوطن هو البيت الذي يجمع ا لجميع تحت سقف واحد، وهو الرابط الذي يوحّد المجتمع ويمنحه القوة والتماسك. في النهاية، الوطن ليس مجرد أرض نعيش عليها، بل هو إحساس وواجب ومسؤولية، وهو الذي يمنحنا الانتماء والشعور بالهوية.

تتبع التوجيهات الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يعكس رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق حياة كريمة ورفاهية لشعبه، فهو يسعى دائمًا لضمان عيش المواطنين في ظروف تلبي تطلعاتهم وتحفظ كرامتهم. هذه الطموحات الملكية تتطلب مسؤولين يحملون في قلوبهم حب الوطن، ويتميزون بروح الغيرة على مصالحه والالتزام بخدمة المواطنين. في خطاباته، يخصص جلالته جزءًا كبيرًا لقضايا الوطن والمواطن، مؤكدًا أهمية العمل الجاد والتفاني لتحقيق الأهداف الوطنية التي تتعلق بالتنمية، ومحاربة الفقر، وتوفير الخدمات الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما يشدد جلالته على ضرورة تحمل المسؤولين لمسؤولياتهم تجاه الشعب بكل إخلاص، والابتعاد عن المصالح الشخصية، والتركيز على العمل بصدق وشفافية لتحقيق رفاهية المواطن، والسير نحو مستقبل مشرق للوطن .. حب الملك محمد السادس لشعبه هو حب لا يقدر بثمن، وهو حب متبادل يشعر به كل مواطن مغربي تجاه ملكه، فالملك قائد شهم يحمل في قلبه غيرة كبيرة على شعبه ورخائه، يفرح لفرحهم ويحزن لحزنهم، ويمثل رمزًا للتلاحم والتضامن بين القيادة والشعب. جلالته ليس مجرد قائد، بل ملك إنسان، يحفظه الله ويرعاه، يتابع هموم المواطنين ويولي قضاياهم اهتمامًا كبيرًا، ويسعى دائمًا لتحقيق التنمية والازدهار في البلاد. تحت قيادته الحكيمة، عرف المغرب تطورات كبيرة على جميع المستويات، حيث شهدت المملكة قفزات نوعية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تحققت إنجازات بارزة في البنية التحتية والتعليم والصحة. لقد وضع جلالته رؤية استراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، مما يؤكد حرصه الدائم على رفاهية شعبه وازدهار وطنه...

لكي نسير نحو ما يطمح إليه جلالة الملك محمد السادس، يجب أن تتم محاربة الفساد بكل أنواعه، فالثقة الملكية الممنوحة لأي مسؤول، مثل الوالي، تأتي مع مسؤولية كبيرة تتطلب الأمانة والعمل الجاد، وليس مجرد التمسك بالمنصب أو السعي وراء الإغراءات التي لا تليق بمنصب عهد إليه . على سبيل المثال، جهة الشرق، التي يشرف على ولايتها "معاذ الجامعي"، لم تحظ بنصيبها من ثمار التنمية، حيث تعاني مدينة وجدة وبقية أقاليم الجهة من وضع مزر على مختلف الأصعدة، مع تراجع ملحوظ في جميع الخدمات الأساسية والبنية التحتية.

يتقاسم المتتبعون للشأن المحلي بمدينة وجدة وباقي أقاليم جهة الشرق نفس الانطباع حول حالة الركود التي تعيشها المدينة، والتي لم تستطع الانفكاك منها على غرار مجموعة من المدن المغربية، ويعود ذلك إلى غياب سياسات عمومية فعالة قادرة على انتشالها من وضعها الراهن وتجاوز حالة الركود. فالجواب عن ضعف وتيرة التنمية في مدينة وجدة يقع بالدرجة الأولى على عاتق الوالي معاذ الجامعي، حيث تتوفر لديه اختصاصات مهمة يمكن توظيفها للنهوض بالتنمية المحلية وتفعيل مبادرات تجعل المدينة أكثر حيوية. إن دوره يشمل تيسير كافة الشروط التي تمكّن المواطن من حياة كريمة وتوفير بنية تحتية وخدمات تلبي احتياجات المجتمع، مما يعكس مدى أهمية الدور الذي يلعبه المسؤولون المحليون في تفعيل رؤية جلالة الملك محمد السادس الرامية إلى تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة لجميع مناطق المملكة.

ولعل الحصيلة الميدانية من تدبير الوالي معاذ الجامعي لمدينة وجدة تجعلنا نقر وبدون تردد بأنها دون مستوى انتظارات الساكنة الوجدية، حيث يعاني المواطنون من آثار هذه الحصيلة السلبية التي ترجع إلى عوامل متعددة يصعب حصرها، منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي، وإن كان العامل الذاتي أكثر تأثيرًا في كثير من المحطات. فغياب المبادرات الفعالة وعدم القدرة على تقديم حلول ميدانية وناجعة، هي أبرز سمات تدبير الوالي الحالي، مما وضع المدينة في حالة من الانتظار الدائم الذي أصبح يُشكل قناعة لدى العديد من الفاعلين بأن هذه الوضعية ليست عابرة، بل قد تكون مقصودة أو نتيجة لتراكمات مستمرة. عجز الإدارة المحلية عن الوفاء بمتطلبات التنمية وإخفاقها في تنفيذ البرامج التي من شأنها تحسين الظروف المعيشية لأهل وجدة جعل المدينة تتأرجح بين آمال غير محققة وخيبات أمل متزايدة.. و عانت جهة الشرق من صراعات سياسية وفضائح هزت أركان الجهة وحولت قطار التنمية الواقف إلى حالة من الجمود، بل إلى وضعية يُمكن وصفها بالميتة أو بالأصح المنعدمة. فقد كان آخر تلك الأحداث هو اعتقال رئيس مجلس الجهة "البعيوي" بعد تورطه في قضية "إسكوبار الصحراء"، مما سلط الضوء على حجم الفساد الذي يضرب أطنابه في المنطقة. لقد أسهمت هذه القضايا في تعميق حالة الإحباط لدى السكان، الذين فقدوا الثقة في المؤسسات المسؤولة عن تحقيق التنمية. يضاف إلى ذلك، أن الفساد المُخزي الذي يعم عيون الطغاة في هذه الجهة لا يمثل فقط تهديدًا لمستقبل التنمية، بل أيضا لحياة المواطنين وحقوقهم الأساسية.

إن استمرار هذا الوضع دون محاسبة أو تصحيح يؤدي إلى تعميق أزمة الثقة بين الساكنة والجهات المسؤولة، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى رؤية جديدة ومبادرات حقيقية تعيد الأمل وتكسر حلقة الجمود .. مدينة وجدة تؤدي اليوم ضريبة سقوطها في فخ المصالح السياسوية الضيقة التي لا تخدم سوى منافع الأفراد على حساب المصلحة العامة، فقد أصبحت رهينة لمصالح خاصة تُدار خلف الكواليس، تُبعد المدينة عن مسار التنمية الحقيقية وتعرقل الجهود الرامية إلى تحسين وضعية السكان. تجاهل انتظارات ومطالب الساكنة، والتعامل مع الشأن المحلي وكأنه مجرد وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية، أدى إلى إهمال شامل لاحتياجات المواطنين وأدى إلى تراجع كبير في مستوى الخدمات والبنية التحتية. هذا التدمير الممنهج لكل مظاهر التنمية بالمدينة جعل وجدة تعاني من حالة ركود واضحة على كافة الأصعدة، فلا يجد المواطن سوى الوعود الفارغة التي لا تتحول إلى واقع ملموس. إن هذا الوضع يتطلب وقفة جادة وإعادة النظر في أساليب تدبير الشأن المحلي، بحيث تُصبح الأولوية للمصلحة العامة والتنمية المستدامة التي تضمن حياة كريمة للسكان، بعيدًا عن النزاعات السياسية

> تتمتع جهة الشرق، بجغرافيا فريدة تفتح الباب أمام إمكانيات اقتصادية وتجارية هائلة، خاصة في مجالات الصيد البحري والسياحة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإمكانيات الكبيرة، تواجه الجهة تحديات كبيرة تتعلق بضعف تدبير المسؤولين لشؤون المنطقة. يظهر ذلك بوضوح في البنية التحتية غير المتطورة في بعض المناطق، والافتقار إلى خطط تنموية شاملة قادرة على استثمار ثروات الجهة بشكل مستدام

معاذ الجامعي والي جهة الشرق

والمصالح الضيقة التي لا تعود بأي نفع على المدينة وسكانها.

جهة الشرق تعيش أزمة اقتصادية خانقة تشمل جميع المجالات والميادين، وهي حقيقة لا يمكن إنكارها. فقد تفاقم الركود التجاري في مختلف أقاليم الجهة ومدنها، حتى أصبح قطاع التجارة يعاني من تراجع غير مسبوق. البطالة أيضا أصبحت من أبرز معالم الأزمة، مما يجعل هذه الجهة أكثر تضررًا من هذه الآفة مقارنة ببقية جهات المغرب. كما يسجل غياب واضح للاستثمارات، سواء الداخلية منها أو الخارجية، مما زاد من تعقيد الوضع الاقتصادي وأدى إلى تفاقم اليأس في أوساط الشباب . من جانب آخر، توالت سنوات الجفاف على جهة الشرق، مما تسبب في انخفاض حاد في مستويات حقينة السدود بالمنطقة، لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ عقد. هذا الوضع ينذر بتداعيات خطيرة على القطاع الفلاحي، حيث بات الإنتاج مهددًا بالإفلاس في ظل شح المياه وعدم وجود حلول فعالة لمواجهة هذا التحدي المناخي. إن الوضع في جهة الشرق يتطلب تدخلاً عاجلاً واهتمامًا جادًا، فالساكنة تواجه تحديات يومية تهدد استقرارهم وسبل عيشهم، والحل يكمن في وضع سياسات تنموية شاملة تعيد الأمل وتحسن ظروف العيش وتخلق فرص عمل جديدة للأجيال الصاعدة.

تتمتع جهة الشرق، الواقعة في شرق المغرب، بجغرافيا فريدة تفتح الباب أمام إمكانيات اقتصادية وتجارية هائلة، خاصة في مجالات الصيد البحري والسياحة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإمكانيات الكبيرة، تواجه الجهة تحديات كبيرة تتعلق بضعف تدبير المسؤولين لشؤون المنطقة. يظهر ذلك بوضوح في البنية التحتية غير المتطورة في بعض المناطق، والافتقار إلى خطط تنموية شاملة قادرة على استثمار ثروات الجهة بشكل مستدام. تعاني المنطقة أيضا من نقص في الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، مما يؤثر على جودة حياة السكان ويحد من قدرتهم على الاستفادة الكاملة من ثروات بلادهم. إلى جانب ذلك، هناك غياب تام لبرامج واضحة لتأهيل الكفاءات المحلية وإدماجها في التنمية الاقتصادية، مما يترك العديد من الشباب عاطلين عن العمل في منطقة تملك إمكانيات كبيرة للتوظيف. يتطلب تحقيق التنمية المنشودة في جهة الشرق تحسين مستوى الحوكمة المحلية، ووضع استراتيجيات تنموية متكاملة تستجيب لحاجيات السكان وتحافظ على الموارد الطبيعية للمدينة. في ظل هذا النسيان المشهود، باتت البنية التحتية في بعض المناطق شبه منعدمة أو في حالة مزرية، بينما المشاريع الكبرى غالبًا ما تكون مجرد واجهات إعلامية لا تعكس الواقع الحقيقي على الأرض. رغم الخطابات المتكررة حول التنمية المستدامة والاهتمام بالساكنة المحلية، فإن الواقع يعكس عكس ذلك، فالشكاوى المتكررة من المواطنين والمجتمع المدني حول ضعف الخدمات المقدمة تظل بلا ردود فعل حقيقية. لا يزال هناك غياب للمحاسبة الجادة والشفافية في التعامل مع ملفات الفساد، مما يؤدي إلى تجاهل المعايير الأخلاقية وتبديد المال العام دون رقابة أو محاسبة. كل هذه العوامل تضاعف الإحساس بالعجز لدى السكان الذين يجدون أنفسهم عالقين بين فشل الإدارات المحلية وفساد المسؤولين الذين لا يهتمون سوى بتعزيز مواقعهم وحماية مصالحهم، مما يستدعي ضرورة التحرك العاجل لتغيير هذا الوضع المأساوي.

رغم أن جهة الشرق تستفيد من ميزانيات ضخمة تخصصها الدولة بهدف تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، إلا أن هذه الأموال غالبًا ما تنتهي في جيوب المسؤولين الفاسدين بدلا من أن تساهم في تحسين حياة السكان. تُصرف ملايين الدراهم على مشاريع لا تخرج إلى الوجود أو تبقى على الورق فقط، بينما تشهد بعض المشاريع الأخرى تنفيذا سيئا ينقصه الجودة والإتقان بسبب التلاعب في الصفقات العمومية. هذه الميزانيات، التي كان من الممكن أن تحدث فرقًا كبيرًا في حياة المواطنين، تتحول إلى مصدر ثراء غير مشروع لفئة من المسؤولين الذين يستغلون مناصبهم لتحقيق أرباح شخصية على حساب التنمية المحلية. يتلاعب هؤلاء بالأموال المخصصة للمشاريع الحيوية مثل البنية التحتية والتعليم والصحة، عبر تضخيم الفواتير وتقديم تقارير مزيفة حول تقدم المشاريع..و في ظل هذا التسيير الفاسد، تبقى شوارع وجدة وأحياؤها تعاني من نقص الخدمات الأساسية، وكل من زار المدينة يرى فيها شيئًا من الجمال الناقص مع الأسف.

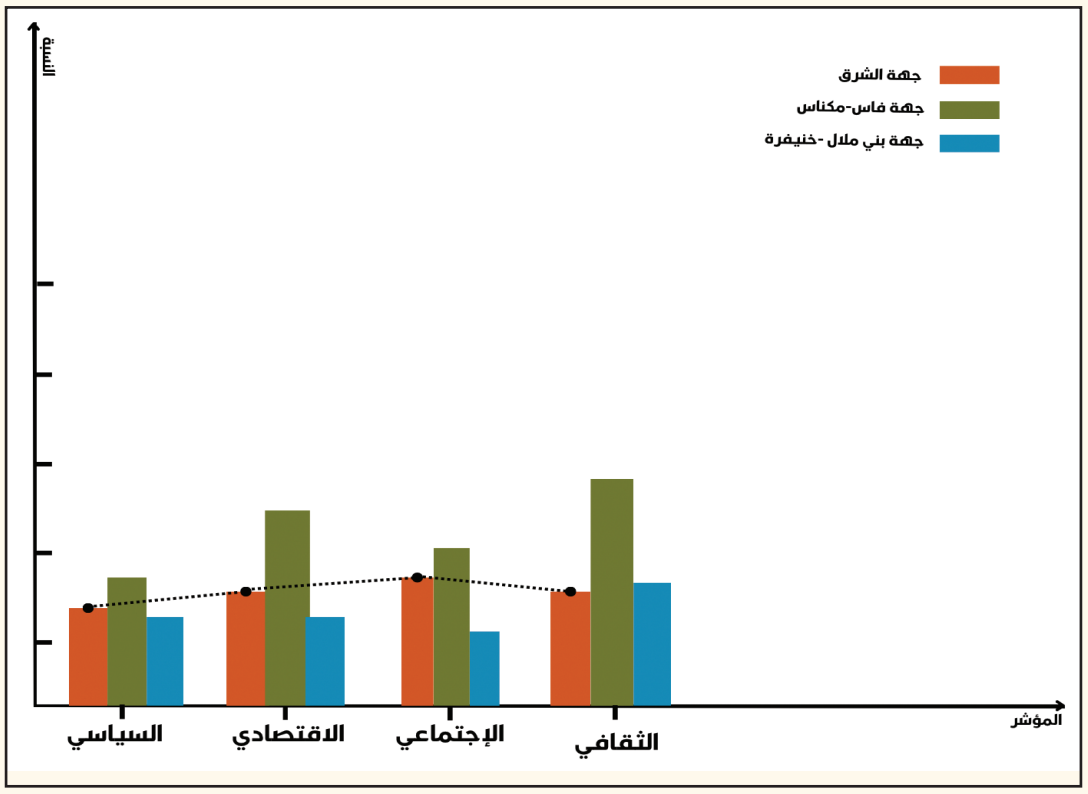


> رغم أن جهة الشرق تستفيد من ميزانيات ضخمة تخصصها الدولة بهدف تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، إلا أن هذه الأموال غالبًا ما تنتهي في جيوب المسؤولين الفاسدين بدلاً من أن تساهم في تحسين حياة السكان. تُصرف ملايين الدراهم على مشاريع لا تخرج إلى الوجود أو تبقى على الورق فقط..

تتزايد معاناة المواطنين الذين يرون كيف تُبدد الأموال العامة على صفقات وهمية ومشاريع غير مجدية، ورغم الرقابة المفترضة على تدبير هذه الميزانيات، فإن المسؤولين الفاسدين يستفيدون من غياب المحاسبة الحقيقية، مما يتيح لهم تحويل الأموال العامة إلى مصالحهم الخاصة بدون خوف من العواقب. هذا الوضع يجعل الفساد في تدبير ميزانيات الجهة عائقا رئيسيًا أمام تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، حيث تظل الوعود والتعهدات مجرد كلمات لا تتجاوز حدود الخطابات الرسمية، في وقت يحتاج فيه المواطنون إلى حلول فعلية تؤمن لهم حياة كريمة.

غابت عن المنطقة استراتيجيات حكومية فعالة طوال هذه السنين لخلق فرص عمل حقيقية ومستدامة، حيث تبقى المشاريع الكبرى مجرد وعود غير ملموسة على أرض الواقع. يضاف إلى ذلك سوء تدبير الموارد وعدم الاستثمار في تكوين وتأهيل الكفاءات المحلية، مما يعيق تنمية القدرات البشرية اللازمة لدعم الاقتصاد المحلي. كما أن الفساد والتلاعب بالميزانيات المخصصة للتنمية يُعرقلان خلق فرص عمل حقيقية، ويحولان دون استفادة السكان من المشاريع التي يمكن أن تُحدث تغييرًا إيجابيًا في واقعهم الاقتصادي. وهكذا، بقي الشباب عالقين بين الوعود الزائفة والأوضاع الاجتماعية الصعبة، حيث تستمر معدلات البطالة في الارتفاع بشكل يثير القلق حول مستقبل الجهة وأبنائها. في ظل هذه الظروف، يصبح من الضروري أن تتحمل الحكومة مسؤولياتها وتعمل على وضع خطط استراتيجية تُعزز من فرص العمل وتساهم في تحسين حياة المواطنين، بدلًا من الاستمرار في إغراقهم في دوامة الفشل والاحباط.

شلل تنموي حول مدينة وجدة إلى مدينة الهامش نتيجة سياسة غير مفهومة، إذ أصبحت المدينة تعاني من إهمال واضح في مجالات التنمية والبنية التحتية. هناك العديد من الأمور الخاطئة التي يجب أن تصَحَّح، ولكن ما زالت الرؤوس الفاسدة، التي أينعت في مواقع السلطة، تواصل دورها الذي أساء للبلاد وأضر بمصلحة العباد. هذه العناصر ترفض الخضوع للمسائلة، مما يعمق الأزمة ويزيد من معاناة المواطنين، الذين باتوا يشعرون بأنهم محاصرون بين الفساد وسوء التدبير. تحتاج المدينة إلى إعادة تقييم شامل للسياسات المعتمدة، وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الموارد، من أجل استعادة الثقة بين السكان وإعادة الحياة إلى شرايين وجدة، لكي تستعيد مكانتها كمدينة حيوية ومزدهرة. إن الاستجابة لمتطلبات التنمية الحقيقية تتطلب شجاعة وإرادة سياسية قوية للتصدي للفساد، وإحلال القيم الأخلاقية في إدارة الشأن المحلي، كي تُؤمَّن الفرص الحقيقية التي يحتاجها المواطنون.

في عهد الوالي الجامعي، تتفاقم المشاكل بشكل متزايد، بينما تتم التدخلات الإنقاذية بشكل جزئي، مما أدى إلى تراكم تطلعات واحتياجات الساكنة، التي تعاني من أشكال متعددة من الاستهتار بالمال العام. سفينة وجدة، في هذا السياق، تجدف هنا وهناك بحثا عن شط الأمان، لكن الحلول المقدمة لا تتجاوز كونها رمادًا يخفي وراءه مطالب المواطنين الحقيقية. نحن بحاجة إلى تنمية فعلية تتجلى في مشاريع واضحة على أرض الواقع تلبي تطلعات المواطنين، وليس مجرد وعود أو حلول سطحية. يتطلب الوضع الراهن أيضا المطالبة بحماية المصلحة العامة للبلاد والعباد، والعمل على منع اضطراب سير المرافق العمومية والحفاظ على حقوق المواطنين المعرضة للخطر نتيجة التقصير والإهمال. لتحقيق هذه المطالب، يجب تفعيل آليات الحلول بشكل فعّال لضمان الوصول إلى التنمية المنشودة وتجاوز الأزمات التي تعاني منها الجهة.

# الحِكمة والوضُوح ..الصحراء المغرب

منذ تولي الملك محمد السادس عرش أسلافه الميامين، أبدى حرصًا كبيرًا على حماية القضايا الوطنية المغربية والسهر على أمن واستقرار الوطن. أحد أبرز هذه القضايا هي قضية الصحراء المغربية، التي تعتبر من القضايا الأساسية في تاريخ المملكة. الملك محمد السادس لم يدخر جهدًا في الدفاع عن هذه القضية في مختلف المحافل الدولية، مؤكدًا على سيادة المغرب على صحرائه. إلى جانب ذلك، عمل على تعزيز التنمية في الأقاليم الجنوبية من خلال مشاريع اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحسين مستوى معيشة السكان هناك. القيادة الحكيمة للملك محمد السادس تظهر من خلال الاهتمام العميق بالتنمية الشاملة والحفاظ على وحدة الوطن، حيث يمثل نموذجًا للزعماء الذين يجمعون بين الدفاع عن القضايا الوطنية والسعي لتحقيق رفاهية الشعب.

أمام مجلسي برلمان المغرب، وجّه الملك محمد السادس خطابًا افتتح به السنة التشريعية الرابعة للولاية الحادية عشرة للبرلمان المغربي. بنبرة المنتصر، ركّز العاهل المغربي خطابه على قضية الصحراء المغربية، مشيدًا بتوالي المكتسبات الدبلوماسية التي تعترف بالحق الوطني المغربي في ترسيخ مغربية أقاليمه الجنوبية. عبر خطابه، بثّ الملك محمد السادس روح الانتصار في شعبه، وجعل منه خطاب الثقة في الفاعلية الوطنية التي أسهمت في تحقيق مكتسبات تحصّن مغربية الصحراء.. و يؤكد الملك محمد السادس أن ما تحقق هو نتيجة تضامن جميع المغاربة، وعلى رأسهم أبناء الأقاليم الصحراوية، الذين يمثلون حماة الروح الوطنية. هؤلاء يحيون حقائق التاريخ ويجعلونها حية وفاعلة، مما أعطى للخطاب الملكي صدىً يُعزز الحضور المحوري لقضية وحدة التراب الوطني في المشهد السياسي المغربي.

ركز الملك محمد السادس في خطابه السنوي بمناسبة افتتاح دورة جديدة للبرلمان المغربي على موضوع الصحراء المغربية، حيث يضع المغرب كل التطورات في المنطقة والعالم في إطار هذه القضية. ولم يكتف العاهل المغربي بتعداد النجاحات التي حققها منذ استعادة سيادته على الأقاليم الصحراوية في نوفمبر 1975؛ بل شدد أيضا على أهمية "اليقظة" لمواجهة التحديات التي يتعرض لها المغرب بسبب استعادته لوحدته الترابية بشكل سلمي وحضاري، إضافة إلى التزامه بالمصالح الأفريقية وتعزيز عمقه الأفريقي.

في خطابه الملكي، تناول الملك محمد السادس نجاحات ملموسة أثبتتها الوقائع، كما شدد على ضرورة التصدي للتحديات المستقبلية. أشار الملك إلى أن "المرحلة المقبلة تتطلب من الجميع المزيد من التعبئة واليقظة لتعزيز موقف بلادنا، والتعريف بعدالة قضيتنا، ومواجهة مناورات الخصوم." وأكد على ضرورة شرح أسس الموقف المغربي للدول القليلة التي ما زالت تتبنى موقفا معارضا لمنطق الحق والتاريخ، من خلال الحجج القانونية والسياسية والتاريخية التي تثبت شرعية مغربية الصحراء. وأشار إلى أهمية تضافر جهود كل المؤسسات والهيئات الوطنية، سواء كانت رسمية أو حزبية أو مدنية، لتعزيز التنسيق بينها وتحقيق الفعالية. كما دعا البرلمانيين إلى تكثيف جهود الدبلوماسية الحزبية والبرلمانية لكسب المزيد من الاعتراف بمغربية الصحراء، ودعم مبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد لهذا النزاع. وأوصى بمزيد من التنسيق بين مجلسي البرلمان، وتشكيل هياكل ملائمة بموارد بشرية مؤهلة، تعتمد معايير الكفاءة في اختيار الوفود المشاركة في اللقاءات الثنائية والمحافل الدولية.

إن تركيز الملك محمد السادس على أولويات المغرب يعكس مدى جديته في قيادة النهضة الحديثة للمملكة، حيث جعل الإنسان المغربي محور اهتماماته. من هذا المنطلق، لم يكن مستغربًا أن يخصص العاهل المغربي خطابه في افتتاح الدورة الجديدة لمجلس النواب لموضوع واحد، هو الصحراء المغربية. هذه الصحراء التي عادت إلى حضن الوطن بفضل الحماس الكبير للمغاربة الذين شاركوا في "المسيرة الخضراء" في نوفمبر 1975، مؤكدين بذلك روحهم الوطنية والتزامهم بوحدة التراب الوطني..، سار حينها 350 ألف مواطن مغربي في المسيرة التي كرّست عودة الأقاليم الصحراوية إلى الوطن الأم بمجرد انسحاب المستعمر الإسباني منها. كان ذلك حدثًا تاريخيًا عظيمًا ، يقف وراءه الملك الراحل الحسن الثاني، الذي يُعرف برجل الحكمة والاعتدال والفكر السياسي الطليعي.

> من حق الملك محمد السادس تذكير مواطنيه بالإنجازات التي تحققت بفضل روح التضامن التي تجلّت منذ أن حققت "المسيرة الخضراء" أهدافها. وفي افتتاح دورة مجلس النواب، قال العاهل المغربي: "لقد قلت، منذ اعتلائي العرش، إننا سنمرّ في قضية وحدتنا الترابية من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير..

لقد أعاد الإجماع الوطني حول مغربية الصحراء والتحام كافة القوى الوطنية في معارك تثبيتها وترسيخ استرجاع الأقاليم الجنوبية تشكيل المعمار السياسي المغربي. وقد أسفر ذلك عن ما كان يُسمى بالهامش الديمقراطي في منتصف سبعينات القرن الماضي. وقد وسع فعل الإجماع الوطني وحماس القوى السياسية ذلك الهامش ليصل إلى بنى ديمقراطية متينة، تستند إلى روافع واضحة في الدستور والقوانين التنظيمية، فضلاً عن مجمل القوانين التي تؤطر الحريات العامة والفردية في المغرب. وباختصار، فإن الديمقراطية في الدستور المغربي تمثل اختيارًا استراتيجيًا.

تعود القضية الوطنية، مع الخطاب الملكي، لتكون فاعلة في الحياة السياسية المغربية، متوهجة بالانتصارات الدبلوماسية، ومحفزة على الحماس الوطني لتثبيت تلك الانتصارات و تفعيلها وتوسيعها. يستوجب ذلك تضافر الجهود والتحام القوى الوطنية بجميع مسمياتها الحزبية والمدنية لاستكمال ما تم إنجازه بديناميكية أقوى، تتناسب مع نوعية المكتسبات التي تحققت. وهذا يعني أن مسؤوليات الفاعل الحزبي المغربي قد تعاظمت، ولا ينبغي له أن يغفل عنها في سياق تدافعه الديمقراطي. بل يستدعي المنجز الوطني أن يسري في الحركية الديمقراطية لتكريسه وتفعيله، وليغذيها بدورها بوقود الفاعلية الوطنية للفاعل الحزبي.

من حق الملك محمد السادس تذكير مواطنيه بالإنجازات التي تحققت بفضل روح التضامن التي تجلت منذ أن حققت "المسيرة الخضراء" أهدافها. وفي افتتاح دورة مجلس النواب، قال العاهل المغربي: "لقد قلت، منذ اعتلائي العرش، إننا سنمرّ في قضية وحدتنا الترابية من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير، داخليًا وخارجيًا، وفي كل أبعاد هذا الملف. كما دعوت للانتقال من مقاربة رد الفعل إلى أخذ المبادرة، والتحلي بالحزم والاستباقية..، وعلى هذا الأساس، عملنا لسنوات بكل عزم وتأن وبرؤية واضحة، واستخدمنا جميع الوسائل والإمكانات المتاحة للتعريف بعدالة موقف بلادنا وحقوقنا التاريخية والمشروعة في صحرائنا، رغم السياق الدولي الصعب و ا لمعقد .

# ـيـة انتصارات أكيدة يثبتها الواقع ..

واليوم، الحمد الله، ظهر الحق، والحق يعلو ولا يعلى عليه، والقضايا العادلة تنتصر دائمًا. قال تعالى: 'وقل جاء الحق وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقا'. صدق الله العظيم. وها هي الجمهورية الفرنسية تعترف بسيادة المملكة على كامل تراب الصحراء، وتدعم مبادرة الحكم الذاتي في إطار الوحدة الترابية المغربية كأساس وحيد لحل هذا النزاع الإقليمي المفتعل.''

لقد شكل الدعم الدبلوماسي الفرنسي دافعًا هامًا لديناميكية الدعم الدولي للحق المغربي. وقد عبّر الخطاب الملكي عن شكر الملك محمد السادس للرئيس الفرنسي، ممثلاً بذلك الشعب المغربي، حيث يحمل هذا الشكر إشعاعًا مُخصبًا لعلاقات المغرب وفرنسا، خاصة في ظل الزيارة الرسمية المرتقبة للرئيس الفرنسي إلى المغرب في نهاية هذا الشهر... ورغم صرامته الوطنية في قيادة مرحلة صعبة في العلاقات بين فرنسا والمغرب، لم يكن الملك محمد السادس هنا ظفراويًا، بل هو ملك للتاريخ، حيث يواصل نسج تاريخه الخاص، مُعبرًا عن اهتمامه بالإنجازات والتطلعات المستقبلية.

الأهم من كل ذلك هو ما أصبح يمثله المغرب على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد لخص الملك محمد السادس ذلك بقوله: ''يطيب لنا أن نعبر لكل هؤلاء الأصدقاء والشركاء عن بالغ تقديرنا لمواقفهم المناصرة لقضية المغرب الأولى. كما نشكر أيضا كل الدول التي تتعامل اقتصاديا واستثماريا مع الأقاليم الجنوبية للمملكة كجزء لا يتجزأ من التراب الوطني. وهي بذلك تواكب مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشهدها الصحراء المغربية، وتعزز موقعها كمحور للتواصل والتبادل بين المغرب وعمقه الأفريقي. كما تضعها في صلب المبادرات القارية الاستراتيجية التي أطلقناها، كمشروع أنبوب الغاز المغرب – نيجيريا، ومبادرة الدول الأفريقية الأطلسية، إضافة إلى مبادرة تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي.''

في خطابه، أشار الملك محمد السادس إلى أهمية المواقف الداعمة لقضية الصحراء المغربية، مُثمنًا موقف إسبانيا نظرًا لعلاقتها التاريخية بالصحراء، وكذلك مواقف الولايات المتحدة والعديد من الدول العربية والأفريقية والأوروبية التي تدعم مقترح الحكم الذاتي كحل أساسي للنزاع.

وفي إطار المستقبل، ذكر العاهل المغربي أن الصحراء المغربية تقع في مركز المبادرات الاقتصادية الهامة، مثل مشروع أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب، والمبادرة الأطلسية، التي تمنح لدول الساحل الأفريقية منفذًا اقتصاديًا إلى المحيط الأطلسي. هنا، لا يطرح الملك على المستقبل أمنيات أو شعارات، بل يضع أمامه مسارًا ملموسًا يحقق منفعة مشتركة، وهو ما يتجلى في الحيوية الدبلوماسية التي يعبر عنها.

كما أكد الملك محمد السادس أن المغرب مُنفتح على محيطه المغاربي، لمن أراد الانفتاح على المملكة. وبذلك، يُطلق خطاب العاهل المغربي برنامج عمل وطني يُفعّل فيه قضية الصحراء بمكتسباتها وتطوراتها النوعية في الحياة السياسية المغربية، مما يستعيد وهج الالتحام الوطني ويدعو جميع المغاربة إلى تذوق ثمار الإنجازات. كما يدعوهم لشحذ طاقاتهم لتكريس هذه المكتسبات والذهاب بها إلى آفاقها التاريخية والمستقبلية.

> المكاسب الدبلوماسية للمغرب في قضية الصحراء المغربية تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله تمثل تحولا هاما في مسار السياسة الخارجية للمملكة. منذ توليه العرش، حرص الملك محمد السادس على تعزيز موقف المغرب في الساحة الدولية، مستخدماً دبلوماسية متوازنة وفعالة..

لا ينام المغرب على أمجاده، ومن يزور المملكة يدرك حجم التطور الذي شهدته، وهو تطور شمل كل مدينة فيها. كما يدرك الأسباب التي تقف وراء الحسد والحقد تجاه المغرب، إذ لا شيء ينجح مثل النجاح. ولكن بالنسبة للملك محمد السادس، فإن النجاح يعني أيضا ''اليقظة''.

ليس من السهل تحقيق ما حققه المغرب في عهد الملك محمد السادس، الذي لم يكتف بجعل بلده في مصاف الدول المتطورة على الضفة الأخرى من البحر المتوسط فقد أتاح ذلك للمغرب استضافة كأس العالم لكرة القدم في عام 2030 بالتعاون مع إسبانيا والبرتغال، وهو دليل على ثقة عالمية لا تضاهى. إن هذا النجاح يتجلى على أرض الواقع، ويعكس إنجازات ملموسة لم يسبق لها مثيل.

المكاسب الدبلوماسية للمغرب في قضية الصحراء المغربية تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله تمثل تحولا هاما في مسار السياسة الخارجية للمملكة. منذ توليه العرش، حرص الملك محمد السادس على تعزيز موقف المغرب في الساحة الدولية، مستخدماً دبلوماسية متوازنة وفعالة. .، لقد نجح المغرب في كسب تأييد العديد من الدول الكبرى، مما ساهم في تعزيز موقفه في قضية الصحراء من بين المكاسب الرئيسية، نلاحظ الاعتراف المتزايد بمغربية الصحراء من قبل عدد من الدول، بالإضافة إلى فتح قنصليات في الأقاليم الجنوبية، مما يعكس الدعم الدولي للموقف المغربي. علاوة على ذلك، أظهر المغرب قدرة فائقة على التعامل مع المنظمات الدولية، حيث قدم مبادرات للحل السياسي تتماشى مع قرارات الأمم المتحدة. كما تمكن المغرب من إحباط محاولات خصومه لزعزعة استقراره عبر تعزيز التعاون مع الدول الإفريقية والعربية، مما يعكس قوة الدبلوماسية المغربية التي تسعى دائما إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وتتوالى الصفعات على نظام العسكر المهووس بقضية ليست بقضيته وأرض ليست بأرضه ولاربما يركع يوما بكثرة إخفاقاته المتتالية وفشل أطروحة المنتهية الصلاحية مما لاشك فيه أن سفينة الجزائر ستزداد غرقا في الأوهام والأباطيل وهي العناصر التي تزيد من شدة الخناق على الشعب الجزائري الذي يكتوي بنار هروب الملايير من الدولارات إلى الخارج إلى أن أصبحت الجزائر مهووسة بشكل متزايد بإثبات نفسها كقوة إقليمية بعد سنتين من القلاقل الداخلية، وانحسار دورها منذ فترة زمنية أطول، في القضايا الإقليمية بدلا من المصارحة والاستجابة لتطلعات الشعب الجزائري والانكباب على حلحلة الأزمات اللامتناهية في الماء والتموين والدواء والأكسجين والحليب وغيرها

يتوهم جنرالات الجزائر أنهم سيتمكنون من قلب موازين القوى الدولية لصالحهم لكن الواقع مُر على العصابات ،ومن الغريب أيضا أنهم لا يدركون أن وهمهم هذا لن يتحقق، لأنهم لا ينصتون إلى نبض التاريخ، النظام يرفض مصارحة نفسه بغية أخذ العلم بأنّ التصعيد مع المغرب لا يمكن أن يأتي له بشرعيّة ولا يريد إدراك أن عهد النفط والغاز وأموالهما ولى منذ خريف عام 1988 عندما حدثت الانتفاضة الأولى للشعب الجزائري في عهد الشاذلي بن جديد ولو كان النظام الجزائري يؤمن حقيقة بحق تقرير المصير للشعوب، وهو الشعار الذي يبرر به حرب الاستنزاف التي يشنها على المغرب، لكان سارع إلى إعطاء حق تقرير المصير للشعب الجزائري نفسه بكل مكوناته وأطيافه .. ، كل ما في الأمر أن النظام الجزائري حاقد على المغرب لكونه استعاد سلماً في عام 1975، بواسطة ''المسيرة الخضراء''، أقاليمه الصحراوية .

# زيارة ماكرون للرباط: تعزيز الروابط وإطلاق فرص تعاون جديدة

أعلن قصر الإليزيه أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سيزور المغرب أواخر هذا الشهر في زيارة دولة ينتظر أن تعطي دفعة قوية للتقارب بين الرباط وباريس بعد فترة من التوترات الدبلوماسية بين البلدين. هذه الزيارة تأتي في سياق دعم باريس لمبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب كحل وحيد وقابل للتطبيق لحل النزاع المفتعل في الصحراء.

من جهة أخرى، تعتبر هذه الزيارة فرصة لتوقيع اتفاقيات جديدة وتعزيز التعاون في مجالات متعددة مثل الاقتصاد والطاقة والتعليم والثقافة، حيث تعد فرنسا شريكا استراتيجيا للمغرب. ويرى المراقبون أن هذه الزيارة ستكون بمثابة نقطة تحول في العلاقات الثنائية، وستفتح آفاقا جديدة للتعاون المثمر بين البلدين في مواجهة التحديات الإقليمية المشتركة كالاستقرار الأمني ومكافحة الإرهاب والهجرة. وتأتي في وقت حساس على الصعيدين الإقليمي والدولي، مما يزيد من أهمية تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الرباط وباريس وإعادة بناء جسور الثقة لخدمة مصالح البلدين المشتركة.

الخطوة الفرنسية في هذه الظرفية تفسّرها مجموعة من الاعتبارات التي ساهمت في تعزيز مكانة المملكة الاقتصادية والدبلوماسية، فأصبحت الرباط فاعلا اقتصاديا وسياسيا في القارة الأفريقية، وشريكا دوليا موثوقا. حاولت فرنسا أن تصطف وتختار المنطقة الرمادية، واللعب على حبل التوازن في علاقتها بالمغرب والجزائر، ضاربة عرض الحائط التاريخ الذي يقف بجانب المملكة، ومتشبثة بمواقفها التي يغمرها الغبار.

وسبق للعاهل المغربي الملك محمد السادس في خطاب ألقاه أن عبّر عن رفضه لمواقف الدول التي تحاول التموقع في المنطقة الرمادية في موقفها في قضية الصحراء، وشكل هذا الخطاب الملكي بداية لانعطافة في الدبلوماسية المغربية، وضربة موجعة لبعض دول أوروبا، التي جعلت من هذه القضية ورقة تعتمدها في تحقيق منافعها ومصالحها، وأصبحت خطابات الفاعل الرسمي ومواقفه جد واضحة، وعرفت بذلك تحولا ملحوظا لها عدة دلالات وقراءات تؤكد أن الدبلوماسية المغربية وعلاقتها الخارجية شهدت تطورا مستمرا هاما، بفعل الأشواط التي قطعها المغرب في علاقته مع الدول الكبرى على المستوى الجيو – إستراتيجي، مما دعم قضية الصحراء، وجعلها تنال اعترافا دوليا متزايدا، سواء في الشرق الأوسط أو أفريقيا وغيرهما.

وشهدت مدينة العيون ومدينة الداخلة تدشين مجموعة من القنصليات، مما يبرز الاعتراف الحقيقي بسيادة المغرب على الصحراء، في حين كانت فرنسا تحاول استفزاز المغرب بتصريحات رسمية حاولت من خلالها التقرب من الجزائر، واستغلال هذه القضية وجعلها كورقة للعب والضغط، وهو الأمر الذي ترفضه الرباط جملة وتفصيلا.

وفي هذا الباب، اتخذت الرباط مواقف قوية من خلال قطع العلاقات مع بعض الدول الأوروبية التي ليس لها موقف صريح وواضح بشأن الوحدة الترابية للمغرب، ومن بينها فرنسا، التي حاولت استفزاز المغرب، والانحياز إلى الطرف الآخر المتمثل في الجزائر، هذه الدولة التي تعتبر طرفا رئيسيا في قضية الصحراء المغربية، لكن الخارجية المغربية أفاضت هذا الكأس، وقررت الدخول في نوع من الندية مع باريس.

من المؤكد أن عوامل متعددة ساهمت في الوصول إلى الموقف الحالي، فهناك طبعا الخيار الدبلوماسي الواضح الذي رسمه الملك محمد السادس عندما اعتبر قضية الصحراء بمثابة النظارة التي ينظر بها إلى كل القضايا، ثم هناك هزائم باريس في بعض المواقع الأفريقية وتراجع نفوذها في بوركينا فاسو والنيجر ومالي..، ثم فشل التقارب مع الجزائر، وأيضا التقارب القوي بين مدريد والرباط، إذ انتزعت إسبانيا موقع فرنسا وأصبحت بذلك الشريك الاقتصادي والتجاري الأول للمغرب...

كان الرئيس الفرنسي في غاية الوضوح. وضع وضوحه حدًا للبلبلة التي تميّز بها موقف قصر الإليزيه في السنوات الأخيرة التي شهدت محاولات عدّة لاسترضاء النظام الجزائري بكلّ الطرق الممكنة من دون تحقيق نتائج تذكر. اكتشفت فرنسا أخيرا أن لا أمل في ذلك وأن النظام الجزائري غير قابل للإصلاح ما دام تحت سيطرة العسكر وما دام رئيس الجمهوريّة مجرّد واجهة. عبّرت رسالة ماكرون عن يأس فرنسي من إمكان تحقيق انفتاح مع الجزائر في ظلّ إصرار النظام فيها على متابعة سياسة تحميل مرحلة الاستعمار الفرنسي كلّ مصائب البلد مع تجاهل تام لواقع أنّ هذا الاستعمار وراء رسم الحدود الراهنة لـ"الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية".

عبّر اعتراف فرنسا بالواقع الجديد في شمال أفريقيا، وهو واقع عمل المغرب من أجل تكريسه طوال أقل بقليل من نصف قرن، عن تصالح فرنسا مع نفسها قبل تصالحها مع المغرب. تتصالح فرنسا مع واقع جاء ثمرة عمل دؤوب بدأ في مرحلة ما قبل "المسيرة الخضراء" في تشرين الثاني – نوفمبر 1975. أعدّ المغرب نفسه، في تلك المرحلة التي كانت إسبانيا تعيش فيها الأيام الأخيرة من عهد الجنرال فرانكو وتستعد للانسحاب من الصحراء، لاستعادة الأقاليم الصحراوية المحتلة. جاءت "المسيرة الخضراء" التي شارك فيها ما يزيد على 350 ألف مواطن مغربي تتويجا لجهود بذلها الحسن الثاني الذي فهم باكرا كيف تسير الأمور في إسبانيا وفي الصحراء. بدل مباركة النظام الجزائري للمغرب باستعادة أراضيه التي تحررت من الاستعمار عمد إلى شنّ حرب استنزاف على البلد الجار. باستثناء الرغبة في التوسّع والهيمنة لا وجود لأي مبرّر، يمت إلى المنطق بصلة، لتلك الحرب التي يشنها النظام الجزائري على المغرب مستخدما أداة اسمها "بوليساريو".

وهكذا شهدت سنة 2024 بداية عودة الدفء إلى العلاقات بين البلدين، بعد جمود غير مسبوق، من خلال رغبة فرنسا في إغلاق صفحة الخلافات، وفتح صفحة جديدة مع المغرب، قوامها الوضوح والشراكة الثابتة المبنية على الثقة، الأمر الذي دفع خارجية الجزائر للتنديد بموقف فرنسا من قضية الصحراء عبر بلاغ غاضب، يؤكد أن الجزائر طرف رئيسي في هذا النزاع الإقليمي المفتعل.

الاعتراف الفرنسي نال مساندة وقبولا من طرف حزب اليمين المتطرف الذي عبرت زعيمته مارين لوبان عن دعمها لخطوة الاعتراف بقضية الصحراء تحت سيادة المملكة المغربية. كانت إستراتيجية المغرب صحيحة، حين تشبث بأن قضيته لا يمكن أن تكون مجالا للمساومة والابتزاز، وهو يحقق الآن مكاسب دبلوماسية تقرّب من الحل النهائي لملف يعقّد الأوضاع ويديم حالة التوتّر، ويفوّت لإنشاء تحالفات عقلانية وقوية، بدل الاستنزاف بقضية بلا مستقبل، فضلا عن أنها مفتعلة.

# مركز تفكير فرنسي: تغير موقف فرنسا بشأن الصحراء المغربية يؤسس لشراكة استثنائية جديدة

أكد رئيس المعهد الدولي للدراسات الجيوسياسية، خالد حمادي ، أنه بتوجيه من القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وإرادة الرئيس إيمانويل ماكرون لتحقيق نقلة استراتيجية كبيرة في العلاقات المغربية الفرنسية، يرسي التطور الحاسم في الموقف الفرنسي حول قضية الصحراء المغربية أسس إعادة بناء شراكة ثنائية استثنائية.

وأوضح الخبير الفرنسي ، أنه ”من خلال شكره لفرنسا والرئيس إيمانويل ماكرون على دعمهما لسيادة المغرب على كامل أراضي صحراءه في الخطاب الذي وجهه جلالة الملك بمناسبة افتتاح السنة التشريعية، يؤكد جلالته أهمية هذا الدعم، لأن موقف فرنسا، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، يضفي شرعية دولية إضافية على السيادة المغربية ويعزز الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل نهائي لقضية الصحراء المغربية“.

وقال إن هذا التطور ”يستجيب تماما لتطلعات جلالة الملك، الذي أرسى أسس شراكة استثنائية مع فرنسا، مما يعطي لهذه العلاقة بعدا متجددا“.

ومن منظور جيوسياسي، أشار السيد حمادي إلى أن هذا التطور ”يتجاوز مجرد الاعتبارات السياسية، من خلال إدماج الصحراء المغربية في مشاريع اقتصادية واستراتيجية ضخمة، مثل خط أنبوب الغاز بين المغرب ونيجيريا أو المبادرات الأطلسية“.

وأضاف رئيس المعهد الدولي للدراسات الجيوسياسية أن ”هذه الإجراءات المشتركة، القائمة على الاحترام المتبادل والرؤية المشتركة للأمن والاستقرار الإقليمي، تمثل وحدة مقدسة حقيقية بين البلدين“، معتبرا أن المغرب وفرنسا ”يشكلان معا نموذجا للتعاون المتوازن في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية العالمية، مما يضع أسسا لازدهار مشترك على مدى العقود القادمة“.

## بوريل يجدد التأكيد على «القيمة الكبيرة» التي يوليها الاتحاد الأوروبي للشراكة الاستراتيجية مع المغرب

جدد الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، نائب رئيس المفوضية الأوروبية، جوزيب بوريل، التأكيد على ”القيمة الكبيرة“ التي يوليها الاتحاد الأوروبي للشراكة الاستراتيجية مع المغرب.

وقال بوريل، في ندوة صحفية قدم خلالها خلاصات مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، المنعقد بلوكسمبورغ، إن ”الدول الأعضاء الـ 27 ترغب في تعزيز الشراكة التي تربط المغرب والاتحاد الأوروبي، وهي شراكة واسعة النطاق، طويلة الأمد، كثيفة وعميقة“.

وأضاف ”لقد أقمنا علاقات ودية وتعاونا متعدد الأوجه مع المغرب، ونأمل أن نستمر في مواصلتها وتعزيزها خلال الأشهر القادمة“، مشيرا إلى أن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أخذوا علما بالأحكام الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية بشأن اتفاقيتي الصيد البحري والفلاحة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب.

وفي هذا السياق، جدد رئيس دبلوماسية الاتحاد الأوروبي التأكيد على مضمون البيان المشترك الذي أصدره مع رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، والذي تم من خلاله تجديد التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي لفائدة الحفاظ أكثر على علاقاته الوثيقة مع المغرب وتعزيزها في كافة المجالات، انسجاما مع مبدأ ”العقد شريعة المتعاقدين“.

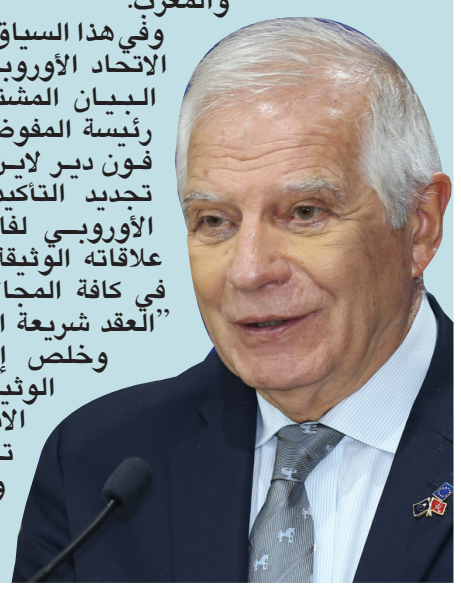

وخلص إلى القول: ”بالتعاون الوثيق مع المغرب، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز هذه العلاقات والحفاظ على هذه الشراكة في كافة المجالات“.

## رئيس مجلس الشيوخ البرازيلي: السياسة التي يعتمدها المغرب في قضية الصحراء المغربية تتسم بالجدية

أكد رئيس مجلس الشيوخ البرازيلي، رودريغو باتشيكو، الذي يقوم بزيارة رسمية للمملكة بالرباط، أن السياسة التي ينهجها المغرب بشأن قضية الصحراء تتسم بالجدية.

وقال السيد باتشيكو، في تصريح للصحافة عقب مباحثات مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، إن ”السياسة التي ينهجها المغرب بشأن قضية الصحراء تتسم بالجدية“، موضحا أن البرازيل اتخذت موقفا رسميا إزاء هذه القضية.

وكان مجلس الشيوخ البرازيلي اعتمد في يونيو 2023 ملتمسا لدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي في الصحراء، داعيا إلى دعم ”أكثر تعبيرا“ للجهود ”الجادة وذي المصداقية“ للمملكة بحثا عن حل لهذا النزاع الإقليمي.

ووفقا للملتمس الذي وقعه 28 عضوا بمجلس الشيوخ البرازيلي ينتمون لمختلف التشكيلات السياسية، فإن ”البرازيل اتخذت دائما موقفا بناء ومنطقيا بخصوص هذا النزاع الإقليمي. وقد حان الوقت لبلدنا لاعتبار مقترح الحكم الذاتي، الذي تقدم به المغرب، كأساس واقعي وعملي لحل سياسي، وفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة“.

يشار إلى أن البرازيل، التي تتمتع بأكبر نفوذ دبلوماسي بأمريكا اللاتينية، لم يسبق لها قط أن اعترفت بالجمهورية الوهمية.

# خطة عاجلة من الحكومة المغربية لدعم القطاع الزراعي في مواجهة تحديات المناخ

تلقت الزراعة في المغرب دفعة قوية من قبل الحكومة بعدما خصصت تمويلا عاجلا لمساعدة العاملين في القطاع والتحكم في الأسعار بشكل أكبر، في تحرك يعكس مدى حرص المسؤولين على تخفيف تداعيات أزمة الاحتباس الحراري على هذا المجال الإستراتيجي.

وأعلنت الحكومة خلال اجتماع مع مهنيي القطاع الخميس إطلاق خطة عاجلة بقيمة 7.3 مليار درهم (742 مليون دولار) لدعم الإنتاج الزراعي، وضمان تموين الأسواق استعدادا لانطلاق الموسم الجديد. وتأتي الخطة التي لم تحدد تفاصيلها بعد، عقب خمس سنوات من الجفاف الحاد، والذي أثر على كل مكونات القطاع، بحسب بيان لرئاسة الحكومة.

ويشكل القطاع أهمية كبيرة بالنسبة إلى اقتصاد المغرب، إذ يسهم بنحو 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل أداؤه دورا حاسما في النمو الاقتصادي، باعتبار أن 40 في المئة من السكان يعيشون في القرى، و75 في المئة منهم يؤمّنون دخلهم من الزراعة.

وتسعى البلاد عبر دعم القطاع إلى المساهمة في خفض أسعار المنتجات الزراعية وحماية الرصيد الحيواني وإعادة تشكيله، إضافة إلى تعزيز مناعتهما في مواجهة سياق عالمي غير ملائم يتسم بالتغيرات المناخية وندرة المياه، وفقا لبيان رئاسة الحكومة.

وتشمل الخطة مختلف السلاسل الحيوانية مثل الحليب واللحوم الحمراء والدواجن والسلاسل النباتية مثل الزيتون والحوامض ونخيل التمر والخضر والنباتات السكرية والأرز والحبوب.

وأكد وزير الفلاحة محمد صديقي بعد الاجتماع الذي ترأسه رئيس الحكومة عزيز أخنوش، أن المساحات المروية تراجعت من 1.8 مليون هكتار إلى أقل من 400 ألف هكتار.

وأوضح في تصريحات صحفية أن كمية المياه المستخدمة في الري لا تتجاوز 700 مليون متر مكعب مقابل 3.5 مليار إلى 4 مليارات متر مكعب في المواسم العادية من قبل.

وأشار إلى أن هناك بوادر إيجابية تلوح في الأفق للموسم الحالي بفضل الأمطار التي شهدتها الأقاليم الجنوبية مؤخرا، والتي من شأنها إنعاش الطبقة المائية ورفع مستوى مخزون السدود، ما سيساهم في استعادة القطاع فاعليته وإيقاعه المعتاد.

ولم يُغفل الاجتماع قضية تنمية الثروة الحيوانية، إذ تم تدارس الإجراءات ذات الأولوية للحد من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية. واعتبر صديقي أن خفض كلفة الإنتاج وفتح الأسواق لاستيراد المنتجات على رأس التدابير.

وقال "سيجري تنفيذها (الخطة) بطريقة مُتحكم فيها للحفاظ على المنتجات المحلية، لاسيما قطعان المواشي، وإعادة تشكيلها لخفض الأسعار للمستهلكين والفلاحين على حد سواء".

وخلال أول تسعة أشهر من 2024 زادت واردات المغرب من الحبوب بواقع 28 في المئة بمقارنة سنوية لتبلغ 8 ملايين طن بحسب بيانات الجامعة الوطنية لتجار الحبوب، في وقت تأثرت فيه المحاصيل المحلية، لتنخفض إلى أدنى مستوى منذ عقدين.

ووفق وزارة الفلاحة تراجع إنتاج الحبوب في الموسم الماضي بنسبة 43 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 31.2 مليون قنطار (3.12 مليون طن).

ويعد الموسم الأخير الأسوأ في إنتاج الحبوب منذ 17 عاما تقريبا، وهو ما دفع البلد إلى استيراد 75 في المئة من استهلاكه السنوي المقدرة بأكثر من 10 ملايين طن في المتوسط، نصفها من القمح.

ويعود أحدث أضعف موسم حبوب سُجل في المغرب إلى 2007 حين بلغ الإنتاج 2.4 مليون طن، إذ لا يحقق المغرب الاكتفاء الذاتي بالنظر للطقس غير الملائم وتفضيل الفلاحين لزراعات أخرى أعلى ربحا.

وحتى في السنوات التي يحقق فيها البلد إنتاجا كبيرا فهو يلجأ إلى الاستيراد، ويحرص على تنويع مصادر التموين لتلبية الطلب وزيادة الاحتياطيات.

وفي العام الماضي بلغت كلفة استيراد القمح الأكثر استهلاكا حوالي 1.9 مليار دولار، بانخفاض 25.3 في المئة على أساس سنوي، بينما ناهز دعم الحكومة لأسعار الدقيق ودعم المستوردين 390 مليون دولار.

وتقول الحكومة إنها ستتبع تنفيذ مختلف الإجراءات المستعجلة ضمن الخطة الجديدة، للمساهمة في خفض أسعار المنتجات بهدف "الحفاظ على القدرة الشرائية، وضمان التموين المستمر والكافي للأسواق".

وساهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية في تسارع التضخم الأساسي في أغسطس الماضي على أساس سنوي، إلى 2.6 في المئة، بحسب أحدث البيانات الصادرة عن مندوبية التخطيط.

ورغم أن البلاد تترقب أن يحقق النمو الاقتصادي تسارعا خلال الربع الثالث من هذا العام ليبلغ 2.8 في المئة، فإنها تتوقع أن تنخفض القيمة المضافة للزراعة بنسبة 4.1 في المئة بين يوليو وسبتمبر الماضيين بمقارنة سنوية بعد انكماش بنسبة 4 في المئة خلال النصف الأول.

وأفاد رئيس الكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية (كومادير)، رشيد بنعلي، في تصريحات أوردتها وكالة الأنباء المغربية الرسمية بأنه تم خلال الاجتماع بحث الإجراءات التي من شأنها خفض أسعار المنتجات الزراعية، بما في ذلك اللحوم.

وأشار كذلك إلى مناقشة سبل تعبئة الموارد المائية للموسم الزراعي المقبل. وقال إن "الاجتماع يأتي في سياق المجهودات المتواصلة التي تبذلها الحكومة بالتعاون مع المهنيين لمعالجة الإشكاليات التي يعاني منها القطاع الزراعي".

وذكر بنعلي أن الاجتماع السابق في أبريل 2023 أسفر عن إجراءات ملموسة أسهمت في خفض أسعار العديد من المنتجات الزراعية مثل الخضر، رغم ارتفاع أسعارها على المستوى العالمي.

ويعد استخدام تقنيات الري بالتنقيط وترشيد المياه عن طريق إعادة تأهيل البنية التحتية، واستكشاف مصادر بديلة، على غرار الأمطار، من الطرق التي من شأنها تمكين المزارعين المغاربة من تعزيز قدرتهم على الصمود والحفاظ على استدامة إنتاجهم.

كما يتم بذل جهود ملحوظة لتطوير البنية التحتية اللازمة، مثل مرافق تحلية مياه البحر واستغلال الطاقات المتجددة، وكلها مشاريع هيكلية تهدف إلى تأمين التزويد بالماء وتقليل الاعتماد على الموارد المائية المعرضة للتقلبات المناخية. ويمتلك البلد 9 محطات لتحلية مياه البحر بقدرة 147 مليون متر مكعب سنويا، إلى جانب ثلاث محطات أخرى مخصصة للإنتاج الزراعي والصناعي.

# التغير المناخي .. شراكة للدعم التقني بين بنك الاستثمار الأوروبي و ONCF

أعلن كل من بنك الاستثمار الأوروبي والمكتب الوطني للسكك الحديدية عن توقيعهما اتفاقية شراكة للدعم التقني تروم تشجيع بلورة استراتيجية للمرونة والتكيف المناخي لشبكة السكك الحديدية المغربية

وأكد الطرفان، في بلاغ مشترك، أن هذه الاتفاقية تميز مرحلة جديدة في التعاون طويل الأمد بينهما لتعزيز البنيات التحتية للنقل بالمغرب، مع الحرص على مواجهة التحديات المتزايدة للتغير المناخي.

وأفاد المصدر ذاته بأن هذه الشراكة ترمي إلى دعم المكتب الوطني للسكك الحديدية في استباق المخاطر المناخية، وتطوير حلول التكيف للبنيات التحتية للسكك الحديدية، وتحسين مرونة الشبكة في مواجهة الظروف الجوية القاسية.

وفي هذا الإطار، ستتجلى الغاية الأولى في تقييم المخاطر المناخية التي تتعرض لها شبكة السكك الحديدية المغربية، مع مراعاة الظواهر الجوية مثل درجات الحرارة القصوى، الأمطار الغزيرة، الرياح العاتية، أو التعرية. بعد ذلك، سيتم تطوير حلول التكيف المخصصة للمناطق والبنيات التحتية الأكثر تأثرا بغرض تقليل مخاطر الضرر.

وفي النهاية، سيتم إرساء استراتيجية طويلة الأمد لتعزيز مرونة الشبكة، مما سيمكن من تقليل التكاليف المستقبلية المتعلقة بالأضرار المناخية وانقطاعات التشغيل، مع تحسين استدامة شبكة السكك الحديدية المغربية.

كما سيلجأ هذا الدعم التقني لطرق تقييم المخاطر المناخية المعترف بها، على غرار المنهجية التي تسمح بتصنيف البنيات التحتية حسب درجة تأثرها، واقتراح حلول مناسبة لتعزيز مرونتها.

وسيمتد هذا التعاون طيلة 24 شهرا، مع عمليات تسليم تشمل خرائط تفصيلية، وتحليلات لنقاط الضعف، وتوصيات تقنية.

وبالنسبة لبنك الاستثمار الأوروبي، باعتباره البنك المعني بمجال المناخ في الاتحاد الأوروبي، فإن هذه الشراكة مع المكتب الوطني للسكك الحديدية تندرج في إطار نهج عالمي يهدف إلى تعزيز البنيات التحتية للنقل الأكثر استدامة، بما يتماشى مع الأهداف المناخية للمغرب واستراتيجيته الوطنية للحد من انبعاثات الكربون بحلول سنة 2050.

ونقل البلاغ عن نائب رئيس بنك الاستثمار الأوروبي، يوانيس تساكيريس، قوله إن "هذه الشراكة مع المكتب الوطني للسكك الحديدية تعكس التزاما راسخا لبنك الاستثمار الأوروبي لدعم المغرب في انتقاله الطاقي وتكييف بنياته التحتية مع التغير المناخي".

وأضاف أن "قطاع السكك الحديدية، الذي ينبعث منه ما يصل إلى 80 في المائة أقل من ثاني أكسيد الكربون مقارنة بالنقل الطرقي، يعتبر عاملا حاسما لتحقيق الأهداف المناخية للبلاد. وإننا نأمل، من خلال هذا الدعم التقني، في تعزيز مرونة شبكة السكك الحديدية المغربية من أجل مستقبل أكثر أمانا واستدامة".

من جانبه، أشار المدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية، محمد ربيع الخليع، إلى أن هذه الشراكة مع بنك الاستثمار الأوروبي "تأتي في إطار إرادة المكتب الوطني للسكك الحديدية القوية بمواصلة استراتيجيته للتكيف من أجل إحداث بنيات تحتية عالية الأداء ومرنة، الأمر الذي يعزز مكانة السكك الحديدية باعتبارها ركيزة التنقل المستدام".

## طنجة تحتضن النسخة الأولى للمنتدى والمعرض الدولي للحركية

أعلنت وزارة النقل واللوجستيك عن تنظيم النسخة الأولى من المنتدى والمعرض الدولي للحركية في الفترة الممتدة من 23 إلى 25 أكتوبر 2024 بمدينة طنجة.

وحسب بلاغ مشترك للجهات المنظمة، سيجمع المنتدى والمعرض الدولي للحركية والنقل واللوجستيك Logiterr، الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع على المستويين الوطني والدولي، بمشاركة وفود رسمية من 35 دولة إفريقية.

وأشار البلاغ، إلى أن هذا المنتدى المنظم من طرف كل من الاتحاد الإفريقي لمنظمات النقل واللوجستيك متعدد الوسائط وجماعة طنجة بشراكة مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة تطوان الحسيمة والجامعة الوطنية للنقل المتعدد الوسائط والجمعية المغربية

للنقل الطرقي عبر القارات بالمغرب، يكتسي أهمية حيوية في تعزيز سياسة المملكة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والساحل الأطلسي.

ويهدف Logiterr 2024 إلى الاستجابة للتحديات الاقتصادية والاستراتيجية والبيئية التي تواجه الفاعلين المؤسساتيين ومهنيي القطاع، من خلال تقديم حلول ملموسة ومبتكرة يقدمها الخبراء والشركاء خلال الندوات العلمية المبرمجة، التي تسلط الضوء على الحلول المبتكرة لكل الإشكاليات.

وأضاف البلاغ أن تنظيم هذا المنتدى والمعرض يتم من قبل ومن أجل المتخصصين في مجال النقل والتنقل والخدمات اللوجستيكية، مبرزا أن الاتحاد الإفريقي لمنظمات النقل واللوجستيك متعدد الوسائط سينظم على هامش المعرض مؤتمرة الأول يوم 22 أكتوبر 2024 بمدينة طنجة بمشاركة كل الدول الأعضاء، للمصادقة على التقارير وانتخاب الهياكل التنظيمية.

وخلص البلاغ إلى أن تطوير سلسلة الخدمات اللوجستيكية وظيفة استراتيجية ورافعة لتعزيز القدرة التنافسية لكافة المتدخلين وللسيادة الاقتصادية لإفريقيا.

## المغرب ضمن أفضل 5 دول من حيث تحسين مناخ الأعمال

صنف المغرب ضمن البلدان الخمسة الأولى التي حسنت مناخ الأعمال لديها بشكل كبير خلال العقدين الماضيين، وذلك وفقا لمؤشر وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست.

واحتل المغرب، بين عامي 2003 و2023، المركز الرابع من بين 82 بلد تمكن من تحسين مناخ الأعمال بشكل ملحوظ، حسب التصنيف الذي نشرته وحدة المعلومات الاقتصادية في تقرير لها.

وجاء المغرب في المركز الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحسب مركز الأبحاث البريطاني.

وتشير وحدة المعلومات الاقتصادية إلى أنه منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اعتمد المغرب على برنامج لإعادة الهيكلة الاقتصادية الرامي إلى تحسين مستويات المعيشة والحد من البطالة وتحفيز النمو.

كما عملت الحكومات المغربية المتعاقبة على جذب الاستثمارات الأجنبية، لاسيما من خلال الحد من البيروقراطية وتحديث النظام المالي وخوصصة بعض القطاعات بما في ذلك الاتصالات.

ويؤكد التقرير أنه على مدى السنوات الخمس المقبلة، ستسجل معظم البلدان الأفضل أداء منذ عام 2003 أكبر التحسينات، ينضم إليها عدد قليل من البلدان الأخرى مثل الهند وكينيا واليونان، مشيرا إلى أنه "لطالما كان التحسن في مؤشر وحدة المعلومات الاقتصادية مؤشرا دقيقا لنمو أقوى في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي".

ويقوم المؤشر بقياس جاذبية مناخ الأعمال في 82 بلدا من خلال تحليل 91 مؤشرا موزعة على 11 فئة مختلفة.

وتشمل هذه المؤشرات البيئة السياسية، والبيئة الاقتصادية الكلية، وفرص السوق، والسياسات المتعلقة بحرية الأعمال والمنافسة، والسياسات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، والتجارة الخارجية وضوابط الصرف، والضرائب، والتمويل، وسوق العمل، والبنية التحتية، ومستوى الاستعداد التكنولوجي.

يذكر أن وحدة المعلومات الاقتصادية تأسست في عام 1946، وهي تملك أكثر من 75 عاما من الخبرة في مساعدة المؤسسات المالية، والحكومات، والشركات متعددة الجنسيات في بيئات الأعمال المعقدة.

# هلال: يتعين أن تضطلع إفريقيا بدور رائد في الحكامة العالمية للمحيطات

قال السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال ، إن إفريقيا يتعين أن تضطلع بدور رائد في الحكامة العالمية للمحيطات.

وسجل هلال، في كلمة خلال الجلسة الأولى ضمن المشاورة الإفريقية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات (UNOC-3)، أنه من خلال تبني موقف متآزر وموحد، سيكون بمقدور الدول الإفريقية أن تحتل موقع الريادة، لكي تكون قادرة على التأثير على القرارات المتعلقة بالموارد البحرية والحفاظ على البيئة والتقاسم المنصف للمنافع.

في هذا السياق، اعتبر أن الدول الإفريقية ستكسب الشيء الكثير إذا ما نجحت في تثبيت التطلعات الإفريقية للاقتصاد الأزرق في أجندة 2063، منوها بأن روح التضامن والتعاون ونقل التكنولوجيات وتقوية الكفاءات، لاسيما من خلال التعاون جنوب-جنوب والتعاون ثلاثي الأطراف، وكذا البحث في المحيطات، يتعين أن تكون من أولويات المؤتمر الأممي المقبل.

كما أشار هلال إلى أن هذه المشاورة تعد فرصة مواتية وفريدة للقارة الإفريقية، ومرحلة حاسمة للاتفاق بشكل جماعي حول رؤية إفريقية للاقتصاد الأزرق، بهدف التعبير بصوت واحد عن الطموح بشأن تركيز الاهتمام حول الأولويات الإفريقية في كل المناحي المرتبطة بالمحيطات، وتفعيل الهداف الرابع عشر (الحياة تحت البحر) من أهداف التنمية المستدامة.

وقال إن "إفريقيا تستحق اهتماما خاصا، سواء خلال التحضيرات أو ضمن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات"، معتبرا أن الدول الإفريقية تمتلك كل الرافعات الضرورية لكي تكون فاعلا محوريا لإنجاح هذا المسلسل الأممي.

من جهتها، جددت مفوضة الاتحاد الإفريقي في قطاع الزراعة والتنمية القروية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة، السفيرة جوزيفا ليونيل كوريا ساكو، التأكيد على التزام المفوضية بالعمل على إسماع صوت إفريقيا بقوة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات، مشيرة إلى أن الدول الإفريقية ليست فقط مشاركة في النقاش العالمي حول القضايا المتعلقة بالمحيطات، ولكنها أيضا فاعل محوري فيه.

وتابعت أن المخاطر كبيرة للغاية بالنسبة لإفريقيا بحيث لا تكون صوتا رائدا في هذه المناقشات، مشددة على ضرورة قيام البلدان المشاركة في هذه المشاورة بتشكيل جبهة موحدة لمواجهة كافة التحديات المتعلقة بقضايا المحيطات، والدعوة إلى إيجاد حلول عادلة ومستدامة، والتي تعكس الاحتياجات والتطلعات الإقليمية الفريدة للقارة.

وأشارت المسؤولة الإفريقية إلى أن "هذه المشاورة الإفريقية تمثل خطوة مهمة في رحلتنا الجماعية"، مبرزة أنها تتيح للدول الإفريقية الفرصة لمواءمة أولوياتها الوطنية والإقليمية مع الأجندة العالمية، مع الحرص على أن تكون إفريقيا ليست مجرد جهة فاعلة، بل مهندسا رئيسيا لمستقبل المحيطات.

أما نائب الرئيس ووزير الموارد الطبيعية وتغير المناخ في ملاوي، مايكل بيزويك أوسي، فقد أشار إلى أهمية قيام الدول الإفريقية المشاركة في هذه المشاورة بمناقشة السياسات المتعلقة بالمحيطات، بهدف التمكن من توحيد مواقفها استعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات.

من جانبه، لاحظ وزير الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية في غينيا الاستوائية، خوسيه خوان ندونغ توم ميكينا، أنه على الرغم من التحديات والتهديدات التي تواجه المحيطات، فإن إفريقيا تحتوي على فرص تسمح لها بجعل هذه المشاورة فرصة مثالية لبلورة عمل مشترك من أجل مستقبل إفريقي يتمتع بالتنمية المستدامة.

وتنعقد هذه المشاورة، التي تندرج في إطار أسبوع إفريقيا للمحيطات (7-10 أكتوبر)، بدعم مهم من مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة ومركز الحسن الثاني الدولي للتكوين في البيئة وأكاديمية المملكة المغربية، مما يشهد على التزام المغرب من أجل حكامة مستدامة وشاملة للمحيطات على المستوى القاري.

وتركز المناقشات على أربعة مواضيع رئيسية، تتمثل في حكامة المحيطات والإطارات السياسية، وأهمية البيانات العلمية لصنع القرار، والتعاون وتعبئة التمويلات لدعم الاقتصاد الأزرق، وتطوير القدرات وإشراك الأطراف المتدخلة، لاسيما الشباب والمجتمعات الساحلية.

وتهدف المشاورة إلى مواءمة أولويات الدول الإفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة مع الأجندة الدولية، وخلق دينامية خاصة بإفريقيا، وتعزيز الحكامة الشاملة للمجالات البحرية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية، بالإضافة إلى توحيد جهود الدول الإفريقية من أجل معالجة جماعية وفعالة للقضايا المتعلقة بالمحيطات.

## أديس أبابا .. الإشادة عاليا بالإجراءات التي اتخذها جلالة الملك بصفته رائدا للاتحاد الإفريقي في قضايا الهجرة

لقيت الإجراءات التي اتخذها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رائدا للاتحاد الإفريقي في قضايا الهجرة، إشادة عالية، اليوم الأربعاء بأديس أبابا، خلال أشغال الاستعراض الإقليمي الثاني للميثاق العالمي حول الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

وقالت مفوضة الاتحاد الإفريقي للصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية، ميناتا ساماتي سيسوما، في كلمة خلال افتتاح هذا الحدث الهام إلى جانب شخصيات أممية وإفريقية رفيعة المستوى، "أشيد بالعمل الذي أنجزه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رائد الاتحاد الإفريقي في قضايا الهجرة".

وأبرزت المسؤولة الإفريقية السامية في هذا السياق أهمية المرصد الإفريقي للهجرة، الذي تم إحداثه باقتراح من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رائد الاتحاد الإفريقي في قضايا الهجرة.

وانطلقت، اليوم الأربعاء بأديس أبابا، أشغال الاستعراض الإقليمي الثاني للميثاق العالمي حول الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بمشاركة المغرب.

ويشكل هذا الحدث الهام، الذي تنظمه اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، فرصة للحكومات وأصحاب المصلحة من البلدان الإفريقية الـ54 للالتقاء وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ للميثاق العالمي حول الهجرة الآمنة والمنظمة و النظامية منذ اعتماده في عام 2018.

## 38300 حالة إصابة و979 وفاة بجدري القردة في إفريقيا

أفاد المركز الإفريقي للسيطرة على الأمراض والوقاية منها، الذي يقع مقره بأديس أبابا، بأن إفريقيا سجلت نحو 38300 حالة إصابة بجدري القردة، من بينها 9733 حالة مؤكدة و979 حالة وفاة منذ مطلع العام الجاري.

وقال المدير العام للمركز، جان كاسيا، في مؤتمر صحفي عبر الإنترنت، إنه تم الإبلاغ عن نحو 3186 حالة إصابة جديدة خلال الأسبوع الماضي، بما في ذلك 489 حالة مؤكدة و53 حالة وفاة، مشيرا إلى أن عدد الحالات المؤكدة ارتفع بنسبة 300 بالمائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023.

وكان المركز الإفريقي للسيطرة على الأمراض والوقاية منها ومنظمة الصحة العالمية قد أعلنا في غشت الماضي أن تفشي مرض جدري القردة في إفريقيا يمثل حالة طوارئ صحية عامة.

وتم مؤخرا إطلاق خطة استجابة قارية مشتركة مع منظمة الصحة العالمية بميزانية تقدر بحوالي 600 مليون دولار لمدة ستة أشهر.

# مرض صمامة القلب: الأسباب والأعراض والعلاج

يُعتبر مرض صمامة القلب من الأمراض القلبية الشائعة التي تؤثر على قدرة القلب على ضخ الدم بشكل فعال. يتضمن هذا المرض مشكلات تتعلق بصمامات القلب، وهي الهياكل التي تنظم تدفق الدم من وإلى القلب. يتناول هذا المقال الأسباب، الأعراض، التشخيص، والعلاج المتاح لهذا المرض.

## أنواع مرض صمامة القلب

1. تضيق الصمام (Stenosis): يحدث عندما يصبح الصمام ضيقًا، مما يمنع تدفق الدم بشكل كاف. قد يؤثر هذا التضيق على صمامات القلب الأربعة، ولكن الصمامات الأبهريّة والرئويّة هي الأكثر تأثرًا.
2. قصور الصمام (Regurgitation): يحدث عندما لا يغلق الصمام بشكل صحيح، مما يؤدي إلى تسرب الدم إلى الوراء. يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الحمل على القلب.
3. التشوهات الخلقية: قد يولد بعض الأشخاص بعيوب في صمامات القلب، مما يؤثر على وظيفتها منذ الولادة.
4. التهاب الصمام (Endocarditis): هو التهاب يصيب بطانة القلب وصمامات القلب، وغالبًا ما يحدث نتيجة عدوى بكتيرية.

## أسباب مرض صمامة القلب

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى مرض صمامة القلب، ومن أبرزها:

- الشيخوخة: حيث يزداد خطر الإصابة بمشكلات صمامات القلب مع التقدم في العمر.
- العدوى: مثل التهاب الصمامات، الذي يمكن أن يتسبب في تلف الصمامات.
- أمراض القلب الأخرى: مثل أمراض الشرايين التاجية، التي قد تؤثر على وظيفة الصمامات.
- العيوب الخلقية: بعض الأشخاص يولدون بتشوهات تؤثر على الصمامات.

## الأعراض

قد تختلف الأعراض من شخص لآخر حسب نوع وشدة المرض، ومن الأعراض الشائعة:

- ضيق النفس، خاصةً عند ممارسة الرياضة أو النشاطات البدنية.
- التعب والضعف العام.
- ألم في الصدر أو شعور بالضغط.
- خفقان القلب أو عدم انتظام نبضات القلب.
- تورم في الساقين أو الكاحلين.

## التشخيص

يمكن أن يشمل التشخيص عدة خطوات:

- الفحوصات البدنية: حيث يقوم الطبيب بسماع أصوات القلب باستخدام السماعة.
- تخطيط القلب الكهربائي (ECG): لرصد النشاط الكهربائي للقلب.
- تصوير القلب بالموجات فوق الصوتية (Echo): لتحديد حالة الصمامات وتدفق الدم.
- تصوير الأوعية الدموية: لتقييم حالة الشرايين.

## العلاج

يعتمد العلاج على نوع وشدة المرض، ويمكن أن يتضمن:

- الأدوية: مثل مدرات البول والأدوية المساعدة على تنظيم ضربات القلب، لتخفيف الأعراض.
- الإجراءات التدخلية: مثل قسطرة القلب لتوسيع الصمامات الضيقة.
- الجراحة: قد يحتاج بعض المرضى إلى إجراء جراحة لاستبدال أو إصلاح الصمامات المتضررة.

يُعتبر مرض صمامة القلب حالة خطيرة قد تؤدي إلى مضاعفات حادة إذا لم يتم تشخيصها وعلاجها مبكرًا. من المهم أن يكون الأفراد على دراية بأعراض هذا المرض وأن يستشيروا طبيبهم في حال ظهور أي منها. تساهم الفحوصات الدورية والعناية الصحية المناسبة في الحفاظ على صحة القلب والوقاية من الأمراض القلبية.

## مشاكل القلب: أسبابها، أعراضها، وطرق الوقاية والعلاج

تُعتبر مشاكل القلب واحدة من أبرز التحديات الصحية التي يواجهها الأفراد في مختلف أنحاء العالم. وتتميز هذه المشاكل بتأثيرها الكبير على جودة الحياة، حيث تُعدّ الأسباب الرئيسية للوفاة في العديد من البلدان. في هذا المقال، سنستعرض بعضًا من أبرز مشاكل القلب، أسبابها، أعراضها، بالإضافة إلى طرق الوقاية والعلاج.

1. أنواع مشاكل القلب

تتنوع مشاكل القلب لتشمل عدة حالات، من بينها:

- أمراض الشرايين التاجية: تُعدّ من أكثر مشاكل القلب شيوعًا، حيث تحدث بسبب تضيق الشرايين التي تغذي القلب بالدم. قد يؤدي ذلك إلى نوبات قلبية.
- فشل القلب: يحدث عندما لا يكون القلب قادرًا على ضخ الدم بكفاءة. يمكن أن يكون نتيجة لأمراض الشرايين التاجية أو ارتفاع ضغط الدم.
- اضطرابات نظم القلب: تشمل عدم انتظام ضربات القلب، مثل الرجفان الأذيني، الذي قد يزيد من خطر السكتات الدماغية.
- أمراض صمامات القلب: تتعلق بوجود خلل في صمامات القلب، مما يؤثر على تدفق الدم.

2. أسباب مشاكل القلب

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى مشاكل القلب، ومنها:

- نمط الحياة: تناول الأغذية غير الصحية، قلة النشاط البدني، والتدخين تُعتبر من العوامل الرئيسية.
- الوراثة: تاريخ العائلة في الإصابة بأمراض القلب يمكن أن يزيد من خطر الإصابة.
- أمراض مزمنة: مثل السكري وارتفاع ضغط الدم، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم مشاكل القلب.
- الضغط النفسي: يعتبر الضغط النفسي المزمن عاملًا مُحفزًا لمشاكل القلب.

3. أعراض مشاكل القلب

تختلف الأعراض حسب نوع المشكلة، لكن بعض الأعراض الشائعة تشمل:

- ألم في الصدر: قد يشعر الشخص بألم أو ضغط في الصدر، وهو عرض شائع لنوبات القلب.
- ضيق التنفس: يمكن أن يكون علامة على فشل القلب أو مشاكل في الشرايين التاجية.
- الدوخة أو الإغماء: قد تشير إلى عدم انتظام ضربات القلب.
- التعب الشديد: قد يكون علامة على وجود مشكلة في القلب، خاصة إذا كانت غير مفسرة.

4. طرق الوقاية

يمكن اتخاذ بعض الخطوات للوقاية من مشاكل القلب، ومنها:

- اتباع نظام غذائي صحي: تناول الفواكه، الخضروات، الحبوب الكاملة، والحد من تناول الدهون المشبعة والسكريات.
- ممارسة الرياضة بانتظام: يُنصح بممارسة النشاط البدني لمدة 150 دقيقة على الأقل أسبوعيًا.
- الإقلاع عن التدخين: يُعتبر من أهم الخطوات للوقاية من أمراض القلب.
- إدارة الضغط النفسي: من خلال تقنيات الاسترخاء مثل التأمل واليوغا.

5. طرق العلاج

تختلف طرق العلاج بناءً على نوع المشكلة وشدتها، وتشمل:

- الأدوية: مثل أدوية خفض ضغط الدم، وأدوية الكوليسترول، ومضادات التجلط.
- العلاج القسطري: في بعض الحالات، قد يكون من الضروري إجراء تدخلات مثل تركيب الدعامات أو إجراء جراحة لتوسيع الشرايين.
- الجراحة: مثل جراحة تحويل مسار الشريان التاجي.
- التغييرات في نمط الحياة: تعتبر جزءًا أساسيًا من العلاج، وتتضمن تحسين النظام الغذائي وزيادة النشاط البدني.

## الخاتمة

إن مشاكل القلب تمثل تحديًا صحيًا كبيرًا، لكنها ليست غير قابلة للعلاج أو الوقاية. من خلال تبني نمط حياة صحي واتباع إرشادات الأطباء، يمكن للأفراد تقليل مخاطر الإصابة بأمراض القلب. إذا كنت تعاني من أي أعراض مرتبطة بالقلب، فلا تتردد في استشارة الطبيب للحصول على التشخيص والعلاج المناسبين.

# تجارة الخمور توقف شخصين بالقصر الكبير

أوقفت فرقة أمنية مختلطة تابعة لمفوضية الشرطة بمدينة القصر الكبير، ثلاثينيّا وثلاثينيّة مبحوثا عنهما على الصعيد الوطني للاشتباه في تورطهما في الاتجار بالخمور بدون ترخيص.

وأوضحت مصادر مطلعة أنه تم توقيف الشخص الأول "ب.غ" بحي المسيرة الخضراء، وهو من مواليد 1993 من ذوي السوابق القضائية العديدة في تجارة الممنوعات، ويشكل موضوع ثلاث مذكرات بحث وطنية.

وأضافت المصادر ذاتها أنه بحي الديوان بالمدينة القديمة، تم توقيف "س.ث" متلبسة بحيازة كمية من الخمور مختلفة الأنواع، وهي من مواليد 1993 أيضا وتشكل موضوع مذكرة بحث وطنية.

يشار إلى أن النيابة العامة أمرت بوضع الموقوفين رهن الحراسة النظرية لفائدة البحث الذي تجريه المصالح الأمنية، في أفق تقديمهما إلى العدالة ومتابعتهما بحسب المنسوب إليهما.

# قرصنة معطيات توقف جزائريًّا بمراكش

تمكنت عناصر الشرطة بولاية أمن مراكش، من توقيف مواطن جزائري يحمل الجنسية الفرنسية، يبلغ من العمر 20 سنة، وذلك للاشتباه في تورطه في قضية تتعلق بالمس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات البنكية والنصب والاحتيال.

وأوضحت مصادر أصوات نيوز أن توقيف المشتبه فيه جرى بإحدى الوحدات الفندقية المصنفة، بناءً على مذكرة بحث على الصعيد الوطني صادرة في حقه من قبل مصالح الشرطة القضائية بمراكش، وذلك للاشتباه في تورطه في قرصنة معطيات بطائق أداء بنكية خاصة بالغير، واستعمالها في إجراء حجوزات واقتناء بضائع عبر شبكة الإنترنت.

وأضافت المصادر ذاتها أن عملية الضبط والتفتيش المنجزة في هذه القضية مكنت من حجز شريحة هاتفية وهاتف محمول ومبلغ مالي يشتبه في كونه من متحصلات ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية.

يشار إلى أنه تم إخضاع المشتبه فيه لتدبير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث القضائي الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع ظروف وملابسات وخلفيات هذه القضية، وكذا توقيف باقي المشاركين والمساهمين في هذا النشاط الاجرامي.

# العنف ضد الشرطة يوقف ثلاثة أشخاص

تمكنت عناصر الشرطة في ولاية أمن بني ملال ، من توقيف ثلاثة أشخاص تتراوح أعمارهم بين 24 و27 عامًا، بينهم شخص ذو سوابق قضائية؛ وذلك على خلفية الاشتباه في تورطهم في قضايا تتعلق بالسكر العلني، وإلحاق أضرار مادية بممتلكات عامة وخاصة، والعنف ضد موظف عمومي.

وكانت مصالح الشرطة تلقت إشعارا يفيد بأن ثلاثة أشخاص في حالة سكر يتسببون في إلحاق أضرار بثلاث سيارات متوقفة في الشارع العام، وعندما تدخلت دورية للشرطة أبدى اثنان منهم مقاومة شديدة وقاموا برشقها بالحجارة.

وأسفر ذلك عن إصابة ضابط أمن بجروح في كاحله، كما لحقت أضرار مادية بدراجة نارية تابعة للشرطة. وفي النهاية تمكنت العناصر الأمنية من توقيف المشتبه فيهم الثلاثة.

وتم نقل موظف الشرطة إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم، في حين تم الاحتفاظ بالمشتبه فيهم تحت تدبير الحراسة النظرية، رهن إشارة البحث القضائي الذي يتم تحت إشراف النيابة العامة المختصة، لكشف كافة تفاصيل وملابسات هذه القضية.

# اعتقالات جديدة في جريمة قتل حد بوموسى: 21 موقوفًا وثلاثة مشتبه بهم في حالة فرار

في تطور جديد لجريمة القتل التي هزت جماعة حد بوموسى بإقليم الفقيه بن صالح، بأنه تم توقيف 12 شخصًا على خلفية هذه القضية. ويواجه اثنان آخران التهم في حالة سراح، بينما لا يزال ثلاثة مشتبه بهم في حالة فرار، وقد أصدرت مذكرات بحث وطنية بحقهم.

ووفقًا لمصادر مطلعة ، تتنوع التهم الموجهة إلى الموقوفين بين القتل العمد باستخدام سلاح ناري، وتشكيل عصابة إجرامية متخصصة في اعتراض سبيل المارة، وسرقة تحت تهديد السلاح. كما تشمل التهم أيضا حيازة أسلحة دون ترخيص وإخفائها بعد ارتكاب الجريمة.

بالإضافة إلى ذلك، وُجهت إلى الموقوفين تهم تتعلق بتأجير مركبات بطرق غير قانونية، والتستر على الجريمة وعدم الإبلاغ عنها، فضلا عن المشاركة في التخطيط والتنفيذ وفقًا لأدوارهم. وتواصل السلطات الأمنية جهودها المكثفة للقبض على المشتبه بهم الفارين، مع التأكيد على أن التحقيقات مستمرة لضمان تقديم جميع المتورطين في هذه الجريمة المروعة إلى العدالة.

# اعتقال أحد أبرز المبحوث عنهم في جرائم القتل ببيوكرى

كشفت مصادر مطلعة أن عناصر الدرك الملكي في سرية بيوكرى، بإقليم شتوكة آيت باها، تمكنت من اعتقال أحد أبرز المشتبه بهم في جرائم القتل البشعة، التي تم تنفيذها عن طريق إطلاق النار ودهس الضحايا بالسيارات رباعية الدفع. وقد أسفرت هذه الجرائم عن مقتل ثلاثة أشخاص، وذلك في سياق النزاع العنيف الذي نشب سنة 2018 بين عصابات التهريب في إقليم تزنيت.

وحسب المعلومات المتوفرة، فإن الموقوف، الذي يُعرف بلقب "باسكاط" ويبلغ من العمر أربعين عامًا، هو من إقليم أسا الزاك. تم اعتقاله خلال مداهمة إحدى جلسات الخمر في المنطقة، حيث تبين أنه مطلوب بمذكرات بحث وطنية متعددة.

كما أفادت المصادر ذاتها أن المشتبه به "س.ب" تم تسليمه لعناصر المركز القضائي في تزنيت، التي تتولى التحقيق في التهم الموجهة إليه بخصوص جريمة القتل العمد. وقد استمعت له أيضا فرق دركية وأمنية في أكادير وكلميم وطانطان بشأن قضايا تتعلق بتكوين عصابة إجرامية متخصصة في السرقة والتهريب، بالإضافة إلى أفعال إجرامية خطيرة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الموقوفين في جرائم القتل العمد المتعلقة بالمهربين، التي شهدتها تزنيت في سنة 2018، تجاوز حتى الآن عشرة أشخاص، وقد تم تنفيذ غالبيتها من قبل عناصر الدرك الملكي في المركز القضائي لتزنيت، فيما قامت الشرطة القضائية في طانطان، في نهاية دجنبر الماضي، باعتقال أحد المتورطين في القضية نفسها.

# أي مخاطر مترتبة على استهداف أصول الطاقة في الشرق الأوسط ؟

رغم مرور عام على الحرب في قطاع غزة وتوسعها مؤخرا إلى لبنان لا يزال قطاع الطاقة في الشرق الأوسط صامدا. ومع فرضية مهاجمة إسرائيل للأصول النفطية الإيرانية وإمكانية هجمات إيرانية على الأصول النفطية لإسرائيل ودول الخليج كإجراء انتقامي تلوح عدة أضرار في الأفق.

بيروت - على مدى ما يقرب من عام، بدا الصراع الإقليمي الجاري، الذي بدأ كحرب بين إسرائيل وحماس، وكأنه يتناقض مع الصيغة القديمة التي طالما اعتُبرت واحدة من الحقائق القليلة المؤكدة في أسواق النفط العالمية: "الحرب + الشرق الأوسط = ارتفاع أسعار النفط".

وبينما أوقع الصراع خسائر لا تُحصى في الأرواح البشرية وأثر سلبا على اقتصادات جميع الأطراف المشاركة، فقد نجا قطاع الطاقة في المنطقة إلى حد كبير.

وكانت هناك حوادث معزولة تستهدف ظاهريا إنتاج الغاز الطبيعي الإسرائيلي، لكن أطراف هذا الصراع أثبتت حتى الآن عدم اهتمامها أو عدم قدرتها على شن هجمات كبرى ناجحة ضد أي من منشآت الطاقة تلك.

والواقع أن تعطيل حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر من قِبَل الحوثيين المدعومين من إيران يشكل مشكلة مستمرة بلا حل واضح، لكنها لا تشكل تهديدا كبيرا لتوافر إمدادات الطاقة من المنطقة.

ومع ذلك، تبلورت إمكانية أن يبدأ الصراع في إحداث تأثير أكثر مباشرة على الأسواق بسبب المخاطر الناشئة بسرعة على قطاع الطاقة الإقليمي الأسبوع الماضي.

وأخذت السوق التي بدت محصنة إلى حد كبير ضد الصراع الاقتراحات الإسرائيلية بأن قطاع النفط الإيراني قد يصبح هدفا للانتقام من الهجوم الصاروخي الباليستي الذي شنته طهران مؤخرا على أراضيها على محمل الجد، حيث تفاعلت أسعار النفط القياسية في شكل زيادة بنحو 10 دولارات للبرميل في غضون أسبوع واحد.

وعلى نحو مماثل، هددت إيران باستهداف إنتاج الطاقة الإسرائيلي، كما اقترح البعض أن طهران أو وكلاءها قد يضربون منشآت الطاقة في دول الخليج العربي.

ويرى كولبي كوتلي، وهو مدير برنامج الاقتصاد والطاقة في معهد الطاقة في ميشيغان، في تقرير نشره معهد الشرق الأوسط، أن مجرد إمكانية حدوث هذه النتيجة تثير شبح دورة من الانتقام يمكن أن تلحق أضرارا لا توصف بإنتاج الطاقة الإقليمي إذا خرجت عن السيطرة.

## التداعيات على الخليج

لقد تم تقديم إمكانية استهداف إسرائيل لقطاع التكرير الإيراني، الذي يبلغ إنتاجه 2.5 مليون برميل يوميا، كخيار من شأنه أن يكون له تأثير أكثر محدودية على الأسواق العالمية، حيث يخدم القطاع في المقام الأول الطلب المحلي.

والواقع أن المنطق المفترض وراء هذا المسار من العمل يتلخص في توفير بديل للهجوم المباشر على إنتاج النفط الإيراني (الذي تحتاجه مصافيها لإنتاج الوقود وغيره من المنتجات) أو محطات التصدير.

ورغم أن إتلاف البنية الأساسية للتصدير أو تدميرها من شأنه أن يكون بلا أدنى شك الطريقة الأكثر مباشرة للحد من عائدات النفط الإيرانية، فإنه من المستحيل أيضا تجنب شكل من أشكال ارتفاع الأسعار اللاحق.

ولا شك أن واشنطن حريصة على تجنب حدوث قفزة كبيرة في أسعار النفط نتيجة لفقدان الإمدادات الإيرانية، وخاصة مع اقتراب موعد الانتخابات المتنازع عليها بشدة. فقد استوردت الصين، المشتري الحقيقي الوحيد حاليا لصادرات النفط الإيرانية الخاضعة لعقوبات شديدة، نحو 1.4 مليون برميل يوميا من إيران في سبتمبر. ومن شأن حرمان المشترين الصينيين من هذا العرض أن يجبر بكين على البحث عن براميل إضافية من أماكن أخرى، ولو أن هذا من غير المرجح أن يكون له تأثير كبير على السوق التي تتمتع حاليا بإمدادات جيدة.

وفي حين أن هذا التطور في حد ذاته لن يكون كارثيا بسبب العرض الوفير نسبيا والطلب الإجمالي الأضعف في عام 2024، فإن أي تأثير لاحق على الإنتاج أو الشحن في منطقة الخليج هو سؤال آخر تماما.

ويمكن لأوبك + بسهولة تعويض الإمدادات الإيرانية المفقودة بسبب 5 إلى 6 ملايين برميل يوميا من الطاقة الإنتاجية الفائضة التي تمتلكها حاليا نتيجة لتخفيضات الإنتاج العميقة المستمرة.

ومع ذلك، إذا تطورت الأحداث بطريقة تجعل الوصول إلى هذه الطاقة صعبا أو مستحيلا، أي إيران أو وكلائها الذين ينفذون ضربة انتقامية على قطاع الطاقة في الخليج، فإن احتمال حدوث صدمة كبيرة في العرض سيصبح نتيجة محسومة تقريبا، وستتردد آثارها عبر الأسواق العالمية.

وتبحر حوالي 30 في المئة من أحجام النفط الخام العالمية و20 في المئة من المنتجات المكررة (السوائل مثل البنزين والديزل) من الخليج. وقبل أن تعبر الناقلات المحملة بالكامل والتي تحمل هذه الأحجام مضيق هرمز، والذي غالبا ما يُروَّج له باعتباره نقطة اختناق محتملة لتجارة الطاقة في حالة نشوب صراع، تتولى هذه السفن شحن البضائع في عدد قليل من محطات التصدير في جميع أنحاء المنطقة.

وقد تشكل هذه المرافق نفسها عنق زجاجة لتدفق الإمدادات من الخليج. فقد صدرت محطات التصدير مثل الجعيمة أو رأس تنورة في المملكة العربية السعودية وجزيرة داس أو جزيرة زركوه في أبوظبي مجتمعة 6.2 مليون برميل يوميا من النفط الخام والمكثفات في سبتمبر، مما يسلط الضوء على أحجام التصدير الرئيسية المشتركة بين هذه المرافق القليلة الرئيسية فقط.

وفي حين يمكن تصدير النفط من الخليج عبر طرق أخرى غير المضيق، مثل خط أنابيب الشرق والغرب في المملكة العربية السعودية أو خط أنابيب أدنوك الذي يمتد من أبوظبي إلى الفجيرة، فإن البنية الأساسية التي تجعل هذه الطرق البديلة خيارا معقولا ليست أقل عرضة للصراع، بالإضافة إلى حقيقة أن قدرتها الإجمالية أقل بكثير من قدرة المنشآت الرائدة.

وفي حالة المملكة العربية السعودية، يربط خط أنابيب الشرق والغرب، الذي يبلغ سعته 5 ملايين برميل يوميا، الإنتاج بمحطات على البحر الأحمر، الأمر الذي يتطلب بالإضافة إلى خنق صادراتها أن تتحدى الشحنات السعودية حالة عدم الاستقرار المستمرة حول باب المندب، نظرا لأن حوالي 70 في المئة من إجمالي صادراتها من النفط الخام والمكثفات تتجه إلى الأسواق الآسيوية.

## تأثير إسرائيلي

المكاسب الإستراتيجية قصيرة الأجل قد تؤدي على ما يبدو إلى مستويات غير مسبوقة من الضرر لاقتصادات المنطقة وخارجها

على الرغم من أن إنتاج الغاز الطبيعي الإسرائيلي ليس متكاملا بشكل جيد مع أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية، إلا أنه يصدر كميات كبيرة من خطوط الأنابيب إلى كل من مصر والأردن، مما يجعل التهديد بهجوم كبير على الإنتاج مهما لحياة مستهلكي الطاقة في كل بلد.

ويجب التعامل مع التهديدات الإيرانية بالانتقام من قطاع الطاقة الإسرائيلي، إذا هاجمت إسرائيل الأصول الإيرانية، بأقصى قدر من الجدية. وصدر حقل ليفياثان، أكبر حقل إنتاج في إسرائيل، ما يقرب من 90 في المئة من إجمالي إنتاجه إلى مصر والأردن في النصف الأول من عام 2024.

وفي حالتها الحالية، فإن مصر في وضع ضعيف بشكل فريد. وخلال إغلاق حقل غاز إسرائيلي واحد لمدة شهر في أكتوبر الماضي، في بداية الصراع، اضطرت القاهرة إلى فرض انقطاعات للتيار الكهربائي لإدارة النقص في واردات الغاز الإسرائيلي، والتي تعتمد عليها بشكل كبير لتوليد الطاقة.

ومع استمرار نمو الطلب السريع على الغاز الطبيعي في تجاوز قدرتها على زيادة الإنتاج المحلي، فلن يكون أمام مصر سوى بدائل قليلة غير اللجوء إلى استيراد الغاز الطبيعي المسال إذا فقدت القدرة على الوصول إلى كميات الغاز الطبيعي المسال عبر خطوط الأنابيب من إسرائيل.

وفضلا عن ذلك، فإن الحاجة إلى استيراد هذه الكميات من الغاز الطبيعي المسال تحمل إمكانية تضييق أسواق الغاز الطبيعي المسال، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة واردات الطاقة للأسواق الأوروبية وكذلك لمصر في وقت لا تستطيع فيه مصر تحمل تكاليفها.

وفي حين يبدو أن الهجوم على قطاع التكرير في إيران مُعَدّل بقصد تجنب صدمة العرض الأوسع في الأسواق العالمية، فإن ضمانات مثل هذه النتيجة ضئيلة أو معدومة، وهي نتيجة تبدو أقل احتمالية مع مرور الوقت.

وفي الواقع، إذا دخل هذا الصراع مرحلة يصبح فيها الاستهداف المباشر لأصول الطاقة هو القاعدة، فلن يهم أين بدأ، حيث إن المشهد الإقليمي بأكمله تقريبا من شرق البحر المتوسط إلى الخليج مليء بما يمكن تفسيره على أنه أهداف عالية القيمة.

وتمثل دورة التصعيد المستمرة في هذا الاتجاه تهديدا خطيرا للأسواق العالمية التي تتعافى مؤخرا فقط من التقلبات الجيوسياسية لعام 2022 ومن شأنها أن تهدد إمدادات الطاقة اليومية وسبل عيش الملايين في المنطقة نفسها.

وستخسر الدول المنتجة التي تعتمد على عائدات التصدير لتمويل الميزانيات الوطنية أو تنويع اقتصاداتها لعصر ما بعد النفط مليارات الدولارات من الإيرادات في هذه العملية وتواجه انتكاسات لا حصر لها في الاستعداد للتحول في مجال الطاقة.

وكانت القدرات الإسرائيلية معروضة بالكامل طوال الصراع، ولا ينبغي أن تترك مجالا للشك في قدرتها على استهداف أهداف الطاقة كما تراه مناسبا. كما أن يد إيران التي لا يمكن إنكارها في هجوم عام 2019 على منشآت معالجة أرامكو السعودية في بقيق يجب أن تؤكد على نحو مماثل قدرتها على استهداف منشآت مماثلة بدقة ملحوظة.

ونتيجة لهذا، ينبغي التعامل مع استخدام الضربات على أصول الطاقة كوسيلة لممارسة شكل من أشكال النفوذ في هذا الصراع بحذر شديد، فقد تؤدي المكاسب الإستراتيجية قصيرة الأجل على ما يبدو إلى مستويات غير مسبوقة من الضرر لاقتصادات المنطقة وخارجها.

# أسواق المال تترقب بحذر الخامس من نوفمبر.. هاريس أم ترامب؟

تعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي ستجرى في الخامس من نوفمبر الحدث "الأكثر تأثيرا" على الأسواق المالية العالمية.

فمع تقارب استطلاعات الرأي بين الديمقراطية كامالا هاريس، والجمهوري دونالد ترامب، تباينت توقعات المؤسسات الاقتصادية بشأن أثر هذه الانتخابات وتبعات نتائجها المحتملة على الأسواق المالية العالمية.

## الأسواق الأوروبية

بالنسبة لأسواق الأسهم الأوروبية، قد يعني فوز ترامب مشاكل للقطاعات التي تعتمد على الصادرات، سيما شركات صناعة السيارات الألمانية وغيرها من شركات السلع الفاخرة، مع تزايد المخاوف من تجدد التوترات التجارية.

وحذر البنك الاستثماري الدولي "Barclays" في لندن، من إمكانية حدوث انخفاض في أرباح الشركات الأوروبية إذا تجددت النزاعات التجارية، بعد أن اقترح

ترامب خططًا لفرض ضرائب تتراوح بين 10 و20% على جميع الواردات تقريبًا لتعزيز التصنيع الأمريكي.

من ناحية أخرى، سيكون فوز هاريس نتيجة أفضل نسبيًا لأسهم الشركات الأوروبية، وقد يُعزز هذا من قطاع الطاقة المتجددة، ما يمثل دعمًا محتملاً للشركات التي لديها مشاريع كبيرة في الولايات المتحدة، لكن على المدى الطويل، فإن خطط هاريس لرفع الضرائب على الشركات من 21% إلى 28% قد تحد من هوامش الأرباح للشركات الأمريكية وتلك الأوروبية التي تكسب نسبة كبيرة من إيراداتها بالدولار على حد سواء.

يمكن أيضا أن تكون لهذه الانتخابات تبعات على الحرب في أوكرانيا، إذ تساءل ترامب وبعض الجمهوريين في الكونغرس عن قيمة التمويل الأمريكي لهذه الحرب المستمرة منذ عامين، بينما دفع الديمقراطيون لتعزيز الدعم لأوكرانيا.

## تقلّبات العملات

تُعتبر التعريفات التجارية مفتاحًا للتجار في أكثر العملات تداولًا في العالم، ويُعتبر اليورو الذي يتم تداوله عند حوالي 1.09 دولار، في موقف الخسارة إذا كانت نتيجة فوز ترامب تعني ارتفاع قيمة التعريفات.

بحسب مارك داوديغ، الرئيس التنفيذي للاستثمار في BlueBay Asset Management""، فإن "فوز ترامب، في نظر السوق، سيؤدي إلى انخفاض سعر اليورو إلى 1.05 دولار، بينما سيؤدي فوز هاريس إلى ارتفاع السعر في الاتجاه المعاكس، متجاوزا الـ1.15 دولار".

ويقول المحللون إن المخاطر الجيوسياسية، وخاصة في الشرق الأوسط، التي تؤدي إلى زيادة أسعار النفط وتضر بالنمو الاقتصادي، تجعل اليورو عرضة للتقلبات.

وتذكر مؤسسة "ING" المالية أن فوز ترامب قد يؤثر سلبًا أيضا على الدولارين الأسترالي والنيوزيلندي، وهما عملتان لاقتصادات تعتمد على التجارة مع الصين، وأشارت إلى أن حوالي 37% من صادرات أستراليا و29% من صادرات نيوزيلندا تتوجه إلى الصين.

ووُصفت العملات السويدية والنرويجيةبأنها عرضة أيضا لديناميكيات التجارة العالمية، بينما قد يتعرض الدولار الكندي للضرر إذا نُظر إلى فوز هاريس بشكل سلبي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.

## "المراهنة" على الصين

ولأن هذه المراهنة تُعد واحدة من أكثر الرهانات خطرًا في الأسواق العالمية حاليًا، حيث أعادت تعهدات الحكومة بتحفيز الاقتصاد اهتمام المستثمرين، لكن ذلك قد يتعرض للإلغاء بسبب زيادة التعريفات أو الحروب التجارية تحت إدارة ترامب.

ويتوقع المستثمرون أن تسعى هاريس لفرض تعريفات مستهدفة، بينما يميل ترامب نحو سياسات أكثر عدوانية تسبب حالة من الاضطراب.

ويقول كريستوف فولي، مدير الأسهم الدولية في "Edmond de Rothschild": "إذا فاز ترامب، ستكون الخطابات (السياسية) تجاه الشركات الصينية فظيعة" ويتوقع أن يزيد ذلك من شكوك المستثمرين الأمريكيين حول الصين، ويُعزز اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات لإزالة المواد المصنعة في الصين من سلاسل الإمداد الخاصة بها.

وقالت مؤسسة "أوكسفورد إيكونوميكس" للأبحاث إن الصين تواجه المزيد من الضربات من إدارة ترامب التي قد تعمل على خفض قدرة الشركات الصينية على الوصول إلى التقنيات الجديدة، وهو ما من شأنه أن يحد من الإنتاجية.

وقالت مجموعة "أوراسيا" الاستشارية للمخاطر إن فوز ترامب من شأنه أن يضغط على دول الاتحاد الأوروبي لفك ارتباطها بالصين أيضا.

ويقدر استراتيجيو "غولدمان ساكس" أن الأسهم الصينية قد تهبط بنسبة 13% إذا فرض ترامب تعريفات جمركية بنسبة 60% على السلع الصينية.

ولكن التهديدات بتراجع الصادرات قد تحفز بكين أيضا على متابعة التحفيز النقدي ببرامج إنفاق حكومي أكثر أهمية.

وقال "غولدمان ساكس": "إن الرسوم الجمركية الأميركية الجديدة المحتملة على السلع الصينية ربما تزيد من كثافة وطول فترة (التحفيز)".

## الأسواق الناشئة على المحك

على الورق، أصبحت أسهم الأسواق الناشئة جاهزة للتألق بعد أن سجلت أداءً أقل من أداء نظيراتها في العالم المتقدم طيلة ما يقرب من عقد من الزمان. فقد بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في خفض أسعار الفائدة، وبدأت أسعار الدولار والمواد الغذائية والوقود في الانخفاض، وهو ما يمثل دفعة قوية للدول المستوردة.

ويقول المستثمرون إن فوز هاريس، الذي يشير إلى استمرارية السياسة الواسعة النطاق للرئيس جو بايدن، قد يعطي الأصول دفعة قوية.

ولكن فوز ترامب، مصحوبا بفرض رسوم جمركية عالمية، قد يكون له تأثير سلبي على أي تفاؤل مفرط. ويقول أغلب المستثمرين إن المكسيك، التي تربطها علاقات تجارية قوية مع الولايات المتحدة، هي الخاسر الأكبر؛ وغالبا ما يراهن أولئك الذين يراهنون على فوز ترامب على البيزو المكسيكي.

وحذر بنك "جي بي مورغان تشيس" المستثمرين من البقاء محايدين حتى يمر خطر الانتخابات الأمريكية، وحذر بنك "يو بي إس" من أن أعلى الرسوم الجمركية التي يفرضها ترامب تهدد بخسائر تصل إلى 11% لأسهم الأسواق الناشئة في عام 2025.

وقال البنك السويسري أيضا إن مؤشر شهية المخاطر في الأسواق الناشئة يقترب من أعلى مستوياته في 15 عامًا، ما يشير إلى أن المستثمرين لا يضعون في الحسبان بشكل كامل المخاطر السلبية الناجمة عن الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب على أصول الأسواق الناشئة على نطاق واسع.

# بايدن يقترح عقد قمة ثلاثية مع زعيمي كوريا الجنوبية واليابان

اقترح الرئيس الأميركي جو بايدن عقد قمة ثلاثية مع زعيمي كوريا الجنوبية واليابان بحلول نهاية العام الجاري، حسبما ذكر المكتب الرئاسي في كوريا الجنوبية .

وقدم هذا الاقتراح وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول خلال حفل عشاء استضافه رئيس وزراء لاوس في قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) .

وقال بايدن إن القمة المقترحة ستبني على "روح كامب ديفيد"، في إشارة إلى القمة الثلاثية التاريخية التي عقدت في كامب ديفيد العام الماضي.

من جانبه، قال يون "أفهم هذا.. سنستمر في التواصل بشكل وثيق. أتوقع فرصة للقاء مجددا بنهاية هذا العام"، وفقا لوكالة أنباء يونهاب الكورية الجنوبية. وكانت القمة الثلاثية متوقعة على نطاق واسع، حيث أكدت واشنطن على أهمية تعزيز الشراكة الثلاثية ووضعها على مستوى استراتيجي على المدى الطويل.

كما تأتي القمة المحتملة في وقت مهم، مع تولي رئيس الوزراء الياباني الجديد شيجيرو إيشيبا السلطة.

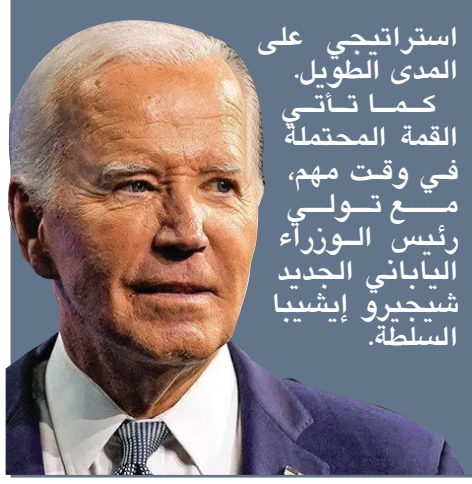

أصوات NEWS
تصدر عن شركة:
MEDIA.P.P.I
الايداع القانوني 07ص 2016

المدير العام ومدير النشر:
خالد دامي

رئيس التحرير:
نهيلة الدويبي

القسم السياسي:
هند دامي - نهيلة الدويبي-
حياة المرنيسي-
القسم الاجتماعي والاقتصادي:
فؤاد عبرود- مجيد دامي- فؤاد دامي
القسم السياسي:
بوطرفة بوثينة- عزيزة غلانة
القسم الثقافي:
عزيزة المحفوظة- بنازين العابدين
القسم التقني:
جمال عبد الرحيم -الدويبي أيمن-
رضا عزيز

المراسلون:
الرباط:سفيان المرابط- سهام فؤاد
مراكش:سهام الحارتي - عبد الله بيضود
أكادير:دينار محمد
طنجة:عبد الهادي حنتوت

السكريتارية: جيهان أدمي
الاعلانات الادارية والقضائية

الاخراج الفني: محمد بن ابراهيم

السحب مطبعة النجاح:
طبع من هذا العدد: 5000 نسخة

التواصل: contact.aswatnews@gmail

الواتساب: 0666137692
الهاتف/الفاكس: 0528982032

العنوان صندوق البريد:
2333 حي مولاي الرشيد شارع خالد ابن الوليد مطران الصحراء العيون
حي المسيرة 2 حي الأمل
عمارة رقم 8 الشقة رقم 1

خير الله خير الله

# السنوار يكتب مستقبل غزة ولبنان... ولكن!

إسرائيل تحويل جزء من لبنان إلى غزّة أخرى. كنا بغزّة. صرنا بغزّة ولبنان. هذا هو الواقع الذي لا مفرّ من مواجهته بعد مضي عام كامل على بدء حرب غزّة عندما شنت "حماس" بقيادة يحيى السنوار هجوم "طوفان الأقصى" الذي هزّ الكيان الإسرائيلي وجعله في مواجهة أزمة وجودية. يتبيّن حاليا أنّ مستقبل المنطقة يتقرّر وفق معطيات جديدة انطلاقا من حدث يوم السابع من الأوّل – أكتوبر 2023.

قرّر السنوار، من حيث لا يدري، كتابة مستقبل المنطقة. لا يزال السنوار الذي أصبح رئيس المكتب السياسي لـ"حماس"، في ضوء اغتيال إسماعيل هنيّة في طهران، يتحرّك في أنفاق غزّة مع رهائن إسرائيليّة على الرغم من أن القطاع، الذي مساحته 365 كيلومترا مربّعا، زال عمليا من الوجود وبات أرضا طاردة لأهلها!

من يتحمّل مسؤولية الكارثة اللبنانيّة؟ الأكيد، أن المسؤولية تقع على "حزب الله" الذي قرّر شنّ حرب على إسرائيل عن طريق فتح جبهة جنوب لبنان. يحصد لبنان ما زرعه الحزب الذي ليس سوى لواء في "الحرس الثوري" الإيراني. تصرّف الحزب، ومن خلفه إيران، انطلاقا من حسابات خاطئة. قبل كل شيء، يبدو واضحا أن "حزب الله" لم يكن يعتقد أنّ حرب غزّة ستطول. كان يظن أنّ ما حصل صيف العام 2006 سيتكرّر في السنتين 2023 و2024. سارعت، وقتذاك، قوى دولية عدّة على رأسها الولايات المتحدة إلى وقف حرب صيف 2006. كان ذلك بمجرّد مرور 33 يوما على بدئها. صدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 1701. سارع "حزب الله" إلى تلقف القرار وبادر أمينه العام حسن نصرالله، الذي اغتاله الإسرائيليون قبل أيام في الضاحية الجنوبيّة لبيروت، إلى الإعلان عن "نصر إلهي".

كان هذا النصر في الواقع انتصارا على لبنان الذي استطاع الحزب السيطرة عليه شيئا فشيئا وصولا إلى فرض ميشال عون رئيسا للجمهوريّة في 31 تشرين الأوّل – أكتوبر 2016... ثم الاستحواذ على قرار الحرب والسلم.

لم يستطع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو القضاء على "حماس". اختار بديلا من ذلك القضاء على غزّة. وحدها الأيّام الآتية ستحدد ما إذا كانت "حماس" ما زالت موجودة، في حين أن لا شيء يضمن عودة غزّة إلى ما كانت عليه في المستقبل. ثمة مؤسسات دولية تتحدث عن الحاجة إلى عشرين عاما لإعادة بناء غزّة.

كيف لطرف لبناني تجاهل ردّ الفعل الإسرائيلي على "طوفان الأقصى" والإعلان في اليوم التالي لـ"الطوفان" شنّ حرب على إسرائيل تحت شعار "إسناد غزّة"؟ صار السؤال حاليا، في ضوء ما حل بعدد كبير من القرى الجنوبيّة وتهجير مليون ونصف مليون لبناني من أرضهم، هل يمكن وقف الحرب التي تشنها إسرائيل على لبنان من منطلق أن الفرصة سانحة للتخلص من "حزب الله"؟

الجواب أن وقف الحرب ليس واردا. لا يمكن لإسرائيل وقف الحرب بعدما أجبر "حزب الله" ما يزيد على سبعين ألف إسرائيلي على النزوح عن المستوطنات التي يقيمون فيها في الجليل.

استطاع يحيى السنوار، الذي لا يزال حيا، فيما قضى حسن نصرالله تحت ركام البنايات التي انهارت فوق المكان الذي كان يحتمي فيه، تغيير واقعي غزّة ولبنان في الوقت ذاته. لا مفرّ من الاعتراف بما حققه رجل، لا يعرف الكثير عن العالم، أمضى سنوات طويلة في السجن الإسرائيلي.

الأكيد أن مسؤولية امتداد حرب غزّة إلى لبنان لا يتحملها السنوار مباشرة. المسؤولية الأساسيّة مسؤولية "حزب الله" ومن يوجهه من طهران. لا بدّ في هذا المجال من الاعتراف بأنّ إسرائيل استطاعت توجيه ضربة أساسية للحزب. ليس معروفا هل يستطيع الاستفاقة من هذه الضربة. لا يتعلق الأمر بتصفية حسن نصرالله وابن خالته هاشم صفيّ الدين الذي كان بمثابة خليفته. يتعلق الأمر أيضا بموجة اغتيالات تعرّض لها كبار قادة الحزب الذين كانوا على علاقة مباشرة بـ"الحرس الثوري" الإيراني. إضافة إلى ذلك، لا يمكن تجاهل أنّ إسرائيل بذلت جهدا كبيرا طوال ما يزيد عن 15 عاما من أجل توجيه الضربة التي وجهتها للحزب ولمعاقله في الضاحية الجنوبيّة والجنوب والبقاع وحتّى في أماكن أخرى في لبنان.

لا يعرف يحيى السنوار العالم. كان مفترضا به معرفة إسرائيل بطريقة أفضل، خصوصا بعدما أمضى سنوات طويلة في السجن. كان عليه توقع ردّ الفعل على قتل نحو 1200 إسرائيلي في مستوطنات غزّة واحتجاز آخرين. ما ينطبق على السنوار ينطبق على الراحل حسن نصرالله الذي لم يدرك أن ربط مصير لبنان بحرب غزّة جريمة في حق البلد وحق كل مواطن فيه، بما في ذلك المواطن الشيعي.

الرابط بين لبنان وغزّة هو الرابط الإيراني. قررت "الجمهوريّة الإسلاميّة" استغلال حرب غزّة إلى أبعد حدود. قرّرت خوض حروب بالواسطة على هامش حرب غزّة وفي ذهن المسؤولين فيها السعي إلى صفقة مع الإدارة الأميركيّة تكرّس الدور المحوري لإيران في المنطقة وترفع العقوبات عنها.

بغض النظر عن الإفراج حديثا عن ستة مليارات دولار تمتلكها "الجمهوريّة الإسلاميّة" كانت في مصارف قطرية، وهذه بادرة حسن نيّة أميركيّة تجاه الرئيس الإيراني الجديد مسعود بزشكيان، يظل السؤال المطروح بإلحاح على الصعيد الإقليمي: متى الصدام بين إسرائيل وإيران؟ لا يمكن تفادي هذا الصدام نظرا إلى أنّ رهان الدولة العبريّة طوال سنوات على "حماس" و"حزب الله" لم يعد رهانا صالحا. يعود ذلك إلى أن الهاجس الذي يتحكم بالإسرائيلي هو هاجس السلاح النووي الإيراني. صار هذا الهاجس ضاغطا بعدما شنت "حماس" هجوم "طوفان الأقصى" وبعدما فتح "حزب الله" جبهة جنوب لبنان.

نعم، سيكتب يحيى السنوار مستقبل المنطقة، مستقبل غزّة ومستقبل لبنان، للأسف الشديد. لكن الحدث الكبير في المستقبل القريب سيكون حدث المواجهة الإسرائيلية – الإيرانية وما ستسفر عنه...

طالع السعود الأطلسي

# عبدالمجيد تبون يرأس الجزائر.. من ضفاف «كانوسا»

نصف قرن مرَّ على بدء المنازعة الجزائرية للمغرب حول أقاليمه الصحراوية الجنوبية. عُمرٌ كامل من التحوُّلات التي مَسَّت الأفراد والشعوب والدُّول والمناخ والمفاهيم والصِّراعات الدولية وأسبقيات اهتمامات الإنسانية وطبعا الأذواق. وحدهم حُكام الجزائر حافظوا، رغمًا عن هُبوب نصف قرن عليهم، على نفس سياستهم العدائية ضد المغرب، بطعمها المرّ.. هم وحدهم من يتذوقه.

في هذا الأكتوبَر، برمجة مُكثّفة لاجتماعات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مخصصة للتداول والمصادقة على تقرير الأمين العام حول مُجريات سنة من أداء مهام "المينورسو"، في مُلاحظة وقف إطلاق النار في الصحراء المغربية، وسنة من نتائج تحرُّكات المبعوث الأممي دي ميستورا، سعيًا وراء عقد مُفاوضات مُباشرة لأطراف النزاع الأربعة، تنفيذا لقرارات مجلس الأمن المتعاقبة خلال السنوات العشر الماضية... الأمم المتحدة والقوى الدولية الفاعلة، أو تلك المعنية أو المهتمة بالنزاع، أنتجت له مفاهيمَ تؤطره بما يرقى إلى ثقافة مَرجعية، تنامت وتطوّرت أركانها على مدى سنوات، منذ أن أعلن المبعوث الأممي جيمس بيكر استحالة إجراء الاستفتاء في الصحراء المغربية، مُعلنا فشل جُهود تحديد هوية المؤهلين للمشاركة في الاستفتاء، من أبناء الصحراء المغربية. كان ذلك ما بين سنتيْ 2000 و2004، عبْر مُخططيْه الاثنين، وصولا إلى "يأسه" من إجراء الاستفتاء بسبب تعذر تحديد هوية الجَسم الانتخابي جراء عراقيل بوليساريو إلى سنة 2004. وهو تاريخ قرار مجلس الأمن الذي أعلن عن "التخلي عن مسار الاستفتاء، لفائدة مُقاربة سياسية لحل النزاع".

من يومها، أي منذ عشرين سنة، والمنتظمُ الدولي يطوِّر مسار الحل السياسي، وهو المسار الذي اكتسب ديناميكية قوية بفعل مُقترح الحكم الذاتي الذي أطلقه العاهل المغربي الملك محمد السادس. سقط الاستفتاء اصطلاحا ومفهومًا وإجراءً من ثقافة المنتظم الدولي في التعاطي مع نزاع الصحراء المغربية، إلا في الجزائر، ولدى حُكامها بخاصة، لأنّ نوافذ التهوية في عقلهم الإستراتيجي موصدة، ولأنهم مداهمون بالإنجازات الدولية الوازنة لجهة المقاربة المغربية لتحقيق حل سياسي واقعي، دائم، متوافق عليه وأساسا مؤسس على مقترح الحكم الذاتي المغربي ضمن السيادة المغربية. هم فقط يُكابرون، يعاندون ويأملون إدامة النزاع، لأن وجودهم في موقع الانتفاع من حكمهم موصول بدوام هذا النزاع.

مندوبُ الجزائر في الأمم المتحدة بدا نشازًا وهو يسأل لماذا يرفض المغرب الاستفتاء. المغرب لم يرفض الاستفتاء، والسؤال ينوء بغبار التقادم. أما ما هو أصلي ولا يتقادم في السياسة الجزائرية، فهو العداء للمغرب. وتتوسل له بما استطاعت. ويُزعجها أن المغرب غير مهتم بإزعاجاتها.

إحدى أهم ميزات الإعلام الجزائري أنه صادق في التعبير عن انشغالات نظام بلده. إنه مرجع موثوق لما يخالج حُكام الجزائر من "هموم". هي ليست قضايا؛ هي هموم، وأول وأهم همّهم هو المغرب. الصحافة الجزائرية التي "أكابد" في متابعتها لا يمكن أن تصدُر يوما من دون عنوان أو عناوين حول المغرب، كأنها تتبرّك به، وبه تتفاءل في رفع رضا الحكام عليها، أمَلا في نموٍّ نسب التوزيع والمقروئية لديْها. وأعجب ما فيها أن لها رئيس تحرير واحدا، بحيث تتشابه مقالاتها حول المغرب أو حتى تتطابق، بنفس الموضوع ونفس الكلمات ونفس النبرات.

في الأسابيع الأخيرة يبدو أن من يُوجهها أمرها بالاجتهاد أكثر في حملة واسعة ضد المغرب. وتحديدًا ضد ملك المغرب، حتى أن بعض مقالاتها يتعاوَن على كتابتها ثلاثة من "كَتَبْجيَّة" النظام، ليقنعوا أنفسهم بأن "النظام الملكي آيل إلَى الزَّوال"، وأن كل الشعب ثائرٌ ضدَّه. يتوهمون ويحاولون تصديق أوْهامِهم، والمغربُ من أوهامهم براء.

هكذا إذن تنشغل صحافة الجزائر بملك المغرب، يغيظها، فتهجم حتى على ما لم يفْعَله وما لم يقله. تحاول الاندساس وراء "انصرافه عن مسؤولياته بلا ضجيج إعلامي إعلامِي، وكأنه ضاغط على صدرها، ليخنق أوهامها، ويُسفّه تهويلاتها.

لتلك الأوهام أصل يعود إلى ستينات القرن الماضي، مع الرئيس هواري بومدين. أوهام تحجيم المغرب بفُرْقعات كلام "ثَوْرَوي"، كانت تتساقط في حينه، ويأكل الغيظ أصحابها، وأوّلهم بومدين وقد خابت كل محاولاته بما فيها محاولة إسقاط النظام الملكي، وطبْعا آل تحامله الانفصالي إلى ما هو عليه اليوم من انْدحار، على يد من واصلوا حمْل إرْثه.

جنرالات الجزائر اليوم تحرّك فيهم ذلك الوهم، ضد ملك المغرب، من نفس الهزال، أو حتى الرَّمَد، في "نظرهم" الإستراتيجي. تأجّج فيهم حقدهم بتنامي خيْبات مَواجهاتهم الخاسرة للمغرب، يلقون بكل ما يجدونه قريبا منهم فيما يتصورونه يُضر بالمغرب. آخر ذلك فرض التأشيرة على الجواز المغربي لدخول الجزائر، وطبْعا هذه الحملة الإعلامية ضد المغرب وملكه. ومن خلال ذلك الحقد يهندسون علاقاتهم الخارجية.

أشعرتهم أكثر من دولة، وخاصّة تلك الثقيلة الميزان في علاقاتهم الخارجية، بأن أفضليتها هي للمغرب.. في نزاع الصحراء المغربية، كما في مجمل علاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. المرارة من الصدّ الفرنسي للجزائر لفائدة المغرب بلغت حد الشعور بالإهانة. وسيقول الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون لصحافة بلاده إنه لن يزور فرنسا. والزيارة كان ولا يزال الرئيس الجزائري يتمناها ويستعجلها، ولو أنه صرّح من لاشعوره بأنه "لن يذهب إلى "كانوسا". والتعبير مُستعار من الزعيم الألماني بسمارك الذي ردد فيه ما سُجل في التاريخ سنة 1075 على الإمبراطور الألماني هنري الرابع الذي أراد البابا غريغوري السابع إهانتَه وإذلاله في جزيرة "كانوسا" الإيطالية، قبل العفو عليه. تبون اعتبرَ زيارته لفرنسا إذلالا وطلبًا للعفو، ولا يُعرَف ما إذا كان ذلك رفضا للزيارة أو استجداء لها.

الشعور بالإهانة هو ما يرشح من التشنج السياسي الذي يقابل به حكام الجزائر الدول التي أعلنت انحيازها إلى حقائق التاريخ وصواب السياسة في النزاع حول الصحراء المغربية، مثل ما يحدث مع إسبانيا ومع دول أفريقية وعربية فضلا طبعا عن فرنسا، إلا الولايات المتحدة، قيادة الجزائر تتغاضى عنها، وتتحاشاها؛ لأن تلك القيادة تستشعر توالي الانصراف الدولي عنها. روسيا خفضت منسوب اعتبارها في إستراتيجيتها العربية والمتوسطية والأفريقية، والصين تلوّح لها بأفضلية المغرب لديها. لذلك استبق الرئيس تبون الفشل بإعلانه عدم الترشح لعضوية الـ"بريكس". القيادة الجزائرية تتجنب عدم استفزاز الإدارة الأميركية، حتى مع الانحياز الحماسي الأميركي إلى إسرائيل ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني.

قيادة الجزائر مُنشغلة بوجودها، آخر اهتمامها هو العدوان الإسرائيلي، هي تُربِّت على الشعب الفلسطيني بالشعارات، في حين تؤجج أسباب الفرقة والصراعات البين عربية، وأساسا منها صراعها ضد المغرب، ودول عربية أخرى. وكمْ أسْعدها حُكم محكمة العدل الأوروبية ضد الاتفاقية الأوروبية مع المغرب. في وضع طبيعي مع دولة سَوِيّة النظر الإستراتيجي، كانت قيادة الجزائر ستكون مع جارها المغربي، لتستفيد معه من تلك الاتفاقية. نحن في وضع غير طبيعي؛ لا الظرف العُدواني الإسرائيلي ولا المصلحة الفعلية الجزائرية كانا يسمحان للإعلام الجزائري، ومن ورائه قيادته، بحملة التشفي ضد المغرب.

تحتاج قيادة الجزائر إلى من يشرح لها بأن قرار تلك المحكمة الأوروبية لا يعني المغرب؛ يعني أوروبا، وأوروبا بدولها المعنية به انتفضت ضده، كأنه كلام على الطرَّة بلا وَقع وبلا أساس قانوني ولا سَدَاد سياسي.

المغرب لا يَسْتثمر في شقوق النظام الجزائري وما يرشح منها من صراعات داخلية بين الجنرالات. هذا الذي أقبل، وذاك الذي اعتُقل وسيُحاكم بتهم تخابر مع جهات وُصفت بالمُعادية، وهو المدير السابق للأمن الوطني، مع كل ما يُؤشر عليه ذلك من اهتزاز في الصحة الأمنية للنظام الجزائري، والأوْلى أن يَشغل صحافة الجزائر ويقلق حُكامها. المغرب منشغل بأوْضاعه، بطورها وبغالب تحدياتها الاقتصادية والاجتماعية وبُرسخ الروافع الديمقراطية لدولته، عبر الالتزام بالحق في الحريات العامة لكافة مواطنيه، وأقرب مثال على ذلك ما عكسته سلاسة التظاهر ضد العدوانية الإسرائيلية في الرباط، وبمشاركة مئات الآلاف من المغاربة، وتابعها الملايين من خلال تغطية الإعلام السمعي البصري العمومي.

دع النظام الجزائري يُشاغب ضد المغرب كما يحلو له أو كما يستطيع. المغاربة يحمون وطنهم، وبقوتهم هو صلبٌ. الفاعلية الوطنية فيه تُغذي صحية الديمقراطية وتجْتهد في صَوْن مُناعته الاقتصادية والاجتماعية. بشعب مُتفائل بأن يَهدي الله يومًا قيادة الجزائر للتجاوب مَع نداءات الأخوّة والحكمة لملك المغرب محمد السادس.

# الحكومة الأميركية توصي بتغييرات على صعيد غوغل لا تستبعد تقسيمها

أوصت الحكومة الأميركية مجموعة غوغل بتغيير نموذج الأعمال الذي تعتمده وفتح محرك البحث الخاص بها أمام المنافسة قبل النطق بالعقوبة على الشركة التي أدينت مطلع غشت بتهمة الاحتكار.

وفي وثيقة تقع في حوالى ثلاثين صفحة رفعت إلى القاضي الفدرالي في واشنطن آميت ميتا أشارت وزارة العدل الأميركية إلى تغييرات "هيكلية" ممكنة وهي عبارة يرى مراقبون كثر على أنها مرادف لكلمة "تقسيم".

وكان القاضي نفسه أدان غوغل بممارسات منافية للمنافسة في إدارة محرك البحث الخاص بها والترويج له.

وتم التشديد خلال جلسات المحاكمة على المبالغ الطائلة التي دفعتها غوغل أحد فروع مجموعة الفابت لضمان أن يكون "غوغل سيرتش" المحرك الحصري لدى منتجي أجهزة الهواتف الذكية وبرامج تصفح الانترنت.

وذكر موقع "ستات كاونتر" أن غوغل تسيطر على 90 في المائة من السوق العالمية للبحث عبر الانترنت فيما تصل هذه النسبة إلى 94 % عبر الهواتف الذكية.

والوثيقة التي نشرت ليست سوى النسخة التمهيدية للتوصيات التي سترفعها وزارة العدل إلى القاضي ميتا في نوفمبر.

وتضمنت هذه الصيغة الأولى سلسلة من إمكانات التعديل من بينها إلزام غوغل توفير البيانات ونماذج البرمجة المستخدمة لتوليد النتائج عبر محرك البحث الخاص بها.

وتدرس وزارة العدل أيضا إمكان أن تطلب من القاضي منع غوغل عن استخدام أو الاحتفاظ ببيانات ترفض تشاركها مع شركات أخرى.

وتقترح الحكومة الأميركية كذلك إمكان منع عملاق التكنولوجيا من استخدام المتصفح "كروم" ومتجر التطبيقات الخاص به "غوغل بلاي ستور" ونظام التشغيل للأجهزة النقالة "اندرويد"، لإعطاء محركه للبحث ميزة تفضيلية.

ولفتت وزارة العدل إلى أن الحد من الترابط بين مختلف منتجات شركة غوغل قد يمر عبر تغيير "هيكلي" ملمحة بذلك إلى احتمال تقسيمها.

وردت غوغل في بيان نشرته على موقعها "الفصل بين كروم وأندرويد سيدمرهما مع أمور كثيرة أخرى أيضا".

وأضافت أن فصلهما بطريقة قسرية "سيغير النموذج الاقتصادي وسيرفع كلفة الأجهزة وسيقضي على قدرة أندرويد وغوغل بلاي على المنافسة مع آي فون وآب ستور".

أما بالنسبة لتشارك محتمل لبيانات البحث والنتائج مع أطراف أخرى، فرأت الشركة ومقرها في ماونتن فيو في ولاية كاليفورنيا الأميركية، أن ذلك "يطرح خطرا على حماية بياناتكم وسلامتكم".

ورأت غوغل أن توصيات الحكومة الأميركية "تتجاوز المسائل القانونية المطروحة في ملف" القضية.

# 14 ولاية أمريكية تقاضي تيك توك بتهمة الإضرار بالصحة العقلية

رفع المدعون العامون في أربع عشرة ولاية أمريكية، دعوى قضائية ضد منصة تيك توك، متهمين التطبيق بالإضرار بالصحة العقلية لمستخدميه القاصرين وجمع البيانات الشخصية من دون تصريح.

ويأخذ المدعون العامون بشكل خاص على المنصة "استخدام ميزات إدمانية لدفع المستخدمين إلى البقاء لفترة أطول، مما يؤدي إلى عواقب سلبية على صحتهم العقلية"، بحسب بيان مشترك.

وأشاروا إلى أمور عدة من بينها الإخطارات في جميع الأوقات وتوالي مقاطع الفيديو أو "المحتوى الذي يهدف إلى جذب الانتباه".

ورد متحدث باسم تيك توك لوكالة فرانس برس قائلا "نحن نرفض هذه الادعاءات التي يبدو الكثير منها كاذبا ومضللا".

ووصفت المجموعة قرار رفع دعوى قضائية "بدلا من العمل معنا على حلول بناءة للتحديات التي تواجه الصناعة بأكملها" بأنه "مخيب للآمال".

بالإضافة إلى كاليفورنيا وولاية نيويورك، انضم إلى الدعوى المدعون العامون في إلينوي وكنتاكي وماساتشوستس ومسيسيبي ونيوجيرسي وكارولينا الشمالية ولويزيانا ومقاطعة كولومبيا التي تتبع لها العاصمة واشنطن، وأوريغون وكارولينا الجنوبية وفيرمونت وولاية واشنطن.

وبوشر بإجراء مماثل في ولايات يوتا ونبراسكا وكانساس ونيو هامبشاير وأيوا وأركنسو.

كما بدأت ولاية تكساس إجراءات قانونية الأسبوع الماضي ضد الشركة التي تملكها مجموعة "بايت دانس" الصينية والمتهمة ببيع البيانات الشخصية للمستخدمين القاصرين.

وفي يونيو، اخطرت وكالة حماية المستهلك الأميركية وزارة العدل بشأن الاشتباه بانتهاك قانون حماية خصوصية الأطفال عبر الإنترنت الذي أقرّ عام 1998

# وكالة لتسوية النزاعات بين فيسبوك وتيك توك ويوتيوب ومستخدميها

تُكلّف قبل نهاية العام وكالة غير قضائية البت في النزاعات بين المستخدمين الأوروبيين لفيسبوك وتيك توك ويوتيوب وهذه المنصات، على ما أعلنت الهيئة المعنية في بيان.

وستضم الوكالة التي تحمل اسم "أبيلز سنتر يوروب" ("مركز الاستئناف في أوروبا") سبعة أعضاء.

وستُمَوّل في البداية من إدارة المجلس الإشرافي لـ"ميتا" والذي أنشأته الشركة عام 2020 لتكون له نظرة مستقلة على عملية الإشراف على المحتوى، بعد فضائح عدة طالت المجموعة الأمريكية في هذا الخصوص.

وسيكون بإمكان المستخدمين اللجوء إلى هذه الوكالة للطعن في قرارات اتخذتها فيسبوك وتيك توك ويوتيوب في ما يتعلق بمحتوى مبلغ عنه وينطوي على "مضايقة" أو "تحريض على الكراهية" أو بخصوص عمليات حذف حسابات، على ما أوضح لوكالة فرانس برس المدير السابق للمجلس الإشرافي لشركة ميتا الذي سيدير الوكالة الجديدة توماس هيوز.

ويتماشى إنشاء هذه الوكالة مع ما ينص عليه قانون الخدمات الرقمية (DSA) الذي يُطبّق على مختلف المنصات منذ فبراير الفائت، إذ يشير هذا القانون إلى حق المستخدمين في اللجوء إلى هيئة غير قضائية لحل النزاعات.

ويوفر قانون الخدمات الرقمية "إمكانية تغيير توازن القوى بين المستخدمين والمنصات والحكومات من خلال منح الأشخاص القدرة على التشكيك في القرارات المتخذة بشأن ما ينشرونه والمحتوى المتاح لهم عبر الإنترنت"، على قول هيوز.

وقد صدّقت هيئة تنظيم وسائل الإعلام الإيرلندية على هذا النوع من "محاكم الاستئناف" والذي سينعقد في دبلن.

وأوضح هيوز أنّ على المستخدمين دفع 5 يورو لتقديم شكاواهم، وهذا المبلغ قابل للاسترداد إذا كان القرار لصالحهم، في حين سيتعيّن على المنصات دفع 100 يورو لكل ملف جديد، مشيرا إلى أنّ الوكالة ستصبح في نهاية المطاف مموّلة بالكامل من هذه الرسوم.

وكثيرا ما تُتّهم فيسبوك وتيك توك وحتى يوتيوب بفرض رقابة على أصوات معينة، أو في المقابل تعزيز انتشار المعلومات المضللة والمضايقات وأنشطة الجماعات العنيفة.

# الأهلي يكشف تدريبات يحيى عطية اللّه استعداداً للسوبر المصري في أبوظبي

أماط الدولي المغربي نصير مزراوي لاعب فريق مانشستر يونايتد الإنجليزي لكرة القدم، اللثام عن أسباب مغادرته لبايرن ميونخ، في المركاتو الصيفي الماضي.

وأوضح الظهير الأيمن لـ"الشياطين الحمر" في حديث لموقع "ذي أثلتيك": "إن قارنا بين الناديين لا يمكنني القول بأن أحدهما أكبر من الآخر، لكن إن تحدثنا عن العالمية فربما يحظى يونايتد بالأفضلية، وهذا أحد أسباب قراري".

وأضاف "الأسد الأطلسي": "بعد موسمين من اللعب في بايرن ميونخ، كنت بحاجة إلى خطوة أخرى، لعدة أسباب".

وواصل: "شعرت بالراحة هناك، لكني أحسست أني قد أشعر براحة أكبر في مكان آخر".

وأردف: "عندما طلب مانشستر يونايتد ضمي لم أفكر كثيرًا. لا أعتقد أنني بحاجة إلى شرح أسباب انتقالي إلى نادٍ مثل هذا".

جديرٌ بالذكر أن مزراوي كان قد انضم إلى مانشستر يونايتد، خلال فترة الانتقالات الصيفية الماضية بعقد يمتد حتى صيف 2028.

## إبراهيم دياز يستعد للعودة في كلاسيكو ريال مدريد وبرشلونة بعد تعافيه من الإصابة

أشارت تقارير إعلامية إسبانية، إلى أن الدولي المغربي إبراهيم دياز، مهاجم نادي ريال مدريد لكرة القدم، سيكون حاضرا في "الكلاسيكو" المنتظر أمام برشلونة، لحساب الجولة 11 من الدوري الإسباني، بعد طول غياب بسبب الإصابة.

وكان "الأسد الأطلسي" قد تعرض لإصابة في مباراة "الميرنغي" أمام ريال سوسيداد، لحساب الجولة 5 من الدوري الإسباني، لتُبعده عن الملاعب منذ 14 شتنبر الماضي، قبل أن يعود أول أمس الاثنين، لاستئناف تدريباته بمرحلة "الركض الإنفرادي".

وسلطت صحيفة "أس" الإسبانية الضوء، على موعد عودة دياز إلى التباري بقميص الفريق "الملكي"، مشددة على تجاوبه مع البرنامج العلاجي بشكل إيجابي، كما أشارت إلى أن اللاعب سيكون حاضرا في "الكلاسيكو" أمام برشلونة يوم 26 أكتوبر الجاري، حيث لا يرغب الطاقم الطبي والمدرب كارلو أنشيلوتي في المغامرة باللاعب.

## أكرد ضمن التشكيل المثالي لليغا بعد تألقه مع ريال سوسيداد

تمكن الدولي المغربي نايف أكرد من حجز مكان له في التشكيلة المثالية للجولة التاسعة من منافسات الدوري الإسباني، وذلك بعد أدائه المميز في مباراة فريقه ريال سوسيداد ضد أتلتيكو مدريد.

واختارت منصة "سوفاسكور"، المتخصصة في تقييم أداء اللاعبين، أكرد ضمن التشكيلة المثالية لهذه الجولة، بعد أن قدّم أداءً دفاعيًا قويًا، حيث كان من العناصر البارزة في اللقاء.

وأسهم أكرد في الحفاظ على تماسك خط الدفاع لفريقه أمام الضغط الهجومي لأتلتيكو مدريد، مما أدى إلى انتهاء المباراة بالتعادل الإيجابي.

وواصل أكرد تعزيز مكانته كأحد أبرز المدافعين في الدوري الإسباني، في ظل تطور مستمر لأدائه مع ريال سوسيداد هذا الموسم.

ويعتبر أكرد، المعار إلى سوسيداد، خيارًا أساسيًا في مفكرة مدربه إمانول إغواسيل، الذي يعتمد عليه رسميًا داخل المجموعة، بعدما عانى الأمرين الموسم الماضي للحصول على فرصته مع وستهام الإنجليزي، الفريق الذي يملك عقده.

## ريال مدريد يستهدف حكيمي بسبب توتره مع سان جيرمان

أشارت تقارير إعلامية إسبانية، إلى أن إدارة نادي ريال مدريد الإسباني لكرة القدم ترغب في استغلال توتر علاقة الدولي المغربي أشرف حكيمي مع لويس إنريكي، مدرب باريس سان جيرمان الفرنسي، للتعاقد مع اللاعب الصيف المقبل.

وحسب برنامج "الشيرنغيتو" الإسباني، فإن حكيمي الذي ينتهي عقده مع الفريق الباريسي في صيف سنة 2026، يشعر الإحباط من الاستمرار مع ممثل العاصمة الفرنسية، ومن الحياة في باريس، ما قد يضطره لعدم تمديد مقامه، رغم ضغوطات إدارة ناديه.

وأوضح المصدر نفسه، أن الفريق "الملكي" يرغب أيضا، في استغلال العلاقة غير الجيدة بين حكيمي ومدربه لويس إنريكي، من أجل إقناعه بالتعاقد معه في المركاتو الصيفي القادم.

ويبحث ريال مدريد عن التعاقد مع ظهير أيمن جديد بمواصفات كبيرة، بعد إصابة داني كارفاخال وتأكد غيابه لفترة قد تصل إلى سنة كاملة، كما يُعد حكيمي أحد أبرز الخيارات لتعويضه بالنسبة لكبير الكرة الإسبانية والأوروبية.

من جهتها كانت صحيفة "آس" الإسبانية، قد أشارت إلى أن أشرف حكيمي يتجه لتوقيع عقد جديد مع باريس سان جيرمان، يبقيه في العاصمة الفرنسية لفترة أطول وبشروط مالية أفضل، بعد نهاية الموسم الجاري.

جدير بالذكر أن أشرف حكيمي يعد من اللاعبين الأساسيين الذين يسعى باريس سان جيرمان لتمديد عقودهم من أجل ضمان استقرار الفريق في السنوات المقبلة.

## حكيمي ضمن قائمة أعلى 10 لاعبين تنقيطا في الدوريات الـ 5 الكبرى

تمكن الدولي المغربي أشرف حكيمي، لاعب باريس سان جيرمان، من دخول قائمة أفضل 10 لاعبين تنقيطا في الدوريات الأوروبية الخمس الكبرى "Big 5" وفقا لمنصة "Sofascore" المتخصصة في إحصائيات وتقييم أداء اللاعبين.

وجاء حكيمي في المركز الخامس بتقييم بلغ 8.08، ليواصل بذلك تقديم أداء متميز مع فريقه في بداية الموسم الحالي.

وشهدت القائمة حضورا عربيا آخر عبر الدولي المصري عمر مرموش، لاعب آينتراخت فرانكفورت الألماني، الذي تصدر التصنيف بتقييم بلغ 8.43، متفوقا على العديد من الأسماء الكبيرة في كرة القدم الأوروبية.

وفي ما يلي قائمة اللاعبين الأعلى تنقيطا في الدوريات الأوروبية الكبرى:

1- عمر مرموش (آينتراخت فرانكفورت الألماني) بـ 8.43

2- بوكايو ساكا (أرسنال الإنجليزي) بـ 8.23

3- فلوريان فيرتز (باير ليفركوزن الألماني) بـ 8.17

4- كول بالمر (تشيلسي الإنجليزي) بـ 8.14

5- أشرف حكيمي (باريس سان جيرمان الفرنسي) بـ 8.08

6- إيرلينغ هالاند (مانشستر سيتي الإنجليزي) بـ 8.06

7- رافينيا (برشلونة الإسباني) بـ 8.01

8- هاري كين (بايرن ميونيخ الألماني) بـ 8.00

9- عثمان ديمبيلي (باريس سان جيرمان الفرنسي) بـ 7.99

10- لامين يامال (برشلونة الإسباني) بـ 7.94.

# توماس فينتربيرغ يرأس حكام مهرجان مراكش

يترأس المخرج الدنماركي توماس فينتربيرغ، المتوج بجائزة الأوسكار، لجنة تحكيم الدورة الواحدة والعشرين للمهرجان الدولي للفيلم بمراكش، التي ستنعقد في الفترة من 29 نونبر إلى 7 دجنبر 2024.

وحسب بلاغ للمنظمين، فإن لجنة التحكيم ستمنح النجمة الذهبية لواحد من بين 14 فيلما طويلا، تعد بمثابة الفيلم الأول أو الثاني لمخرجيها، والتي تشارك في المسابقة الدولية المخصصة لاكتشاف سينمائيي العالم.

ونقل المصدر ذاته عن توماس فينتربيرغ قوله: "إن رئاسة لجنة تحكيم المهرجان الدولي للفيلم بمراكش تعد بالنسبة لي امتيازا وشرفا عظيمين.

في عالم اليوم الذي يعيش تغيرات مستمرة ويشهد انقسامات على نحو متزايد، تفتح مهرجانات، من قبيل مهرجان مراكش، نافذة مهمة على مجموعة واسعة من الثقافات"، مبرزا أن "الأفلام تستطيع أن تصف ما لا يمكن تفسيره، وهي بذلك تجعلنا ندرك ما لا يمكن قبوله. في وقتنا الحاضر، ثمة العديد من الأشياء التي نحن في حاجة ماسة لكي نفهمها".

وأضاف البلاغ أن توماس فينتربيرغ، ومنذ التحاقه اللافت بالساحة السينمائية الدولية من خلال فيلم "الاحتفال" (1998)، الذي نال عنه جائزة لجنة التحكيم في مهرجان "كان" السينمائي الدولي وهو لم يتجاوز بعد سن الثامنة والعشرين، أصبح واحدا من أشهر المخرجين الأوربيين وأكثرهم نجاحا في الوقت الحاضر، مسجلا أنه "وقع على عمل مفعم بالجرأة لا يتردد في مساءلة الجوانب المظلمة لحياة الإنسان وتسليط الضوء عليها، فتفوق في إعادة تجديد نفسه، وفي إحداث المفاجأة في كل فيلم من أفلامه".

ويعتبر توماس فينتربيرغ، المزداد في 19 ماي 1969، ويقيم في العاصمة الدنماركية كوبنهاغن، أول سينمائي دنماركي يرشح لجائزة أوسكار أفضل مخرج عن فيلمه "جولة أخرى" (2020)، ثم فاز بعد ذلك بجائزة الأوسكار، وجائزة الأكاديمية البريطانية للأفلام (بافتا)، وجائزة سيزار، وأربع جوائز للفيلم الأوروبي عن هذه الدراما التي حققت نجاحا باهرا، والتي شارك بها في مهرجان "كان"، قبل أن يتم اختيارها في مسابقتي مهرجاني تورونتو وسان سيباستيان.

درس توماس فينتربيرغ الفن السابع في المعهد الوطني للسينما بالدنمارك. وفي سنة 1993، حصل فيلم تخرجه "الجولة الأخيرة" على العديد من الجوائز، وعلى ترشح لنيل جائزة أوسكار الطلبة. ثم فاز فيلمه القصير "الطفل الذي مشى إلى الخلف" (1995) بالعديد من جوائز الجمهور، أبرزها خلال مشاركته في مهرجان كليرمون فيرون. وبعدها بسنة واحدة، أخرج فيلمه الطويل الأول "الأبطال" (1996).

وفي سنة 1995، كتب توماس فينتربيرغ ولارس فون تريير عريضة حركة "دوغما 95". وفي سنة 1998، أخرج فينتربيرغ فيلم "الاحتفال"، أول أفلام هذه الحركة الذي نال عنه، بالإضافة إلى تتويجه في مهرجان "كان"، جائزة فأسبيندر للفيلم الأوروبي، التي تمنحها أكاديمية السينما الأوروبية، وجائزة أفضل فيلم بلغة أجنبية من دائرة نقاد السينما في لوس أنجلوس، ومن دائرة نقاد السينما في نيويورك، إضافة إلى العديد من الجوائز الأخرى عبر العالم.

وفي عام 2008، حظي فينتربيرغ وفون تريير، إلى جانب رفيقهما في حركة دوغما، كريستيان ليفرينغ وسورين كراج جاكوبسن، بالجائزة الفخرية للسينما الأوروبية في حفل توزيع جوائز الفيلم الأوروبي، وذلك عن إسهاماتهم الأوروبية المتميزة في السينما العالمية.

بعد ذلك، أخرج فينتربيرغ فيلمين ناطقين باللغة الإنجليزية حظيا باستحسان كبير من لدن النقاد، هما "كل شيء عن الحب" (2003)، من بطولة خواكين فينيكس، كلير دانيس وشون بين، و"ويندي العزيز" (2005) الذي كتبه لارس فون تريير ولعب فيه دور البطولة جيمي بيل.

وفي سنة 2007، عاد للإخراج بلغته الأصلية من خلال فيلم "عندما يعود الرجل إلى المنزل"، أتبعه بفيلم "سوبمارينو" (2010) الذي تم اختياره للمشاركة في مهرجان برلين، ونال عنه جائزة أفضل فيلم من المجلس الشمالي للسينما.

وفي سنة 2012، أخرج فينتربيرغ فيلم "الصيد"، من بطولة مادس ميكلسن، الذي ترشح لجائزة الأوسكار وجائزة غولدن غلوب لأفضل فيلم أجنبي، كما فاز بجائزة أفضل فيلم أجنبي في جوائز السينما المستقلة البريطانية، وحصل عنه مادس ميكلسن على جائزة أفضل ممثل في مهرجان "كان".

وفي سنة 2015، أخرج فيلم "بعيدا عن الحشد الصاخب" من بطولة كاري موليجان، ماتياس شونارتس ومايكل شين. وفي سنة 2016، كتب وأخرج فيلم "مجتمع محلي"، الذي فاز بجائزة الفيلم الأوروبي وجائزة المهرجان الدولي للفيلم بفيلنيوس، كما نالت ترين ديرهولم عن دورها في هذا الفيلم جائزة الدب الفضي لأفضل ممثلة في مهرجان برلين.

وقام توماس فينتربيرغ أيضا بكتابة وإخراج العديد من الأعمال المسرحية للمسرح الوطني بورغ في العاصمة النمساوية فيينا، لقيت إشادة كبيرة من قبل النقاد، وعرضت أمام أعداد قياسية من الجماهير في مسارح بشبابيك مغلقة في جميع أنحاء أوروبا. كما قام بإخراج مقاطع فيديو لفرق موسيقية عالمية مثل "بلور" و"ميتاليكا".

## اليونسكو تختار الرباط عاصمة عالمية للكتاب لعام 2026

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، عن اختيار مدينة الرباط عاصمة عالمية للكتاب لعام 2026.

وقالت المنظمة الأممية في بيان لها: "تعلن المديرة العامة لليونسكو، أودري أزولاي، عن اختيار الرباط (المغرب) كعاصمة عالمية للكتاب لعام 2026، بناء على توصية من اللجنة الاستشارية لعاصمة الكتاب العالمية".

ونقل البيان إشادة السيدة أزولاي بهذا الإعلان، مشيرة إلى أن "الرباط تشكل ملتقى ثقافيا هاما، حيث يسهم الكتاب في نقل المعارف والفنون بكل تنوعها".

وأضافت أن صناعة الكتاب المحلية، التي تشهد نموا ملحوظا، تضطلع بدور حيوي في تحسين التعليم.

وأشارت المنظمة إلى أنه "مع وجود 54 دار نشر، وثالث أكبر معرض دولي للكتاب والنشر في إفريقيا، وزيادة عدد المكتبات، فإن صناعة الكتاب لا تعتبر فقط عنصرا حيويا في الاقتصاد الإبداعي للمدينة، بل أيضا محركا قويا لدمقرطة المعرفة".

وأوضحت أن اليونسكو واللجنة الاستشارية لعاصمة الكتاب العالمية قد اعترفا ب"التزام الواضح" للرباط بتطوير الأدب، وتمكين المرأة والشباب من خلال القراءة ومحاربة الأمية، خصوصا في المجتمعات الأقل تفضيلا.

وباعتبارها العاصمة العالمية للكتاب لعام 2026، ستقود الرباط سلسلة من الإجراءات لتعزيز الوصول إلى الكتاب ودعم صناعة النشر المحلية. كما ستطلق مبادرة كبيرة لتعزيز ولوج جميع مواطنيها إلى مهارات القراءة والكتابة. وستسهم هذه الإجراءات في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقدم اجتماعي في المدينة، بحسب اليونسكو.

وأشار المصدر ذاته إلى أن سنة الاحتفال ستبدأ يوم 23 أبريل 2026، تزامنا مع اليوم العالمي للكتاب وحقوق المؤلف.

وتلتزم المدن التي تُختار كعاصمة عالمية للكتاب من قبل اليونسكو بالترويج للكتاب والقراءة لجميع الأعمار والفئات، داخل وخارج حدودها الوطنية، وتنظيم برنامج من الأنشطة خلال السنة.

وتُعد الرباط المدينة السادسة والعشرين التي تحصل على هذا اللقب منذ عام 2001، لتلتحق بمدن مدريد (2001) والإسكندرية (2002) ونيودلهي (2003) وأنتويرب (2004) ومونتريال (2005) وتورينو (2006) وبوغوتا (2007) وأمستردام (2008) وبيروت (2009) وليوبليانا (2010) وبوينس آيرس (2011) ويريفان (2012) وبانكوك (2013) وبورت هاركورت (2014) وإنشيون (2015) وفروتسواف (2016) وكوناكري (2017) وأثينا (2018) والشارقة (2019) وكوالالمبور (2020) وتبليسي (2021) وغوادالاخارا (2022) وأكرا (2023) وستراسبورغ (2024) وريو دي جانيرو (2025).

وتتكون اللجنة الاستشارية لعاصمة الكتاب العالمية لليونسكو من ممثلين عن الاتحاد الأوروبي والدولي لبائعي الكتب، والمنتدى الدولي للمؤلفين، والاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، والاتحاد الدولي للناشرين واليونسكو.